# شروط المساعدات البريطانية الأمريكية العربية للأردن من (١٩٥٢-٢٠٠٩) دراسة مقارنة


إعداد الطالب

عامر احمد خلف العمران

المشرف

الأستاذ الدكتور سعد أبو دية


قدمت هذه الرسالة استكمالاً لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في العلوم السياسية


كلية الدراسات العليا

الجامعة الأردنية



تعتمد كلية الدراسات العليا
هذه النسخة من الرسالة
التوقيع ..... التاريخ ٢٢/١٢/٢٠١٠


كانون الأول، ٢٠١٠م


شارات

# قرار لجنة المناقشة

نوقشت هذه الرسالة : ( شروط المساعدات البريطانية الأمريكية العربية للأردن من (١٩٥٢-٢٠٠٩) دراسة مقارنة).

وأجيزت بتاريخ : ٢/١٢/٢٠١٠.

| أعضاء لجنة المناقشة | | التوقيع |
|---|---|---|
| الأستاذ الدكتور سعد سالم ابو دية | رئيس | ..... |
| أستاذ مشارك- علاقات دولية | | |
| الأستاذ الدكتور محمد حمدان المصالحة | عضوا | ..... |
| أستاذ – دراسات برلمانية | | |
| الأستاذ الدكتور مازن العقيلي | عضوا | ..... |
| أستاذ – علاقات دولية | | |
| الدكتور عبدالفتاح علي الرشدان | عضوا | ..... |
| جامعة مؤتة | | |

تعتمد كلية الدراسات العليا
هذه النسخة من الرسالة
التوقيع ..... التاريخ .....

www.manaraa.com

# الإهداء

**إلى من جعلت الجنة تحت قدميها..... والدتي الحبيبة أطال الله عمرها**

**إلى من تمنيت وجوده معي ..... والدي الحبيب رحمه الله**

**إلى أخي (محمد)..... رحمه الله**

**إلى أخي وأخواتي ..... حباً وكرامة**

**إلى كل من وقف إلى جانبي ..... شكراً وعرفان**

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

# شكر وتقدير

إلى كل من ساندني ووقف إلى جانبي وأخص بالذكر الأستاذ الدكتور سعد أبودية الذي كان نعم العالم الفاضل الذي لم يبخل علي بأي نصح أو أرشاد.

كما أتوجه بالشكر الجزيل لأعضاء لجنة المناقشة الذين تكرموا بقبول مناقشة هذه الرسالة.

جميع من ساندني ووقف إلى جانبيي وأخص بالذكر الزملاء الباحثين ,تيسير المشاقبة ومحمد صبحي الشياب و مهند صبح أبو ريشة , وحمزة عبد الكريم السلامات، و الزميلة الباحثة سهام العدوان .

المنارة للاستشارات

www.manaraa.com

# قائمة المحتويات


| الموضوع | الصفحة |
|---|---|
| قرار لجنة المناقشة | ب |
| الإهداء | ج |
| شكر وتقدير | د |
| قائمة المحتويات | هـ |
| قائمة الجداول | ز |
| الملخص باللغة العربية | ح |
| الإطار العام للدراسة | ١ |
| المقدمة | ١ |
| مشكلة الدراسة | ٢ |
| أهمية الدراسة | ٢ |
| أهداف الدراسة | ٢ |
| فرضية الدراسة | ٢ |
| الدراسات السابقة | ٢ |
| منهج الدراسة | ٣ |
| محددات الدراسة | ٣ |
| الفصل الأول<br>شروط المساعدات البريطانية للاردن (١٩٥٢-٢٠٠٩) | ٤ |
| المبحث الأول: لمحةعن العلاقات الأردنية البريطانية | ٤ |
| المبحث الثاني: المساعدات البريطانية للأردن | ٢٠ |
| المطلب الأول: المساعدات البريطانية للأردن بعد الاستقلال وقراءة في المعاهدة | ٢٠ |
| المطلب الثاني: المساعدات البريطانية والحرب العربية الإسرائيلية | ٢١ |
| المطلب الثالث: المساعدات البريطانية للأردن من ١٩٥٢-١٩٥٧ | ٢٣ |
| المطلب الرابع: المساعدات البريطانية للأردن بعد إنهاء المعاهدة إلى عام ١٩٦٧ | ٢٦ |
| المطلب الخامس: المساعدات البريطانية للأردن بعد عام ١٩٦٧ | ٣٠ |
| المبحث الثالث: الضوابط على المساعدات البريطانية للأردن | ٣٣ |
| خلاصة الفصل الأول | ٣٩ |


المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

| الموضوع | الصفحة |
|---|---|
| الفصل الثاني<br>شروط المساعدات الأمريكية للأردن(١٩٥٢-٢٠٠٩) | ٤٠ |
| المبحث الأول: نشأة وتطور العلاقة الأردنية – الأمريكية | ٤٠ |
| المبحث الثاني: المساعدات الأمريكية للأردن (١٩٥٢-٢٠٠٩) | ٥٠ |
| المبحث الثالث: شروط المساعدات الأمريكية للأردن | ٦٢ |
| خلاصة الفصل الثاني | ٦٨ |
| الفصل الثالث<br>المساعدات العربية للأردن من (١٩٥٢-٢٠٠٩) | ٦٩ |
| المبحث الأول: العلاقات الأردنية – العربية من ١٩٥٢-٢٠٠٩ | ٦٩ |
| المطلب الأول: العلاقات الأردنية – العربية منذ ١٩٥٢-١٩٩٠ | ٦٩ |
| المطلب الثاني: الأردن وأزمة الخليج ١٩٩٠ | ٧٨ |
| المبحث الثاني: المساعدات العربية للأردن بعد انتهاء المعاهدة الأردنية – البريطانية ١٩٥٧ | ٨٥ |
| المطلب الأول: المساعدات العربية للأردن منذ ١٩٥٧ – ١٩٦٠ | ٨٥ |
| المطلب الثاني: المساعدات العربية وأزمة نيسان ١٩٥٧ | ٨٧ |
| المطلب الثالث: المساعدات العربية للأردن خلال الفترة ١٩٦٠-١٩٧٠ | ٨٨ |
| المطلب الرابع: المساعدات العربية للأردن منذ ١٩٧٠-١٩٨٠ | ٩٢ |
| المطلب الخامس: المساعدات العربية للأردن منذ ١٩٨٠ – ١٩٩٠ | ٩٣ |
| المطلب السادس: المساعدات العربية للأردن من ١٩٩٠ – ٢٠٠٠ | ٩٤ |
| المطلب السابع: المساعدات العربية للأردن منذ ٢٠٠٠-٢٠٠٩ | ٩٦ |
| خلاصة الفصل الثالث | ٩٨ |
| الخاتمة | ٩٩ |
| المراجع | ١٠٢ |
| الملخص باللغة الإنجليزية | ١١٠ |


المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

# قائمة الجداول


| الجـــــــدول | الصفحة |
|---|---|
| جدول رقم (١)المساعدات البريطانية للأردن من(١٩٤٩-١٩٦٠) | ٢٦ |
| جدول رقم(٢) المساعدات البريطانية للأردن من(١٩٧٨-١٩٩٤) | ٣٠ |
| جدول رقم (٣) المساعدات البريطانية للأردن من (١٩٩٧-١٩٩٩) | ٣٢ |
| جدول رقم (٤) المساعدات الأمريكية للأردن من (١٩٥٧-١٩٦٧) | ٥١ |
| جدول رقم (٥) المساعدات الأمريكية للأردن من ( ١٩٦٨-١٩٧٧) | ٥٢ |
| جدول رقم (٦) المساعدات الأمريكية للأردن من (١٩٧٨-١٩٨٧) | ٥٤ |
| جدول رقم (٧) المساعدات الأمريكية للأردن من (١٩٨٨-١٩٩٧) | ٥٥ |
| جدول رقم (٨) المساعدات الأمريكية للأردن من (١٩٩٨-٢٠٠٩) | ٥٧ |
| جدول رقم(٩)المساعدات العسكرية الأمريكية للأردن(٢٠٠٦-٢٠٠٩) | ٦١ |
| جدول رقم (١٠) المساعدات العربية للأردن عام ١٩٥٧م | ٨٦ |
| جدول رقم (١١) المساعدات العربية لدعم دول المواجهة مع إسرائيل | ٨٩ |
| جدول رقم (١٢) المساعدات العربية للأردن بعد حرب حزيران | ٩١ |
| جدول رقم (١٣) المساعدات العربية للأردن من (١٩٨٨-٢٠٠٠) | ٩٤ |


المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

# شروط المساعدات البريطانية الأمريكية العربية للأردن للفترة الممتدة من (١٩٥٢-٢٠٠٩م)

## دراسة مقارنة

إعداد

عامر احمد العمران

المشرف

الأستاذ الدكتور سعد أبو دية

## الملخص

تناولت الدراسة شروط المساعدات المقدمة للأردن من بريطانيا، والولايات المتحدة، والدول العربية ضمن افتراض أن المساعدة دائما سواء كانت عربية آم غربية فيها شروط وتحدد مسار السياسية الداخلية والخارجية، وكذلك تفترض الدراسة أن الأردن حاول تلافي المساعدات الغربية أو التقليل منها والتركيز على المساعدات العربية إلا أن الظروف لم تساعده على ذلك فاضطر إلى اللجوء للمساعدات البريطانية والأمريكية.

وبشكل عام فان المساعدات المقدمة للأردن سواء كانت من الدول العربية أم من الدول الغربية فأنها تحمل في طياتها شروطاً تشكل ضابطا على صانع القرار الأردني وهذا هو افتراض الدراسة.

بالنسبة **للمساعدات البريطانية** فأن الأردن بقي معتمدا على مساعداتها ولمدة طويلة من الزمن فكان ذلك ضابطا على سلوك صانع القرار الأردني سواء كان داخليا أم خارجيا وفقا للرؤية البريطانية، بالإضافة إلى أن تسيطر بريطانيا على مختلف أجهزة الدولة الناشئة بما في ذلك الميزانية ومصادر الإنفاق المختلفة والجيش.

وقد كان للضغوط البريطانية على الأردن الرامية إلى دفعه للدخول في حلف بغداد اثر كبير على صانع القرار الأردني فقد لوح المفاوض البريطاني بالمساعدات الاقتصادية والعسكرية من جهة، وبالضغوط والعقوبات الاقتصادية وقطع المعونة من جهة أخرى في حال عدم انضمامه للحلف.

وعندما تعرض الأردن لضغوطات إقليمية من مصر وسوريا قرر صانع القرار الأردني إتباع سياسة الحياد وعدم الانضمام إلى الأحلاف فكانت النتيجة أن خسر الأردن مساعدات بريطانية اقتصادية بالملايين بالإضافة إلى عروض عسكرية مغرية.

المنارة للاستشارات

www.manaraa.com

وبالنسبة **للمساعدات الأمريكية** للأردن فأن الاهتمام الأمريكي بالأردن لم يأت إلا بعد تراجع الدور البريطاني في المنطقة حيث جاء هذا الاهتمام لربط المنطقة بالنظام الغربي وحصار العالم الشيوعي، إذ كان للموقع الجيوستراتيجي للأردن ووقوعه ضمن منطقة الصراع في الشرق الأوسط أهمية خاصة بالنسبة للولايات المتحدة.

وقد ارتبطت المساعدات الأمريكية المقدمة للأردن سواء كانت اقتصادية أو عسكرية بشروط، هدفها حفظ أمنها، وأمن حلفائها في المنطقة بالإضافة إلى المحافظة على السلام و التحول إلى الديمقراطية، والتدخل لحل الصراعات الإقليمية.

وقد شكلت حاجة الأردن المستمرة للمساعدات الأمريكية خصوصا في حال عدم توفر البديل العربي،ضابطا على سلوك الأردن السياسي سواء كان داخليا أم خارجيا مما دفع الأردن أن يرضخ لمثل هذه الشروط في أحيان كثيرة.

وبالنسبة **للمساعدات العربية** فقد شكل الأردن أحد أهم عناصر النظام الإقليمي العربي وشكل ولفترة من الزمن احد دول القلب المؤثرة في النظام الإقليمي مما كان له اثر كبير في علاقاته مع الدول العربية.

مرت العلاقات الأردنية العربية بسلسلة من الأحداث شكلت في معظمها ضابطاً على سلوك الأردن وتهديداً لاستقراره كما حصل في فترة الخمسينات،مما دعا الأردن إلى اللجوء للغرب مبتعدا عن العرب بهدف الحصول على المساعدات العسكرية والاقتصادية والفنية.

وقد شكلت المساعدات العربية للأردن منذ تاريخ طويل عاملاً رئيسياً لبناء موازنات الحكومات في المملكة، ومورداً لتنفيذ بعض المشاريع التنموية، وتكمن أهمية المساعدات الاقتصادية التي تقدمها الدول العربية للأردن بكونها غير مشروطة الإنفاق، بالإضافة إلى سهولة الحصول عليها.

ألا أنها اتسمت بالتذبذب وعدم الاستمرار بشكل دائم حيث أنها كانت تنقطع وتتوقف ويعود السبب في ذلك إلى عدم التزام الجانب العربي في الوفاء بالتزاماته المالية تجاه الأردن.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

# الإطار العام للدراسة

## المقدمة

تناولت الدراسة شروط المساعدات المقدمة للأردن من بريطانيا، والولايات المتحدة، والدول العربية ضمن افتراض أن المساعدة دائما سواء كانت عربية آم غربية فيها شروط وتحدد مسار السياسية الخارجية أذا استطاعت. وكذلك تفترض الدراسة أن الأردن حاول تلافي المساعدات الغربية والتركيز على المساعدات العربية إلا أن الظروف لم تساعد الأردن على ذلك، فاضطر إلى اللجوء للمساعدات البريطانية والأمريكية، وقد جاءت الدراسة مقسمة إلى ثلاثة فصول كما يلي:

**تناول الفصل الأول موضوع المساعدات البريطانية للأردن(١٩٤٦-٢٠٠٩م)، وجاء في ثلاثة مباحث:**

**المبحث الأول:** مقدمة في العلاقات الأردنية البريطانية (١٩٢١-١٩٦٤م)

**المبحث الثاني:** المساعدات البريطانية للأردن (١٩٤٦-٢٠٠٩م) وقراءة في نصوص المعاهدة.

**المبحث الثالث:** الضوابط على المساعدات البريطانية للأردن

وتناول **الفصل الثاني: موضوع المساعدات الأمريكية للأردن** (١٩٥٢-٢٠٠٩)وجاء في ثلاثة مباحث: شروط المساعدات الأمريكية للأردن من (١٩٥٢-٢٠٠٩).

**المبحث الأول:** نشأة وتطور العلاقات الأردنية الأمريكية.

**المبحث الثاني:** المساعدات الأمريكية للأردن من (١٩٥٢-٢٠٠٩).

**المبحث الثالث:** شروط المساعدات الأمريكية للأردن.

**وتناول الفصل الثالث موضوع المساعدات العربية للأردن (١٩٥٢-٢٠٠٩م) وجاء في ثلاثة مباحث:**

**المبحث الأول:** العلاقات الأردنية العربية من (١٩٥٢م-٢٠٠٩م).

**لمبحث الثاني: المساعدات العربية للأردن من (١٩٥٢م-٢٠٠٩م).**

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

**مشكلة الدراسة:**

تقوم مشكلة الدراسة على بيان دور المساعدات الخارجية المقدمة للأردن من بريطانيا والولايات المتحدة كعامل ضغط على صانع القرار الأردني لما تحمله من شروط تحدد اتجاهات سياسته، لذلك حاول الأردن تلافي هذه المساعدات أو على الأقل تخفيضها والتركيز على المساعدات العربية ألا أن المساعدات العربية غلب عليها صفة عدم الثبات أو الاستمرار وهو موضوع لم يتم التطرق له من قبل وهو موضوع الدراسة .

**أهمية الدراسة:**

تنبع أهمية الدراسة من كونها تلقي الضوء على موضوع حيوي، وهو شروط المساعدات الخارجية كوسيلة ضغط لتحقيق أهداف سياسية معينة، وركزت الدراسة الضوء على المساعدات المقدمة للأردن من بريطانيا , والولايات المتحدة والدول العربية , إذ إن هناك دراسات تناولت موضوع المساعدات ألا أنها اقتصرت على دول بعينها , وما يميز هذه الدراسة محاولة الباحث التركيز على المساعدات المقدمة للأردن من كل من (بريطانيا,امريكا, الدول العربية) وما ارتبط بها من شروط.

**أهداف الدراسة:**

تهدف الدراسة إلى ما يلي:

١- بيان الظروف التي اضطرت الأردن لقبول هذه المساعدات المشروطة .

٢- بيان حجم المساعدات و مدى تأثيرها في الحياة السياسية الأردنية وعلى صانع القرار الأردني .

٣- بيان الشروط التي ارتبطت بهذه المساعدات

**فرضية الدراسة:**

تفترض الدراسة أن المساعدات الخارجية دائما سواء كانت عربية آم غربية فيها شروط تحدد مسار السياسة الخارجية والداخلية.

**الدراسات السابقة:**

١- السعودي ، هالة (١٩٨٧م) المساعدات العسكرية والسياسة الخارجية الامريكية ١٩٤٠-١٩٨٤، وقد تناولت الدراسة المساعدات العسكرية وارتباطها بالسياسة الخارجية الامريكية واستخدام هذه المساعدات كأداة في تحقيق اهداف السياسة الخارجية الامريكية .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

٢- غيلان، بدر(١٩٨٧م) الابعاد السياسية للمساعدات الخارجية ، وقد تناولت الدراسة الاهداف السياسية المرتبطة بالمساعدات الخارجية ودورها في تحقيق مصالح الدول المانحة.

٣ – الأشقر، محمد أحمد (١٩٩٤م): اثر المساعدات الأمريكية في السياسة الخارجية الأردنية (١٩٥٧م – ١٩٩١م) . وقد قامت الدراسة على بيان اثر المساعدات الأمريكية المقدمة للأردن على السياسة الخارجية الأردنية في الفترة الواقعة بين عامي (١٩٥٧ – ١٩٩١) ومدى تأثيرها على صانع القرار الأردني وكيف أثرت في سياسة الأردن الخارجية.

٤- العمرو، ثروت سلامة (٢٠٠٤)، المساعدات الأمريكية وأثرها على التحول الديمقراطي في الأردن (١٩٨٥-١٩٩٥)، وقد تناولت هذه الدراسة المساعدات المقدمة من الولايات المتحدة للأردن وارتباطها بالتحول الديمقراطي في الأردن .

٥- مهيدات، غازي سامي (٢٠٠٦). اثر المساعدات الأمريكية على صناعة القرار السياسي في الشرق الأوسط دراسة حالة (الأردن،مصر، المغرب)وتحدثت الدراسة عن المساعدات الامريكية كأداة في الضغط على القرار السياسي في الدول المتلقية للمساعدات.

**ما يميز الدراسة عن الدراسات السابقة:**

ما يميز الدراسة عن الدراسات السابقة هو أنها تلقي الضوء من ناحية على المساعدات الغربية (البريطانية، الأمريكية) التي سعى الأردن إلى تلافيها وبيان الظروف السياسية التي دفعت بالأردن إلى قبولها رغم ما يرافقها من شروط وضغوط، ومن ناحية أخرى يبين رغبة الأردن في التركيز على المساعدات العربية.

**منهج الدراسة:**

- المنهج التاريخي: وهو تتبع الفترة الزمنية من خلال الوثائق والمعلومات السابقة حول المساعدات المقدمة للأردن من الدول المعنية.
- المنهج المقارن: وهو ملاحظة الشروط المرتبطة بالمساعدات المقدمة من الدول المعنية و العمل على بيان الضغوط التي رافقت هذه المساعدات خلال فترة الدراسة.
- استخدام الطريقة التحليلية:من خلال جمع البيانات والمعلومات التي يتم الحصول عليه ومحاولة استخلاص الظروف التي رافقت هذه المعلومات.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

## الفصل الأول: شروط المساعدات البريطانية للأردن (١٩٥٢-٢٠٠٩)

### المبحث الأول: لمحة عن العلاقات الأردنية البريطانية:

عملت اليقظة العربية والوعي السياسي العربي في نهايات القرن التاسع عشر على زيادة اهتمام بريطانيا بالعالم العربي فبدأت اتصالاتها به، و أشهر هذه الاتصالات الرسائل التي تبادلتها مع الشريف حسين بن علي للخلاص من الحكم العثماني الذي كان تديره جمعية الاتحاد والترقي، وتلخصت هذه الرسائل في وعود بتحقيق حلم العرب في إقامة دولة عربية موحدة ذات سيادة. وبالمقابل وقوف العرب إلى جانب بريطانيا في الحرب ضد الأتراك,ألا أن هذه المراسلات كانت تأخذ طابع السرية ولم تأخذ أي شكل من أشكال الاتفاقات، حيث رأى الشريف حسين والقادة العرب أنَ هذه الوعود تمثل اتفاقيات رسمية ووعودا مشروعة [١].

أعلن الشريف حسين في ١٠حزيران ١٩١٦م، الثورة العربية على الدولة العثمانية في رسالة وجهها إلى قائد الحامية التركية في مكة.

ومع مطلع تموز ١٩١٧وصل الجيش العربي إلى العقبة بقيادة الأمير فيصل بن الحسين حيث توالت الانتصارات على الأراضي الأردنية باتجاه دمشق، دخل الجيش بقيادة الأمير فيصل دمشق في صباح يوم ١ تشرين الأول ١٩١٨م . تشكلت أول حكومة عربية في دمشق برئاسة الفريق علي رضا الركابي حيث لقب بالحاكم العسكري العام،وبذلك دخلت شرق الأردن تحت الإدارة العسكرية العربية في دمشق .

في ١٦أيار ١٩١٦عقد السير مارك سايكس ممثل بريطانيا والمسيو جورج بيكو ممثل فرنسا وبعلم الروس اتفاقية بتقسيم الأراضي العربية في سورية ولبنان وفلسطين والعراق التي كانت تحت الحكم العثماني إلى مناطق نفوذ لكل منهما و جاء التقسيم كما يلي [٢]:

أولا: منطقة النفوذ الفرنسي وتضم ولايات دمشق وحلب و حماة والموصل .

ثانيا:منطقة تحت الإدارة البريطانية وتشمل جنوب العراق والساحل الفلسطيني الممتد من حيفا إلى عكا.

---

([1]) محافظة، محمد (٢٠٠١)، **الأردن تاريخ وحضارة** (ط١)، الأردن: مؤسسة حمادة للدراسات الجامعية والنشر والتوزيع، ص٥٥.

([2]) موسى، سليمان (١٩٩٠)، **أمارة شرق الأردن نشأتها وتطورها في ربع قرن١٩٢١- ١٩٤٦**، (ط١)، عمان: جمعية عمال المطابع الوطنية، لجنة تاريخ الأردن، ص ص٤٢-٤٥.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ثالثا:أمكانية أنشاء اتحاد عربي في هذه المناطق يكون للدولتين حق الأولوية الاقتصادية والمالية وتقديم الموظفين والمستشارين .

رابعا: منطقة تحت الإدارة الفرنسية وتضم جنوب الأناضول والساحل السوري ولبنان.

خامسا: منطقة تحت الإدارة الدولية وتضم فلسطين والأماكن المقدسة .

الجدير بالذكر أن هذه الاتفاقية ظلت طي الكتمان إلى أن وصل البلاشفة إلى سدة الحكم في روسيا في تشرين الثاني ١٩١٧م فعمدوا إلى نشر نصوصها [١].

عقد مؤتمر الصلح في باريس في ٢٩كانون الثاني ١٩١٩م، فحضر الملك فيصل نيابة عن والده ليمثله في المؤتمر حيث تلخصت مطالبه بان يتم الاعتراف بالاستقلال والسيادة للشعوب العربية على أرضهم، وعليه اخذ المجلس الأعلى لمؤتمر الصلح في جلسته المنعقدة في ٢٥اذار ١٩١٩م قرارا بإرسال لجنة تحقيق إلى سوريا وفلسطين والعراق وبما في ذلك شرق الأردن من أجل معرفة رغبة السكان في هذه المناطق و تم أيفاد لجنة أمريكية (لجنة كنج-كراين) وجاء تقريرها في ٢٨ آب ١٩١٩م بأن رغبة العرب تنحصر في [٢]:

١- نظام الانتداب تحت وصايا عصبة الأمم .

٢- وحدة سوريا الكبرى (سوريا شرقي الأردن لبنان فلسطين) .

٣- ترشيح الأمير فيصل حاكما لسوريا.

لم تقبل بريطانيا بقرار اللجنة وأخذت تتآمر مع حليفتها فرنسا حيث تم اتفاق ثنائي بين لويد جورج رئيس وزراء بريطانيا، وكليمنصو رئيس وزراء فرنسا على تقسيم المنطقة العربية فتم ألحاق ولاية الموصل وفلسطين إلى بريطانيا تعديلا لما جاء في اتفاقية سايكس بيكو . في ١٥ أيلول ١٩١٩م توصلت الحليفتان إلى توقيع اتفاقية تضمنت ما يلي [٣]:

١- جعل شرق الأردن تحت الانتداب البريطاني

٢- الاعتراف بانتداب بريطانيا على فلسطين

---

([1]) الماضي، منيب وموسى، سليمان (١٩٨٨)، **تاريخ الأردن في القرن العشرين** (ط١)، (عمان: مكتبة المحتسب)، ص٨٢.

([2])محافظة، علي (١٩٧٣)، **العلاقات الأردنية البريطانية من تأسيس الأمارة إلى إلغاء المعاهدة ١٩٢١-١٩٤٦**، (بيروت: دار النهار للنشر)، ص١٨.

([3]) المرجع نفسه، ص ص ١٤- ١٥.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

٣- انسحاب القوات البريطانية من سوريا ومن كيليكيا على أن تحل القوات العربية في سوريا الداخلية مكانها والقوات الفرنسية في الساحل السوري كيليكيا .

٤- الاعتراف بالانتداب البريطاني على العراق .

٥- ضم ولاية الموصل إلى العراق

أما في دمشق فقد عقد مؤتمر قومي ٢ تموز١٩١٩م .تمخض عنه اختيار الأمير فيصل ليكون ملكا على سوريا، و رفض تحويل فلسطين وطناً للهجرة الصهيونية و استقلال سوريا استقلالا تاما بحدودها الطبيعية و انتهاء حكومات الاحتلال العسكرية في المناطق السورية واستبدالها بحكومة ملكية .

عقد مؤتمر للمجلس الأعلى للعصبة في مدينة سان ريمو الإيطالية بين ١٨- ٢٦نيسان١٩٢٠م وفي الجلسة المنعقدة في ٢٥ نيسان١٩٢٠ قرر المجلس وضع البلاد العربية الواقعة ضمن المستطيل الممتد من البحر الأبيض المتوسط إلى الحدود الإيرانية تحت نظام الانتداب، وكذلك تجزئة البلاد السورية إلى ثلاثة أجزاء مستقلة وهي: فلسطين ولبنان، شرق الأردن، وبقية البلاد، والانتداب الفرنسي على سوريا ولبنان. واقر المجلس الانتداب البريطاني على فلسطين [١].

**المطلب الأول: سياسة بريطانيا تجاه شرق الأردن وإيجاد الحكومات المحلية**

استغل الانجليز فرصة دخول القوات الفرنسية إلى دمشق بعد أخراج الملك فيصل منها وبقاء شرق الأردن بلا حكومة ولا جيش وهيأوا للقاء بين المندوب السامي البريطاني في فلسطين هربرت صموئيل،وأعيان شرق الأردن، و كان الهدف الأساسي للسياسة البريطانية هو تأسيس إدارة مستقلة في شرق الأردن، في السلط أعلن فيه هربرت صموئيل أن الحكومة البريطانية لا تقصد إلحاق شرق الأردن بإدارة فلسطين، بل تريد تأسيس إدارة منفصلة، يتولى الأمر فيها موظفون سياسيون بريطانيون وتكون مهمتهم تنظيم الإدارة وحفظ الأمن، ويتعاونون مع عناصر محلية من أهل البلاد، ويعملون على مساعدة الأهالي من دون أن يفرضوا عليهم الخدمة العسكرية الإجبارية.

---

([1]) موسى ,سليمان (١٩٧٠م)، **الحركة العربية (١٩١٨-١٩٢٤)** بيروت، دار النهار, ص ص ٥٤٥-٥٤٨

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وفي أعقاب هذا الاجتماع عين هربرت صموئيل عدداً من الضباط الإنجليز لتأسيس الإدارة الجديدة وهم: الميجر سومرست، ومونكتون و برنتون، الميجر كامب والميجر أليك كركبرايد والن كيركبرايد[١] .

بدأ الموظفون الانجليز العمل بإنشاء الإدارة الجديدة فبدأوا بتشكيل حكومات محلية وتغلب الموظفون الانجليز على بعض العقبات التي واجهتهم في الإدارة الجديدة مستغلين ما كانت تفتقر إليه من الخبرة والدراية في الأمور الإدارية وضعف الموارد المالية و كانت تفتقر للصفة الدولية. لم تدم هذه الحكومات طويلا حيث دامت فترة بقائها ٧شهور[٢].

**المطلب الثاني : قدوم الأمير عبد الله إلى شرقي الأردن:**

كان لخروج الملك فيصل من سوريا اثرً كبيرً على الشريف الحسين بن علي وابنه الأمير عبد الله، فظهرت نداءات من شيوخ القبائل والقوميين تطلب من الملك حسين بن علي أن يرسل احد أبنائه إلى الشام على رأس حملة عسكرية لطرد الفرنسيين من سوريا، فكان الأمير عبد الله هو المرشح، فطلب الإذن من والده لهذه المهمة، حيث كان يشغل منصب وزير الخارجية في حكومة والده، غادر الأمير عبد الله مكة في ٢٧ أيلول ١٩٢٠م على رأس قوة تراوحت بين (٥٠٠-١٠٠٠رجل) [٣]. وبعد رحلة شاقة وصل إلى معان في٢١ تشرين الثاني ١٩٢٠م معلنا نفسه نائبا عن أخيه الملك فيصل، فاستقبله أهل شرق الأردن وجاءوا ليسلموا عليه من كل أنحاء الأمارة،فبدأ بتوجيه نداء إلى رجال سوريا مستنكرا ما أصابهم بدخول الفرنسيين إلى أرضهم ومبيناً أن هدفه هو مشاركتهم في الدفاع عن أوطانهم وانه سيعود إلى وطنه يوم نزوح الاحتلال الفرنسي عن بلادهم [٤].

أخذت **السلطات الفرنسية** كل ما يلزم لتعزيز قواتها على حدود سوريا مع شرق الأردن، ومما يزيد الأمرتوترا انه صادف مجيء الأمير إلى معان اندلاع ثورة في العراق ضد الوجود البريطاني[٥].

---

([1]) أبو دية،سعد (١٩٨٨م)، **صفحات مطوية من تاريخ الأردن** (ط١)، (د، ن)، عمان: ص ١٣٨، أنظر أيضا محافظة، محمد،(٢٠٠١م)، مرجع سابق، ص ٦٨.

([2]) الخطاطبة، صايل (٢٠٠٢م)، **الأردن منذ فجر الحضارة حتى ٢٠٠٢**، (د، ن) عمان: ص ٧٥.

([3]) موسى، سليمان (١٩٩٠)، مرجع سابق، ص ٩٨.

([4]) الزركلي، خير الدين (٢٠٠٩)، **عامين في عاصمة شرق الأردن ١٩٢١-١٩٢٣**،(عمان: الأهلية للنشر) ص ص ٥٠-٥٢.

([5]) الجمالي، محمد فاضل (١٩٦٥م) **ذكريات وعبر**، (ط٢) (بيروت: دار الكتاب الجديد) ص ٤٣

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

**أما الانجليز** فقد كان موقفهم غامضا حول قدوم الأمير فلم تتفاجأ من قدوم الأمير عبد الله إلى معان، ولم تقاومه بالسلاح بل كانت تعارض الهدف الذي قدم من اجله فكانت ترغب في التفاوض معه حول مستقبل البلاد حسب ما تقتضي مصلحتها، فأصدرت بيانا لطمأنة فرنسا بأنها لن تقبل بأي شيء يزعج حليفتها جاء فيه: (تروج إشاعات في شرق الأردن بان قوة عربية تقصد مهاجمة الفرنسيين، وأيضا تروج إشاعات بأنه إذا حدثت هذه الحركات فالحكومة البريطانية تستحسنها فليكن معلوما بان هذه الإشاعات كذب وبهتان،وإذا حدثت هذه الحركة فالحكومة البريطانية بالعكس لا تستحسنها ولا توافق عليها مطلقا، بل تحتقر الذين يشتركون فيها)[١].

عمد الأمير عبد الله إلى إرسال الشريف علي بن الحسين الحارثي إلى عمان الذي وصلها مع مطلع كانون الاول١٩٢٠م، ليكون بمثابة ممثلاً له وليلتقي بالزعامات وشيوخ القبائل وليمهد لوصوله إلى عمان ويدعوهم لمبايعة الأمير عبد الله، وعقد زعماء الحركة الوطنية من أبناء شرق الأردن اجتماعا في عمان في شباط ١٩٢١م , فأرسلوا وفدا للأمير لدعوته للقدوم إلى عمان فكان وصوله إليها في ٢ آذار ١٩٢١م واستقبل بحفاوة من قبل أهل شرق الأردن وكذلك كان ممن استقبله المعتمد البريطاني إليك كركبرايد[٢].

عقد في ١٢ آذار ١٩٢١م مؤتمر في القاهرة(مؤتمر الشرق الأوسط) يترأسه وزير المستعمرات البريطانية ونستون تشرشل وبحضورهربرت صموئيل ولورنس مساعد تشرشل وعدد من الضباط الانجليز، لبحث مسائل متعلقة بوجود بريطانيا في الشرق الأوسط، فبعث الأمير عبد الله مساعده عوني عبد الهادي إلى المؤتمر ومعه رسالة من الأمير إلى تشرشل يعرب فيها عن سروره لقدوم تشرشل إلى المنطقة،فبعد أن عرف تشرشل محتوى الرسالة طلب من عوني أن يبلغ تحياته للأمير وانه سيزور القدس ويلتقي به .

كانت بريطانيا ترغب في إيجاد اتفاق مع الأمير عبد الله لكن سياستها تهدف إلى:

١- أن لا يقاوم الفرنسيين .

٢- أن يسيطر على الأمور .

٣- أن يحكم شرق الأردن[٣].

---

([1]) الماضي، منيب وموسى، سليمان (١٩٨٨)، مرجع سابق، ص ١٣٨).

([2]) الزعبي، امجد احمد (٢٠٠٢)، **هربرت صموئيل وتأسيس أمارة شرق الأردن**،عمان: مركز الكتاب أكاديمي، ص ٨٢.

([3]) أبو دية، سعد (١٩٩٨)، **صفحات مطوية من تاريخ الأردن،حوادث ومواضيع متفرقة**، (ط١)، (عمان: البنك الأهلي) ص٣٥٩.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وبعد نقاش طويل، واخذ بعين الاعتبار رأي الحكومة البريطانية تم الاتفاق على أن يتم الاتفاق مع الأمير لإدارة المنطقة بإشراف بريطانيا، فجاءت التوصية في ختام المؤتمر ما يلي " تؤلف في شرق الأردن مقاطعة عربية تابعة لفلسطين،يحكمها حاكم عربي يستمد سلطته من المندوب السامي"[١].

ويرى الباحث بأن بريطانيا بهذا الحل ارادت إظهار نوع من الوفاء بالعهود التي قطعتها للشريف حسين خلال الحرب العالمية الأولى والحفاظ على هيبتها في عيون العرب.

**المطلب الثالث: مؤتمر القدس ٢٨-٣٠ آذار ١٩٢١:**

وجه هربرت صموئيل رسالة للأمير عبد الله للحضور إلى القدس لمقابلة تشرشل، وذهب في ٢٦ اذار ١٩٢١م، و جرت عدة لقاءات خلال الفترة الممتدة من ٢٨-٣٠ آذار ١٩٢١م، وعرفت هذه اللقاءات بمؤتمر القدس الذي خرج بعدد من المبادئ الأساسية وهي:

١- تؤسس في شرق الأردن حكومة وطنية يرأسها الأمير عبد الله بن الحسين .

٢- تكون هذه الحكومة مستقلة أداريا.

٣- تساعد الحكومة البريطانية هذه الحكومة ماديا لغايات الأنفاق على الأمن.

٤- تأخذ الحكومة برأي المندوب السامي المقيم في عمان.

٥-يعمل الأمير على منع الاعتداءات من شرق الأردن على سوريا وفلسطين.

٦- يحق لبريطانيا أنشاء قاعدتين جويتين في زيزياء وعمان.

٧- يعتبر هذا الاتفاق عبارة عن تجربة مؤقتة لمدة ستة أشهر[٢].

رأى الأمير بهذا الاتفاق حلا مرضيا قياسا على أوضاع البلاد وهذا ما اخبر به والده الشريف حسين بن علي في رسالة بعثها إليه يبين له ما تم الاتفاق عليه مع بريطانيا وانه يعتبر خطوة على الطريق أملاً في التوصل بطريقة دبلوماسية إلى الغرض المطلوب، وكذلك اخبر والده بان عودة الأمير فيصل غير ممكنة إلى دمشق وان الوضع لا يسمح لإعادة سوريا بقوة السلاح[٣].

---

([1]) موسى، سليمان (١٩٩٠)، مرجع سابق، ص ٩٥.
([2]) المرجع نفسه، ص ١١٥.
([3])محافظة، علي (١٩٧٣م)، مرجع سابق، ص ص، ٣٨-٣٩ .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

بهذا يرى الباحث إن بريطانيا حاولت أن تجد بهذه التسوية حلا مرضيا بحيث تفي للعرب بشيء من الوعود التي قطعتها لهم، ولكن في نفس الوقت أن لا تمس هذه التسوية بمصالحها في شرق الأردن خصوصا والمنطقة العربية عموما، وبذلك تضمن بقاء البلاد تحت سيطرتها.

**المطلب الرابع : الحكومة الشرق أردنية الأولى ١١ نيسان ١٩٢١م.**

بعد أن تم الاتفاق بين الأمير عبد الله وتشرشل على التسوية بالنسبة لشرق الأردن عاد الأمير عبد الله إلى عمان ليباشر في تنفيذ ما تم الاتفاق عليه [١].

بدأ الأمير عبد الله بإنشاء الإدارة الجديدة فأوكل إلى رشيد طليع منصب الكاتب الإداري رئيس مجلس المشاورين. وكان ١١نيسان ١٩٢١م ميلاد أول حكومة عربية في شرق الأردن وضمت هذه الحكومة ٨ مشاورين وكان ممن ساهم في إنشاء هذه الحكومة هربرت صموئيل المندوب السامي في فلسطين والكولونيل وندهام ديدز السكرتير العام لحكومة فلسطين واللورد ادوارد هنري، حيث عمد هربرت إلى جوليوس ابرامسن فعينه رئيسا للمثلين البريطانيين، بالإضافة إلى سبعة مستشارين سياسيين بريطانيين للأشراف على سير الأمور في الإدارة الجديدة وتقديم النصح والمشورة للأمير، واتخذ الأمير من عمان عاصمة للبلاد آنذاك التي ضمت عجلون والبلقاء ومؤاب[٢].

كان مما يلفت النظر في هذه الحكومة أنها ذات صبغة عربية أكثر منها شرق أردنية، حيث كان معظم أعضائها من خارج شرق الأردن، وهذا يوضح عقلية الأمير عبد الله والتي كانت مبنية على أساس مفاده أن شرق الأردن هو بلد العرب وقد كان ذلك واضحاً في الوظائف حتى المقربين من الأمير هم من العرب وليسوا من ابناء الإمارة .

**المطلب الخامس : الوضع المالي للبلاد (المساعدات) :**

كما هو معروف فشرق الأردن بلد فقير من حيث الموارد الطبيعية، فقد كانت على الدوام بحاجة لتمويل ودعم خارجي، لتغطية نفقات الإدارة ونفقات الجيش العربي، فكان ضروريا أيجاد دعم خارجي من أجل الحفاظ على الأمن في شرق الأردن .وكانت بريطانيا هي من قام بهذا الدور منذ اللحظة الأولى، فقد قدمت في النصف الثاني من سنة ١٩٢١ مساعدة مالية قدرها

---

([1]) القسوس، عودة (د،ت) **وقائع ووثائق من تاريخ شرق الأردن خلال سبعين عاما**، عمان: مركز المخطوطات والوثائق الجامعة الأردنية، ص ١١٤.

([2]) محافظة، علي (١٩٧٣م)، مرجع سابق، ص ٣٩.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

١٨٠ ألف جنيه إسترليني،٣٠الف منها لنفقات الأمير و١٢٠ ألف خصصت للإنفاق على القوات المسلحة[١].

وخفضت بعد ذلك بين عامي ١٩٢١م –١٩٢٢م إلى ١٠٠الف جنيه، وفي السنة المالية ١٩٢٣–١٩٢٤ بلغت المساعدة المالية السنوية ١٥٠ ألف جنيه إسترليني وبضغط من حكومة فلسطين ووزارة الطيران البريطانية قررت الحكومة البريطانية قطع المعونة المالية محتجة في ذلك بسوء الإدارة المالية في حكومة شرق الأردن . أثر هذا الوضع على سير الأمور السياسية في البلاد إذ كان المعتمد البريطاني يتولى الأشراف على الأمور المالية حتى مخصصات الأمير وقد أوضح ذلك المندوب السامي لشرق الأردن أمام اللجنة الدائمة للانتدابات بقوله:"لما كانت الحكومة البريطانية هي التي تمنح معونات مالية لهذه البلاد فانه من الضروري أن تضع حكومة صاحب الجلالة يدها على الشؤون المالية "، حتى أنها كانت تؤثر في سياسة الأمير وقراراته وقد استطاعت بريطانيا باستخدام هذه المعونة ان تجبر رئيس مجلس المشاورين رشيد طليع على الاستقالة بالاضافة الى بعض اتباعه ,ومع ازدياد المتطلبات المالية ارتفعت المساعدات المالية البريطانية للاردن في السنة المالية ١٩٢٨–١٩٢٩ الى ٩٨,٦٥٣ الف جنيه استرليني , وارتفعت في السنوات اللاحقة حتى بلغت عام ١٩٤٣–١٩٤٤ حوالي ١,٨٣٠١٩٥ مليون جنيه استرليني لتصل في السنة المالية ١٩٤٥–١٩٤٦م الى ٢,٢٨٥٠٤٣ مليون جنيه استرليني [٢].

أما الإدارة فقد مارست بريطانيا الإشراف على الإدارة وعلى موظفي الإدارة حيث كانت تتألف من موظفين بريطانيين وفلسطينيين منتدبين من حكومة فلسطين، حيث وصل عدد الموظفين البريطانيين المنتدبين في حكومة شرق الأردن إلى ثماني موظفين بحلول عام ١٩٢٧م وكان المندوب السامي يمارس صلاحياته عن طريق المعتمد البريطاني في عمان لغاية انتهاء الانتداب على الاردن عام ١٩٤٦م[٣].

أما فيما يتعلق **بالقوة العسكرية** فقد واجهت الحكومة الجديدة العديد من التحديات حيث كانت القوة العسكرية قليلة، فعمد الكابتن بيك إلى إعادة تنظيمها وزاد عددها لتصل إلى (٧٥٠) فردا حيث كان قد تقرر تقديم ١٨٠إلف جنيه إسترليني سنويا لإنشاء قوة من الأمن العام، في عام ١٩٢٣م , قام الكابتن بيك بإنشاء قوة من(٩٥٠) جنديا و (٤٠) ضابطا لتكون هذه القوة نواة

---

([1]) موسى، سليمان وماضي، منيب (١٩٥٩م)، **تاريخ الأردن في القرن العشرين** (د ن) ص ١٦٧.
([2]) محافظة، علي (١٩٧٣م) مرجع سابق، ص ٥١. انضر ايضا :**الوثائق الاردنية (٢٠٠٣م) الوزارات الاردنية ١٩٢١–٢٠٠٣** ,عمان : دائرة المطبوعات والنشر , ص ١٢
([3]) موسى، سليمان (١٩٩٠م)، مرجع سابق، ص ص ١٤٠–١٤١.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الجيش العربي الذي بقيت قيادته من تشكيله بيد ضباط بريطانيين , وتعرضت الحدود الشرقية للأردن لهجمات القبائل النجدية و كذلك دخل الثوار السوريين إلى الأردن و حدثت محاولة اغتيال للجنرال غورو المندوب السامي الفرنسي في سوريا بالقرب من الحدود الأردنية-السورية في٢٣حزيران ١٩٢١م , بالقرب من منطقة القنيطرة الواقعة على الحدود الجنوبية لسوريا، فقد نفذ الهجوم مجموعة من الأحرار السوريين، فاضطر رشيد طليع إلى تقديم استقالته في آب ١٩٢١م، وأقيل عدد من الموظفين المنتميين إلى حزب الاستقلال السوري بضغط من بريطانيا[١].

تشكلت حكومة جديدة برئاسة مظهر رسلان وتم استبدال اسم مجلس المشاورين باسم مجلس المستشارين.

وحدث في ذلك الوقت عصيان في منطقة الكورة في شمال الأردن، قاده الشيخ كليب الشريدة لم يكن هذا الوضع يرضي الحكومة البريطانية إذ عملت وزارة المستعمرات على الإيعاز للكولونيل لورنس أن يتجه إلى شرق الأردن لدراسة الوضع فعمد لورنس فور وصوله إلى عمان في ٢١ تشرين الثاني ١٩٢١م إلى اتخاذ الإجراءات التالية:

١- قدم توصية مفادها استقلال الموظفين البريطانيين عن حكومة شرق الأردن.

٢- قدم اقتراحاً بزيادة القوات الجوية لحفظ النظام والأمن في البلاد.

٣- عمل على عزل كل من ابرامسون و الميجر سومرست .

٤- تولي وظيفة المعتمد البريطاني في عمان،ثم جاء فيما بعد مكانه جون فيلبي في ٢٨ تشرين الثاني ١٩٢١م .

عملت بريطانيا على وضع مشروع الاتفاقية (البريطانية- الحجازية) لإيجاد تسوية نهائية حول وعود بريطانيا للعرب ومستقبل البلاد العربية حيث تولى لورنس إدارة هذه المفاوضات مع الشريف حسين بن علي في جدة إلا أن الشريف حسين بن علي رفض التفاوض دون إن تكون فلسطين ضمن المناطق العربية التي تعهدت بريطانيا بالاعتراف باستقلالها، إلا إن الكولونيل لورنس استطاع إن يقنع الأمير عبد الله بتوقيع الاتفاقية نيابة عن والده في٨كانون

---

([1]) محافظة، علي (١٩٧٣م)، مرجع سابق، ص ٥٠ .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الأول ١٩٢١م الذي اعتقد انه بهذا التوقيع سوف يتوصل إلى اتفاق شامل حول مستقبل البلاد العربية وكذلك للخلافات العربية –البريطانية[١].

في ٢٤ تموز١٩٢٢م وبناء على قرار مجلس عصبة الأمم دخلت شرق الأردن تحت الانتداب البريطاني وعين جون فليبي معتمداً بريطانياً في عمان، وبذلك يكون شرق الأردن قد استثني من وعد بلفور حسب نص المادة ٢٥ من وثيقة صك الانتداب، في تاريخ ٦ آب ١٩٢٤م, وتم فصل شرق الأردن وباقي البلاد العربية عن أملاك الدولة العثمانية بموجب معاهدة لوزان ٢٤تموز١٩٢٣م[٢].

كان شرق الأردن يسعى إلى الاستقلال دائما وطالب الأمير عبد الله المسؤولين الانجليز بذلك إلى أن جاء تصريح هربرت صموئيل بتحقيق الاستقلال لشرق الأردن عند زيارته لشرق الأردن في ٢٥ايار ١٩٢٣م و في خطابه ذكر ما يلي "شريطة موافقة مجلس عصبة الأمم، فان حكومة جلالته البريطانية،سوف تعترف بوجود حكومة مستقلة في شرق الأردن تحت حكم سمو الأمير عبد الله بن الحسين،على شرط أن تكون تلك الحكومة دستورية، وان تمكن حكومة جلالته البريطانية من إيفاء التزاماتها الدولية المتعلقة بتلك البلاد، عن طريق معاهدة تعقدبين الطرفين".

**المطلب السادس : المعاهدة الأردنية– البريطانية ١٩٢٨:**

شرعت الإمارة بأول محاولات الإصلاح في نيسان عام ١٩٢٣ عندما قرر الأمير عبد الله تأليف مجلس أطلق عليه اسم (مجلس الشورى) ومع أن هذا المجلس لم يعبر عن الحياة الديمقراطية والبرلمانية بمفهومها الكامل إلا أنها كانت خطوة نحو إنشاء مجلس نيابي منتخب، واستمر العمل بهذا المجلس حتى عام ١٩٢٧م،كان هدف الأمير من مفاوضته لبريطانيا من اجل الاستقلال لمعرفته بالمخططات الصهيونية الرافضة لاستثناء شرق الأردن من صك الانتداب البريطاني على فلسطين وتعيين الحدود معها حتى استطاع إن يقنع الحكومة البريطانية بتوقيع اتفاقية تمنح شرق الأردن الاستقلال وجاءت المعاهدة تتكون من ٢١ مادة

كان أهم ما جاء فيه: وضع قانون أساسي أي دستور للبلاد، وتنازل الحكومة البريطانية عن السلطتين التشريعية والتنفيذية للأمير عبدا لله بن الحسين،ومن حق بريطانيا الاحتفاظ بقوات عسكرية في الأراضي الأردنية وتمكينها من إنشاء قوات عسكرية متى تشاء إضافة إلى قيام

---

([1]) الحسين، عبد الله بن (١٩٣٩)، **الامالي السياسية**، (عمان: مطبعة خليل نصر)، ص ٢٦.
([2]) **الجريدة الرسمية الأردنية** ،ع٣٢٩، ١٦ كانون الأول ١٩٣١ ص ٥١٨.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

بريطانيا بضمان السيادة الإقليمية للبلاد، وتتحمل بريطانيا ما يعادل سدس النفقات العامة، وتتحمل شرق الأردن نفقات المعتمد البريطاني في عمان[١].

ولتنظيم شؤون الدولة جرت أول انتخابات تشريعية وافتتحت الدورة الأولى للمجلس التشريعي الأول المنعقد في٢ نيسان ١٩٢٩م الذي عمد إلى التوقيع على المعاهدة الأردنية-البريطانية في ٤ نيسان ١٩٢٩م.

**- القانون الأساسي ١٩٢٨:**

تضمنت الاتفاقية إن السلطتين التشريعية والإدارية (التنفيذية) اللتين كانتا بيد المعتمد البريطاني في عمان قد أصبحتا من حق الأمير عبد الله عن طريق الحكومة الدستورية في ١٦ نيسان ١٩٢٨م. قام الأمير عبد الله باستخدام هذا الحق التشريعي لوضع القانون الأساسي للبلاد مشابها لما كان معمولا به في العراق وتمَ نشر القانون الأساسي في ١٦ نيسان ١٩٢٨[٢].

وضع دستور للأمارة بعد توفر الشرط الذي طالبت به بريطانيا وهو وجود مجلس نواب وحكومة دستورية حيث جاء القانون يتكون من ٧٢ مادة، وعمل على تقوية سلطة الأمير بمنحه السلطتين التشريعية والتنفيذية، وجعل من حقه عقد المعاهدات وتعيين وإقالة الوزراء والموظفين والإيعاز للمجلس التشريعي بالاجتماع وتأجيل دوراته وفض جلساته، ومنح الرتب والأوسمة والألقاب واستردادها، حق التصرف بالأراضي العامة والمصادقة على حكم الإعدام وأصبح الأمير تخصص له من الميزانية العامة مخصصات يصدق عليها في الموازنة العامة[٣].

**- موقف الأردنيين من معاهدة ١٩٢٨:**

لم تلق المعاهدة التي أبرمتها الحكومة الأردنية مع الحكومة البريطانية أي قبول لدى المواطنين، وهنا يذكر إن المعارضة ظهرت في البلاد بشكلها المنظم على اثر توقيع معاهدة ١٩٢٨م وبدأت المظاهرات والاجتماعات في شتى مناطق الإمارة ورفعت العديد من برقيات الاحتجاج للأمير والى وزارة المستعمرات البريطانية والى المعتمد البريطاني، وعقد اجتماع في ٢٥ تموز ١٩٢٨م، حضره زعامات وشيوخ ووجهاء البلاد وخرج المجتمعون بصياغة ميثاق وطني، وانبثقت عنه لجنة تنفيذية تولت قيادة الحركة الوطنية الأردنية، وقد شكل هذا الميثاق

---

([1]) الزر كلي، خير الدين (٢٠٠٩)، مرجع سابق، ص٩٣.
([2]) موسى، سليمان (١٩٩٠)، مرجع سابق، ص١٩٤.
([3])الزركلي، خير الدين (٢٠٠٩)، مرجع سابق، ص٩٣.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

علامة سياسية فارقة في تاريخ النضال الوطني والسياسي الأردني، حددت فيه الثوابت السياسية للإمارة في تلك المرحلة ونص في بنوده الأساسية على أمور مهمة من أبرزها[١]:

١- إمارة شرق الأردن دولة عربية مستقلة ذات سيادة بحدودها الطبيعية المعروفة .

٢- تدار بلاد شرقي الأردن بحكومة دستورية مستقلة برئاسة صاحب السمو الأمير عبد الله بن الحسين وإعقابه من بعده.

٣- لا تعترف شرق الأردن بمبدأ الانتداب ألا كمساعدة فنية نزيهة لصالح البلاد وهذه المساعدة تحدد بموجب اتفاق أو معاهدة تعقد بين شرقي الأردن وحليفة العرب بريطانيا العظمى على أساس الحقوق المتقابلة والمنافع المتبادلة دون أن يمس ذلك بالسيادة القومية.

٤- تعتبر شرقي الأردن وعد بلفور القاضي بإقامة وطن قومي لليهود في فلسطين مخالفا لوعود بريطانيا للعرب وتصرفا مضادا للشرائع الدينية والمدنية في العالم.

٥- كل انتخابات للنيابة العامة تُقام في شرق الأردن على غير قواعد التمثيل الصحيح وعلى أساس عدم مسؤولية الحكومة أمام المجلس النيابي –لا يعتبر انتخابا ممثلا لإرادة الأمة وسيادتها القومية ضمن القواعد الدستورية، بل انتخابا مصطنعا لا قيمة تمثيلية صحيحة له .

٦- ترفض شرقي الأردن كل تجنيد لا يكون صادرا عن حكومة دستورية مسؤولة باعتبار إن التجنيد جزء لا يتجزأ من السيادة الوطنية[*].

٧- رفض تحمل نفقات أي قوى احتلالية أجنبية، ويعتبر كل مال يفرض على البلاد من هذا القبيل مالا مغتصبا من عرق عاملها المسكين وفلاحها البائس.

٨- أن موارد البلاد إذا منحت الخيار بتنظيم حكومتها المدنية كافية لقيام إدارة دستورية صالحة برئاسة الأمير , أما الإعانة المالية التي تدفعها الحكومة البريطانية فهي نفقات ضرورية لخطوط المواصلات الإمبراطورية والقوى العسكرية القائمة على خدمة مصالح بريطانيا ليس إلا، وعليه فهذه الإعانة وما يضاف عليها اليوم من

---

([1]) أبو دية، سعد ومهدي، عبد المجيد (١٩٨٩)، **الحسين بن طلال راعي مسيرة الجيش العربي**، عمان، (د،ن)، ص ١٣٤، انظر أيضا الدكتور يوسف غوانمة (١٩٩٥)، **عبد الله بن الحسين الملك المؤسس**، عمان: منشورات وزارة الشباب: ص ص ٣٢-٣٣.

([*]) هنا إشارة إلى خوف المواطنين من عودة التجنيد الإجباري الذي ساد أبان الحكم العثماني للبلاد العربية .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

واردات البلاد لتحقيق غايات لا مصلحة لشرق الأردن فيها، لا تخول بريطانيا حق الإشراف على مالية شرق الأردن الإشراف المركزي الضار، وبهذا فان القيام بتخفيض الإعانة المالية عن عاتق المكلف البريطاني على حساب المكلف الأردني هو أمر غير مشروع وضارٌ لا تتحمله البلاد ويجب استبداله بنظام يؤيد الاستقلال المالي للحكومة الأردنية([1]).

٩- اعتبار كل تشريع لا يقوم على العدل والمنفعة العامة وحاجيات الشعب الصحيحة تشريعا باطلا.

١٠- لا يعترف بكل قرض مالي وقع قبل تشكيل المجلس النيابي .

١١- لا يجوز التصرف بالأراضي الأميرية قبل عرضها على المجلس النيابي وتصديقه عليه وكل بيع قبل انعقاد المجلس يعتبر باطلا, ورفعت قرارات الميثاق إلى الأمير،الذي بدوره رسلها إلى المندوب السامي البريطاني فما كان منه إلا إن أعاده مع رسالة في ٥ آب ١٩٢٨م تضمنت رفضا لكل ما جاء به ([2]).

توالت مطالبة المعارضين للاتفاقية بإرسال الرسائل والعرائض للأمير الذي بدوره سعى إيجاد تعديل لهذه الاتفاقية، وفعلا جاءت الموافقة في ٢٨ أيار ١٩٣٤م من المعتمد البريطاني إلى الأمير عبد الله يخبره بقرار حكومته تعديل بعض نصوص اتفاقية ١٩٢٨م وتلقى الأمير دعوة لزيارة لندن . لم تكن التعديلات التي تضمنتها رسالة المعتمد البريطاني مرضية حيث جاءت طفيفة تناولت الشؤون المالية برفع نفقات المعتمد البريطاني والتعرفة الجمركية عن كاهل الحكومة الأردنية، أما حق الأمير بتعيين الممثلين القنصليين في البلاد العربية المجاورة فإنه لم يتحقّق إلى عام ١٩٣٩م، ولم ترقَ إلى مطالب المواطنين الساعية إلى إلغاء الاتفاقية والقانون الأساسي([3]) .

قدَم الأمير هذه المطالب للمسؤولين البريطانيين،ولم يأته الرد عليها إلا في ١٩٣٩م،في أوائل عام ١٩٣٩م توصل رئيس المجلس التنفيذي توفيق أبو الهدى مع وزير المستعمرات

---

([1]) محافظة، علي (١٩٧٣)، مرجع سابق، ص٧٨.
([2]) المرجع نفسه، ص٧٨.
([3]) المرجع نفسه، ص ٨٥.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

مالكوم ماكدونالد إلى تعديل لبعض مواد اتفاقية عام ١٩٢٨م، وبعض نصوص القانون الأساسي([1]).

وإمام لجنة الانتدابات أجمل المعتمد البريطاني في عمان المستر كركبرايد التعديلات الجديدة بما يلي:

١- يحل مكان المجلس التنفيذي مجلس وزراء مؤلف من رئيس و٥ وزراء، له مهام وصلاحيات المجلس التنفيذي.

٢- تعطى حكومة شرق الأردن حق تعيين القناصل في البلاد العربية المجاورة.

٣- حذف الفقرة الأخيرة من المادة العاشرة المتعلقة بموافقة الأمير على(أن لا ينشيء ولا يحتفظ في شرق الأردن أو يسمح بان ينشأ أو يحتفظ بأي قوات عسكرية من غير موافقة صاحب الجلالة البريطانية) ([2]) .

٤- تحرير المالية والإدارة الأردنية من رقابة المعتمد البريطاني في عمان وسوف يعطى المندوب السامي البريطاني في القدس تعليماته المفصلة بهذا الخصوص إلى المعتمد البريطاني في عمان لم تأت التعديلات الجديدة ملبية لتطلعات الشعب،على الرغم من أنها أضعفت من رقابة المعتمد البريطاني وزادت من صلاحيات الأمير([3]).

نشبت الحرب العالمية بعد فترة قصيرة من هذه التعديلات،فكان من الأمير أن أبدى ولاءه وتأييده لبريطانيا فوضع قواته تحت تصرفها،وأرادت بريطانيا من جهتها إن تعبر عن ثقتها بالأمير وفي جيشه،وتحقيق بعض وعودها التي قطعتها للعرب في الحرب العالمية الأولى، فعقدت مع الأمير اتفاقاً ملحقاً لاتفاقية ١٩٢٨م،تم توقيع الاتفاق الجديد في ١٩تموز عام ١٩٤١م من قبل رئيس الوزراء الأردني توفيق أبو الهدى، والمندوب السامي البريطاني السيرهارولد الفرد ما كمايكل ونص الاتفاق على تعديل المادة العاشرة من اتفاقية ١٩٢٨م وذلك بإلغاء الفقرة التي تنص على موافقة الأمير على عدم السماح بإنشاء أو الاحتفاظ بأي قوة عسكرية دون موافقة صاحب الجلالة .ويتم استبدالها بالفقرة التالية (يمكن لصاحب الجلالة البريطانية إن يحتفظ

---

([1]) أبو دية، سعد (١٩٩٧)، **نشأة وتطور ودور القوات المسلحة الأردنية ١٩٢١-١٩٩٧**، (ط١)، القوات المسلحة، ص ٢١١.

([2])الماضي،منيب وموسى، سليمان (١٩٥٩م) **تاريخ الأردن في القرن العشرين**، عمان (د ن) ص ص ٣٢٥-٢٥٣.

([3]) محافظة، علي (١٩٧٣م) مرجع سابق، ص ٨٥.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

بقوات مسلحة قد تكون في رأيه أمراً ضرورياً للدفاع عن البلاد ولتأييد صاحب السمو في صيانة السلام).

وفي الحقيقة سعت شرق الأردن بكل الوسائل للوصول إلى اتفاقية تحل محل اتفاقية ١٩٢٨م وتمنحها المزيد من الحرية والاستقلال في أدارة شؤونها .تقدمت الحكومة الأردنية في حزيران ١٩٤٤م بطلب للحكومة البريطانية من اجل ذلك،إلا أن الحكومة أجابت بتأجيل الطلب إلى ما بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية فبقيت الهيمنة البريطانية على شرق الأردن كما هي، وكان المندوب السامي البريطاني لشرق الأردن يمارس صلاحياته بواسطة المعتمد البريطاني في عمان والذي يمارس إشرافا دقيقا على الإدارة الأردنية،ولعل السيرهنري كوكس المعتمد البريطاني في عمان بين عامي ١٩٢٤-١٩٣٩م هو الأشد رقابة وتدخلا في شؤون البلاد، وكانت الحكومة تقوم على دفع تكاليف المعتمد البريطاني ودار الاعتماد وهذا ما نصت عليه اتفاقية ١٩٢٨م .

**المطلب السابع:إعلان استقلال الإمارة١٩٤٦و إنهاء الانتداب:**

أثارت الحكومات الأردنية المتعاقبة موضوع الاستقلال بكل مناسبة وفي كل محفل،ولم يدخر الأمير عبد الله أي جهد لذلك، وكانت نظريته في بناء الدولة تقوم على قبول المتاح والمتوفر من السلطة وعدم إثارة أو إزعاج المسؤولين البريطانيين . وقدمت الحكومة الأردنية الدعم لبريطانيا خلال الحرب العالمية الثانية، وكذلك في سوريا عندما سيطرت حكومة فيشي على سوريا في حزيران ١٩٤١م ووقوفها إلى جانب بريطانيا في مقاومتها لانقلاب العراق في ١٩٤١م([1]).

وجهت الحكومة الأردنية مذكرة في ٢٧ حزيران ١٩٤٥م، للحكومة البريطانية تطالب فيها بدء المفاوضات لإعلان الاستقلال لشرق الأردن،فأقدمت على الاعتراف بان الوقت حان لمنح شرق الأردن استقلاله وإنهاء الانتداب علي،وأكدت على ذلك الحكومة البريطانية في اجتماع الجمعية العامة للأمم المتحدة في ١٧ كانون الثاني ١٩٤٦م،قبلت الحكومة ببدء المفاوضات مع الأمير فوجهت له دعوة لزيارة لندن في٢٠تشرين الثاني ١٩٤٥م،فدارت مفاوضات بين رئيس حكومة شرق الأردن إبراهيم هاشم عن الجانب الأردني بتوقيع معاهدة التحالف والصداقة الأردنية – البريطانية في ٢٢ آذار ١٩٤٦م حيث ألغت هذه المعاهدة الانتداب البريطاني على شرق الأردن، وكذلك ألغت معاهدة ٢٠ شباط ١٩٢٨م،وبموجب

([1]) أبو دية، سعد (١٩٩٧)، مرجع سابق، ص، ص ٢٧٦، ٢٨٩ .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المعاهدة اعترفت بريطانيا بان شرق الأردن دولة كاملة الاستقلال والأمير عبد الله ملكا عليها وكذلك بموجب المعاهدة تستطيع بريطانيا الاحتفاظ بقوة عسكرية في الأردن، وتقدم بريطانيا معونة مالية لشرق الأردن،يتبادل الفريقان التمثيل الدبلوماسي. اجتمع المجلس التشريعي الأردني في ٢٥ أيار ١٩٤٦م واتخذ قرارات وهي ما يلي: ([1])

١- إعلان البلاد الأردنية دولة مستقلة استقلالا تاما وذات حكومة ملكية وراثية نيابية .

٢- البيعة بالملك لسيد البلاد ومؤسس كيانها ووريث النهضة العربية عبد الله بن الحسين المعظم بوصفه ملكا دستوريا على رأس الدولة الأردنية بلقب حضرة صاحب الجلالة ملك المملكة الأردنية الهاشمية .

٣- إقرار تعديل القانون الأساسي الأردني.

٤- اعتبار هذا القرار نافذا بعد موافقة الملك عليه ويصبح ساري المفعول بعد إعلانه على الشعب وعليه تقرر يوم ٢٥ أيار عيدا للاستقلال، وتشكلت أول حكومة في عهد المملكة في ٤ شباط١٩٤٧م برئاسة سمير الرفاعي .

ويرى الباحث أن العلاقات الأردنية- البريطانية كانت محكومة بمصالح الجانبين حيث كان هدف بريطانيا هو الحفاظ على مصالحها في المنطقة, وعملت على كذلك بصفتها دولة منتدبة على التحكم في الشؤون المالية والإدارية . أما الأردن فكان تحكمه في علاقته مع بريطانيا غير أنها دولة منتدبة، المعونات التي كان يحصل عليها .

([1]) الوثائق الاردنية (٢٠٠٣) مرجع سابق ص ٣٢ .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

## المبحث الثاني: المساعدات البريطانية للأردن:

**تمهيد:**

يعتبر الأردن بلداً فقيراً من حيث الموارد الاقتصادية وتلازمه صفة الاعتماد على المساعدات والدعم الخارجي فاعتمد منذ نشأته وحتى عام ١٩٥٧م, على المساعدات البريطانية التي شكلت المصدر الاساسي للدعم المالي للاردن،ومع ذلك كانت هذه المعونات في غالب الأحيان تحمل شروطا تعزز من النفوذ البريطاني في الاردن و لا تتفق مع مواقف صانع القرار الأردني .

### المطلب الأول: المساعدات البريطانية للأردن بعد الاستقلال وقراءة في المعاهدة:

**أولاً: معاهدة الصداقة والتحالف الأردنية البريطانية ١٩٤٦م:**

تمكن الأردن بعد جهود بذلها من الوصول إلى الاستقلال عن الانتداب البريطاني الذي استمر إلى ما يقرب ٢٥ عاما وبتوقيع معاهدة التحالف والصداقة الأردنية البريطانية في ٢٢اذار ١٩٤٦م، دخلت العلاقة من هيمنة مباشرة تقوم على التدخل المباشر بكل شؤون الدولة الداخلية والخارجية إلى هيمنة غير مباشرة عن طريق المعونات والمساعدات المالية لتيقن الحكومة البريطانية من عدم قدرة الأردن على الاستغناء عن المساعدات البريطانية، حيث جاء في الملحق العسكري للمعاهدة انه يجوز لبريطانيا الاحتفاظ بقوات مسلحة في الأردن وان تمنح هذه القوات تسهيلات عديدة وان تقدم مساعدة مالية للأردن لتغطية نفقات الأقسام الحربية من قواتها اللازمة للدفاع عن الأردن([1]).

لكن المعاهدة لاقت انتقادات عديدة كان أهمها عدم رضا المواطنين بإقامة بريطانيا قواعد لها في عمان والمفرق، واعتماد الجيش العربي على المعونة البريطانية بشكل كامل، ومنحها باسم الجنرال غلوب متجاهلة بذلك الحكومة الأردنية. أدى ذلك إلى إن دعت الحكومة الأردنية الحكومة البريطانية للدخول في مفاوضات لتعديل المعاهدة فتم تعديل المعاهدة في ١٥ آذار ١٩٤٨م([2]).

---

([1]) الماضي، منيب والموسى، سليمان (١٩٨٨م) **تاريخ الأردن في القرن العشرين**، ط١(عمان دار المحتسب) ص٤٠٤.

([2]) **الجريدة الرسمية** العدد ٩٣٩, ١٨ اذار ١٩٤٨م ,ص ١٢٤

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

حيث جاءت المعاهدة الجديدة في سبع مواد ونصت على إن الحكومة البريطانية توافق على تقديم مساعدة مالية للأردن تمكنه من الاحتفاظ بقوات عسكرية طوال فترة نفاذ المعاهدة، وان تتسلم الحكومة الأردنية الأبنية والمنشآت عند جلاء القوات البريطانية مقابل ثمن معتدل([1]).

كما جاءت المادة الثالثة من ملحق المعاهدة لتنص على إن الحكومة البريطانية تلتزم بدفع تكاليف للحكومة الأردنية عن التسهيلات التي تقدمها للحكومة البريطانية في حالة الحرب.وجاءت المادة الخامسة للتأكيد على الحصانات القضائية التي يتمتع بها أفراد القوات المسلحة البريطانية من قيام الدولة الأردنية([2]) .

كذلك حذفت المادة الثامنة من معاهدة عام ١٩٤٦م والتي تقضي بان المعونة المالية المقدمة من الحكومة البريطانية إلى الحكومة الأردنية غرضها ينحصر في تسديد تكاليف الأقسام الحربية في القوات الأردنية واعتبار هذه المساعدات كأجور مقابل استخدام المطارات والموانيء، وفي ١٥اذار١٩٤٨ بعث الوزير المفوض البريطاني في عمان إلى رئيس الحكومة الأردنية ليؤكد على استمرار المعونة المالية لتتمكن الحكومة الأردنية من الوفاء بالتزاماتها المشار إليها في المادة الثالثة من المعاهدة ([3]).

كذلك من تعديلات المعاهدة أنها أوقفت إشراف الوزير المفوض على المساعدات المالية البريطانية للأردن.

**المطلب الثاني: المساعدات البريطانية والحرب العربية الإسرائيلية:**

في أيلول عام١٩٤٧ أعلنت بريطانيا عن عزمها على الانسحاب من فلسطين دون الرجوع إلى الأمم المتحدة بحجة أنها تريد أن تنهي الانتداب، وأن تترك للأمم المتحدة حرية القرار بشأن مستقبل فلسطين السياسي، بدأت في سحب قواتها من الأحياء والمناطق الخاضعة لليهود بدءاً من١٩شباط١٩٤٧م، بينما غادرت المناطق العربية في١٥ايار١٩٤٨، وكان ذلك بهدف تمكين حكومة الحركة الصهيونية من ترتيب صفوفها وفرض سيطرتها على المناطق الواقعة تحت حوزتها، ولتتمكن من تعزيز قدراتها السياسية والاقتصادية والإدارية وتمهيد لفرض سيطرتها، وإقامة دولتها على أكبر مساحة من فلسطين إن لم يكن عليها بالكامل([4]).

---

([1]) المصدر نفسه، ص ص ,١٢٥-١٢٦

([2]) **الجريدة الرسمية العدد**،ع٩٣٩، ١٨/آذار ١٩٤٨ص ص ١٢٣-١٢٦.

([3]) المصدر ذاته، ص ١٢٥.

([4]) العدروس ، سيد علي (١٩٨٣م) **الجيش العربي الهاشمي ١٩٠٨-١٩٧٩**, عمان: لجنة النشر للجـــامعيين ص١٣٧.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

فأخذت الأمور إزاء هذا الوضع منحى آخر إذ دخلت المنطقة في حرب عربية – إسرائيلية وكان الأردن آنذاك يعاني من أوضاع اقتصادية سيئة جدا، فمن ذلك أن الأردن دخل الحرب ولم يكن يملك من الذخيرة والعتاد ما يكفي أكثر من خمسة أيام فما كان من بريطانيا التي يعتمد عليها الأردن إلا أن أخذت من المساعدات المالية وسيلة لإملاء ما تريده على الجانب الأردني قبل وخلال الحرب مع إسرائيل،حيث لوحت الحكومة البريطانية بورقة قطع المساعدات المالية للأردن على لسان الناطق باسم الحكومة البريطانية في ٢٨ كانون الثاني١٩٤٨م بقوله ((إذا شارك الجيش العربي الأردني في هجوم على الدولة اليهودية الجديدة التي ستنشأ في فلسطين بعد انسحاب القوات البريطانية فسيؤجل دفع المعونة المالية البريطانية البالغة مليون جنيه إسترليني إلى شرق الأردن)) ([1]).

امتنعت بريطانيا مرة أخرى عن تقديم العون الذي كان الأردن يعتمد عليها فيه، حيث نفذت الذخيرة من الجيش الأردني, أثناء الهدنة مع إسرائيل مما كان له اثر في نفوس الجيش الأردني وطغت الخلافات العربية فيما بينها فاتحاح هذا الوضع لإسرائيل أن تحقق هجمات ناجحة احتلت على أثرها معظم المناطق الفلسطينية اكثر من قرار التقسيم عام ١٩٤٧م.

في ١٢ تموز ١٩٤٨ كان موعد دفع القسط الثاني من المعونة البريطانية للأردن البالغ ٥٠٠ ألف جنيه إسترليني إلا أن الحكومة البريطانية لم تدفعه إلا في ٢٧ تموز من ذلك العام بعد أن وافقت الأردن على الهدنة الثانية التي وقعت في ١٩ تموز ١٩٤٨م بعد أن هزمت الجيوش العربية في فلسطين.ومن خلال استعراض مختصر للحرب العربية –الإسرائيلية عام ١٩٤٨م نرى أنَ الموقف البريطاني فيما يتعلق بالأردن كان يتصف بما يلي: ([2])

١– عدم الالتزام بتعهداتها حسب معاهدة التحالف الأردنية – البريطانية لعام ١٩٤٨م.

٢– محاباة اليهود والوقوف الى جانبهم على حساب العرب .

٣– ممارسة الضغوط السياسية والاقتصادية على الأردن لدفعه لقبول وقف إطلاق النار مما كان له اثر ايجابي لصالح اليهود خصوصا بعد الهدنة الأولى .

٤– سحب معظم الضباط البريطانيين من الجيش أثناء الحرب .

---

([1])محافظة ،علي (١٩٧٣) مرجع سابق، ص ص ١٨٣–١٨٤

([2]) المرجع نفسه ص ١٨٧.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

**المطلب الثالث: المساعدات البريطانية للأردن من ١٩٥٢-١٩٥٧م:**

بقيت المعونة المالية البريطانية للأردن تراوح مكانها بين عامي ١٩٤٩ - ١٩٥٢م حيث بقيت ٢مليون جنيه إسترليني إلا أن الحكومة البريطانية بدأت منذ عام ١٩٥٣م , بسد العجز في الميزانية بمعونة مالية بلغت٣،٥٠٠ مليون جنيه بشكل سنوي،غرضه الإبقاء على ثوابت الدولة([1]) .

بدأت في شباط ١٩٥٣م، مباحثات بين الحكومة الأردنية والحكومة البريطانية تتناول الأمور المالية وكانت تهدف إلى تنفيذ برنامج إنشائي مدته خمس سنوات بهدف مساعدة الأردن على تحسين اقتصاده العام, والاعتماد على موارده الخاصة مع نهاية مدة البرنامج وقد تعهدت الحكومة البريطانية بدفع ١،٢٥٠مليون جنيه للسنة المالية ١٩٥٤-١٩٥٥م ([2]).

وفي ٢١ كانون الأول ١٩٥٤م جرت مباحثات جديدة بين الحكومة الأردنية والحكومة البريطانية من أجل المعونة البريطانية وخصوصا المخصصة للجيش العربي، إذ اعتبر رئيس الوزراء الأردني توفيق أبو الهدى أن هذه المعونة هي عبارة عن أجور ثابتة مقابل استعمال المطارات والخدمات التي يقدمها الأردن، إلا أن الجانب البريطاني رفض هذا المبدأ على اعتبار أن ما تقدمه بريطانيا للأردن يفوق ما يمكن اعتباره أجوراً للقوات البريطانية الموجودة في الأردن إنما هو لمساعدة الأردن على الوفاء بالتزاماتها([3]).

**أولاً: المساعدات البريطانية و حلف بغداد ١٩٥٥م.:**

سادت البلاد العربية موجة من التوتر في العلاقات بين بعض الدول العربية على اثر توقيع اتفاق بين تركيا والعراق (حلف بغداد) في شباط ١٩٥٥م. في هذه الأثناء حاولت بريطانيا إن تجعل الأردن ينضم إلى الحلف الجديد لكن الأردن بدوره كان ينظر إلى الحلف من حيث المكاسب التي يمكن أن يجنيها من الانضمام للحلف. وبدأت العروض البريطانية للأردن، لإقناعه للدخول في الحلف تتوالى، حيث جرت محادثات بين رئيس أركان حرب القوات البريطانية الجنرال (تمبلر) ورئيس وزراء الأردن أبو الهدى ووزير الدفاع الأردني في أوائل كانون الثاني عام ١٩٥٧م فجاءت العروض البريطانية على النحو التالي ([4]):

---

([1]) المرجع نفسه ص٢٠٠ .

([2]) أبودية، سعد (٢٠٠٣)**السياسة الأردنية في البيانات الوزارية (١٩٥٣-١٩٩٧م)**، (أمانة عمان الكبرى،٢٠٠٣)ص٨٣ . انظر أيضا:**صحيفة الأردن**،العدد:٢٤٩٥، ١٠، آذار ١٩٥٣.

([3]) المجالي، هزاع (١٩٥٥م)**هذا بيان لناس،قصة محادثات تمبلر**،(د،ن)ص ٣.

([4]) الماضي، منيب و الموسى، سليمان (١٩٨٨م)، مرجع سابق ص ٦١٥.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

١- توقيع الحكومة الأردنية ميثاق بغداد .

٢- بعد توقيع الحلف تقرر الحكومة البريطانية ما يلي:

أ- زيادة عدد قوات الجيش العربي بنسبة ٦٥ بالمئة عما هو عليه .

ب - تقديم أسلحة متنوعة وثقيلة ومتوسطة قيمتها٦،٥٠٠مليون دينار .

ج- معاضدة الأردن في أية طلبات عسكرية يقدمها للحلف.

د- الموافقة على المساعدة المالية للدفاع عن الأردن مما يشمل زيادة المساعدة المالية البريطانية وتقديم التسهيلات اللازمة من قبل الأردن للقوات البريطانية المعسكرة فيها.

على اثر نية الأردن الدخول في ميثاق بغداد بدأت المظاهرات التي أصبحت فيما بعد تستخدم الأسلوب التخريبي ويعتقد أن الشيوعيين وأنصارهم من كانوا وراء هذا الوضع ,على كل حال لم يدخل الأردن الحلف وذهب كل ذلك دون عودة وفشلت بريطانيا في ضم الأردن إلى حلف بغداد[١].

وفي ١ آذار ١٩٥٦م قام الملك حسين بعزل قائد الجيش الأردني غلوب باشا من منصبه لتسير العلاقات بين الأردن وبريطانيا الى طريق مسدود ،وعلى الرغم من هذا المستوى الذي وصلت إليه العلاقات فان الجانب البريطاني لم يصعد الأمور حيث بقيت المساعدات البريطانية تقدم للأردن بشكل سنوي, ويعود ذلك أن المساعدات البريطانية تعتبر ضرورية لكلا الطرفين فالجانب الأردني كانت حاجته لها للتنمية الاقتصادية ولتحسين وتطوير الوضع الاقتصادي،اما الجانب البريطاني هي للإبقاء على تـــأثيره في البلاد([٢]).

في ٢٩ تشرين الأول ١٩٥٦ وقع العدوان الثلاثي على مصر من قبل بريطانيا، فرنـــسا وإسرائيل، وكان له اكبر الأثر على علاقة الأردن ببريطانيا حيث هدد الأردن بقطع العلاقـــات الدبلوماسية مع بريطانيا وإنهاء المعاهدة الأردنية- البريطانية([٣])، وفـــي تـــشرين الأول ١٩٥٦ تقرر خفض المعونة البريطانية للأردن بمليون جنيه من منطلق تخفيض النفقـــات بمقـــدار ١٧ مليون جنيه، وكذلك لان الأردن لم ينفق المعونة المالية للعام الماضي والتي بلغت ٢,٢٥٠مليون جنيه لتنفيذ مشاريع الاقتصادية ومع حلول عام ١٩٥٧م , انتكست العلاقات الماليـــة الأردنيـــة-

---

([1]) العكور، إيمان (٢٠٠٢م) **هزاع المجالي ودوره في السياسة الأردنية ١٩٤٨-١٩٦٠**(عمان:وزارة الثقافة) ص ١٢٧.

([2]) محافظة،علي (١٩٧٣م) مرجع سابق ص ٢٦٣.

([3]) جونستون، تشارلز (١٩٩٦م)، **الأردن على الحافة، ١٩٥٦-١٩٦٠**، (عمان: وزارة الثقافة)ص ٤٨.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

البريطانية بإعلان انتهاء المعاهدة الأردنية البريطانية، حيث كان الأردن يرغب بتحقيق استقلال اقتصادي عسكري و التخلص من التبعية المالية والعسكرية سواء كان لبريطانيا أو غيرها[١] .

من جانب آخر كانت بريطانيا ترى في المعونة التي تقدمها للأردن عبئا على كاهلها وترغب في التخلص منها، وبناء على هذا الموقف من كلا البلدين كان إنهاء المعاهدة مقصدا للجانبين .

**ثانياً: إنهاء المعاهدة البريطانية الأردنية عام ١٩٥٧م.**

كان للأوضاع الخطيرة التي مرت بها العلاقات الأردنية- البريطانية والتي تمثلت بعزل الفريق جلوب عن قيادة الجيش الأردني والاعتداءات الإسرائيلية على مناطق من الأردن ودعم بريطانيا لها، وكذلك العدوان الثلاثي على مصر في عام ١٩٥٦م , ووقوف الأردن لجانب مصر، اكبر الأثر في تردي العلاقات الأردنية البريطانية، حيث بدأت الأردن بالبحث عن الدعم العربي ليحل محل الدعم البريطاني .

وصلت إنباء توقيع اتفاقية التضامن العربي, فأرسلت الحكومة البريطانية مذكرة للحكومة الأردنية للدخول في مفاوضات لإنهاء المعاهدة، وبالفعل دخل الجانبان في مفاوضات بدأت في ٤ شباط ١٩٥٧م تناولت المسائل المالية والعسكرية والتوصل إلى اتفاق بشأنهما [٢].

في ١٣ شباط انتهت المفاوضات, وتم التوقيع على كتابين متبادلين بين الجانبين تضمن كل منهما على إنهاء المعاهدة لعام ١٩٤٨م، مع جميع ملحقاتها والكتب المتبادلة عند توقيعها وجلاء القوات البريطانية في فترة لا تتجاوز ٦ أشهر، وقبول الحكومة الأردنية على أن تدفع مبلغ ٤،٢٥٠مليون جنيه إسترليني ثمن المنشات والمعدات البريطانية في المملكة .

---

([1]) الزبن، حسن محمد (١٩٩٥م)، **الحسين بن طلال ملك يصنع التاريخ**،(ط١)، (عمان: مركز الفارس للطباعة) ص ص، ١٦٥-١٦٦.

([2]) محافظة،علي (١٩٧٣م) مرجع سابق ص ص،٢٦٧-٢٦٨.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

**المطلب الرابع:المساعدات البريطانية للأردن منذ إنهاء المعاهدة إلى عام ١٩٦٧م:**

على الرغم من إنهاء المعاهدة الأردنية –البريطانية استمر الدعم المالي البريطاني للأردن حيث التزمت بدفع قرض السنوات الخمس ١٩٥٣م، بمواعيد استحقاقه، وكذلك الأقساط المالية التي التزمت الحكومة البريطانية بدفعها نتيجة الاتفاق المالي الموقع في عام١٩٥٥م، لتمويل مشاريع الأعمار الأردنية للسنة المالية ١٩٥٦–١٩٥٧ البالغ قيمته ٢،٢٥٠مليون جنيه إسترليني، حيث يتم تقديم٥٠٠الف جنيه خلال السنة ١٩٥٦–١٩٥٧ ويقدم ما تبقى خلال السنة المالية ١٩٥٨–١٩٥٩[1].

**الجدول رقم (١) يوضح المساعدات البريطانية للأردن منذ (١٩٤٩–١٩٦٠م)**

| السنة المالية | المساعدات |
|---|---|
| ١٩٤٩–١٩٥٧ | ٨,٤٥٠ مليون جنيه إسترليني |
| ١٩٥٧–١٩٥٨ | ٢,٢٥٠ مليون جنيه إسترليني |
| ١٩٥٨–١٩٥٩ | ٥٣٠ الف جنيه إسترليني |
| ١٩٥٩–١٩٦٠ | ٦٣٠الف جنيه إسترليني |

**المصدر: – كتاب الأردن عام ١٩٦٢، معلومات رسمية عن المملكة الأردنية الهاشمية، نيسان ١٩٦٣م.**

**– Gerald Sparrow, Hussein of Jordan,(London :George g. Harrap, co .ltd )p 121**

دخلت الأردن في وضع اقتصادي خطير حيث وجد خزينته فارغة بعد أن توقفت المعونة البريطانية اعتبارا من ١ نيسان ١٩٥٧م، فانتظر أن يفي العرب بالتزاماتهم تجاهه ولكن لم يلتزم أحد عدا المملكة العربية السعودية , لكن كلاً من مصر وسوريا لم يفيا بالتزاماتهما المالية حسب اتفاقية (التضامن المشترك) للأردن [2].

ووفقا لأزمة نيسان وتخلي العرب عن التزاماتهم لجأ الأردن إلى الحليفة السابقة بريطانيا حيث تقدم بطلب قرض مالي بقيمة ٥٠٠الف جنيه للسنة المالية ١٩٥٧–١٩٥٨ وليصل هذا المبلغ في العام الذي يليه٦٣٠الف جنيه وقد عملت الحكومة البريطانية على توصية سفيرها في

---

([1]) جونستون، تشارلز(١٩٩٦م) مرجع سابق، ص ص ٧٧–٧٨

([2]) **صحيفة الدفاع**،ع ٦٥٣٨، ٧ آب ١٩٥٧.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

بغداد بان يقوم بممارسة الضغط على الحكومة العراقية لتقديم مساعدات مالية وبشكل دائم للحكومة الأردنية[١] في ١٤ تموز ١٩٥٨م حدث انقلاب في العراق أدى إلى القضاء على الحكم الهاشمي هناك وكان الأردن في مركز تهديد من بعض الدول العربية فلم يجد مناصا من الاستعانة بأصدقائه الغرب, فلبت بريطانيا على الفور،وعملت على سد الفجوة في الموازنة الأردنية بين ما تتلقاه من الحكومة الأمريكية والبالغ٤٠,٥٠ مليون جنيه وبين ما يحتاجه الأردن الذي يصل إلى ٥٠ مليون جنيه[٢]. وفي العام ذاته قدمت الحكومة البريطانية للأردن مبلغ ٢٠٠الف جنيه لشراء مراسي للعقبة وكذلك دفع قرض تنموي لعام ١٩٥٨م بمعدل ٣٣٠ ألف جنيه،وتقديم مبلغ ٥٠٠الف جنيه يتم صرف الجزء الأكبر منه لإنشاء الطريق الصحراوي. مع حلول عام ١٩٥٩م وجد الأردن نفسه في مأزق اقتصادي وعجز في الموازنة لعام ١٩٥٩-١٩٦٠م،على اثر قطع الحكومة الأمريكية المساعدات اللازمة، ويضاف لذلك القحط الشديد الذي تعاني منه البلاد،فدخلت الحكومة الأردنية بمباحثات مالية مع الحكومة البريطانية الأمر الذي دفع بريطانيا إلى إعلان استعدادها تأجيل دفع القروض المستحقة على الأردن لعام ١٩٥٩، وتعهدت بدفع قرض آخر بقيمة ٥٠٠ ألف جنيه لمشروع الطريق الصحراوي وتقديم منحة بقيمة ٢ مليون جنيه كمساعدة. ويمكن القول أن المساعدات البريطانية للأردن قد حققت توازنا جيدا للأردن ويدل ذلك على حرص الحكومة البريطانية على إنهاء الطريق الصحراوي وميناء العقبة الذي شكل تطوراً هاماً للاقتصاد الأردني .ووفقا للتقارير البريطانية حول المساعدات التي قدمتها بريطانيا للأردن في فترة ما بعد إنهاء المعاهدة الأردنية البريطانية في عام ١٩٥٧م أن ما تقدمه بريطانيا من مبالغ للحفاظ على كيان الدولة وبقائها وصل إلى ٤ مليون جنيه سنويا وفي العام ١٩٥٩م قدمت منحة بقيمة ٣ مليون جنيه للطريق الصحراوي والالتزام من جانب الحكومة البريطانية باستمرار الدعم للعام المقبل[٣] .

ساهمت المساعدات المالية المقدمة من بريطانيا في تحسين نظرة الأردن لبريطانيا وذلك ما قاله السفير البريطاني "مع بداية عام ١٩٦٠ أبدى الأردنيون رغبتهم في إعادة العلاقات معنا لخيبة أملهم في العرب والأمريكان، نحن استأنفنا المساعدات الاقتصادية على نطاق ضيق،

---

([1]) الموسى، سليمان (١٩٩٦م) **تاريخ الأردن في القرن العشرين ١٩٥٨-١٩٩٥**، ط١ (مكتبة المحتسب،عمان) ص ص،١٥-١٦.

([2]) الزبن، حسن محمد(١٩٩٥م) مرجع سابق، ص ص، ٢٠٢-٢٠٣.

([3]) الشلبي، سهيلا (٢٠٠٦م) **العلاقات الاردنية البريطانية من ١٩٥١-١٩٦٧** (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية )، ص ص ٣٦٣-٣٦٤.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وأرسلنا بعثة تدريبية بعد المقاطعة نتيجة لطرد غلوب، والملك حسين يفكر الآن بلندن كبيته الثاني[١]".

ومع حلول نيسان ١٩٦٠م، تسلمت وزارة المالية الأردنية من الحكومة البريطانية النصف الأول من المبلغ البالغ ٢,٥٠٠ مليون دينار حيث اعتبر ٥٠٠ ألف دينار من المبلغ للمشاريع التنموية، واعتبر باقي المبلغ هبة للخزينة الأردنية.

في عام ١٩٦١ قدمت مساعدة مالية للخزينة الأردنية بمبلغ ٣٥٦الف جنيه إضافة للمساعدة السنوية، وكذلك قدمت قرضا للحكومة الأردنية بقيمة ٥٠٠الف جنيه لتوسيع ميناء العقبة وتنفيذ الطريق السريع، وإجراء دراسة للبحث عن مصادر مياه لتزويد مدينة القدس بمياه الشرب، وكخطوة لمواجهة التراجع في المساعدات الأجنبية ، دأبت الحكومة الأردنية على إعداد برنامج السنوات الخمس للتنمية الاقتصادية والاجتماعية (١٩٦٢-١٩٦٧) الذي أصبح فيما بعد برنامج السنوات السبع (١٩٦٣-١٩٧٠م)[٢]. ويهدف هذا البرنامج إلى الاستغناء عن المساعدات الخارجية والإسراع بالأردن نحو الاستقلال الاقتصادي، فشكلت الحكومة الأردنية وفدا اقتصادياً أردنيا للقيام بجولة أوروبية للحصول على الدعم اللازم، وفي بريطانيا جرت مباحثات بين الوفد الأردني ووزير الخارجية البريطاني في ١٦ايلول ١٩٦٢ نتج عنها تقديم قرض تنموي بقيمة ٨٠٠ ألف جنيه[٣] .

في تأكيد من رئيس الحكومة الأردنية وصفي التل بان حكومته تحافظ على بقاء المعونة البريطانية وعدم استبدالها بمعونة عربية لان المساعدات العربية تتصف بالتذبذب وعدم الثبات ويرافقها ضغط سياسي مدللا على ذلك بتجربة حكومة النابلسي عندما استبدلت المعونة البريطانية بمعونة عربية لكن الدول العربية لم تف بالتزاماتها.

وفي السنة المالية ١٩٦٣-١٩٦٤ قدمت الحكومة البريطانية كدعم للمشاريع الإنشائية مبلغ ٧٠٠الف جنيه لتنفيذ عدة مشاريع منها انجاز طريق عمان- معان، والتنقيب عن المياه وتخزينها، وكذلك قدمت الحكومة البريطانية قرضا ماليا بقيمة ١،٥٠٠مليون جنيه في آب من نفس العام كمساعدة للخزينة الأردنية وقرضا آخر بقيمة ٧٠٠،ألف جنيه[٤] .

---

(1) R.J.VOL,P 579, F.O 371/151040, **From C. Johnston to S. lioyd**, "annual review for 1959, 16/1/1960.

(2) الأردن,كتاب (١٩٦٣م) **معلومات رسمية عن المملكة الأردنية الهاشمية١٩٦٢**،(عمان:المديرية العامة للمطبوعات والنشر) ص ص ٢٩٨-٣٠٢.

(3) المرجع نفسه، ص ٣٠٤.

(4) المرجع نفسه, ص ص ٢٩٨-٣٠٢.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

في بداية عام ١٩٦٤م بدأت الحكومة تنظر إلى مصدر دعم جديد في خطوة منها للتخلص من المساعدات الغربية،وكان هذا التوجه لدى الملك حسين لرغبته في التخلص من المعونة البريطانية والأمريكية، لذلك قام بالسعي للحصول على معونة عربية فزار الكويت والسعودية والقاهرة في آذار ١٩٦٤م وكذلك سعت الحكومة للحصول على مساعدات اقتصادية من الاتحاد السوفيتي وألمانيا الغربية وفرنسا .

وكان هذا التوجه بقصد سد العجز المالي للعام ١٩٦٤م المقدر بمبلغ٢,٥٠٠مليون جنيه مبلغ٣,٥٠٠ مليون جنيه للسنة المالية ١٩٦٥م، وكذلك للتخلص من المحاولات الأمريكية والبريطانية للسيطرة على أوجه الإنفاق الأردني المتمثلة بتقديم المساعدات لمشاريع معينة او تحديد طرق وتاريخ تقديمها .

لم يمنع هذا الأعراض عن المساعدات الغربية الحكومة البريطانية من أن تقدم مساعدة مالية بقيمة مليون جنيه كمنحة، وتقديم معونات مالية لإنشاء أحواض صناعة الملح جنوب البحر الميت.

وبمبادرة من الحكومة البريطانية لتقليص المعونة المالية للأردن للعام ١٩٦٥-١٩٦٦ بمبلغ لا يقل عن ٢٥٠الف جنيه، مفسرة ذلك بما تواجهه من صعوبات في ميزان المدفوعات .تكرر التقليص البريطاني للمعونة المالية للأردن في السنة المالية ١٩٦٦-١٩٦٧ بمبلغ ١٠٠الف جنيه لكنها عوضت هذا النقص بمنح الأردن قرضا سنويا بقيمة ١٠٠الف جنيه كدعم لبعض المشاريع التنموية [١].

في٥ ايلول١٩٦٦م اتخذت المساعدات البريطانية شكل القروض طويلة الأجل،فقدمت الحكومة البريطانية ٣٢٥الف جنيه للخزينة الأردنية واعتبر هذا المبلغ القسط الأخير للمعونة السنوية التي تقدمها بريطانيا للأردن، وقامت الحكومة البريطانية بإعفاء الأردن من تسديد القروض المستحقة والبالغة ١٥مليون جنيه وتقديم مساعدة فنية لبنك الإنماء الصناعي الأردني .

---

([1]) المرجع نفسه، ص ٣٠٤.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

**المطلب الخامس: المساعدات البريطانية للأردن بعد عام ١٩٦٧م.**

في عام ١٩٦٧م توقف العمل ببرنامج السنوات السبع بسبب نشوب حرب حزيران وضياع الجزء المتبقي من فلسطين ونتج عن تلك الحرب زيادة في عدد السكان وضغط على الخدمات بسبب الهجرة للضفة الشرقية فتفاقم العجز في الميزان التجاري وبالتالي ميزان المدفوعات[١].

وفي عام ١٩٦٨م تراجعت المساعدات البريطانية على خلفية حرب حزيران ١٩٦٧م, لتصبح المساعدات الأمريكية هي مصدر الدعم الأول للأردن، ومع مطلع السبعينيات تأثر الأردن من ارتفاع أسعار البترول التي كان لها جانبان،جانب ايجابي و جانب سلبي[٢] .

تمثل الجانب الايجابي بزيادة المساعدات المقدمة للأردن نتيجة ارتفاع الإيرادات النفطية للدول المصدرة للنفط، حيث لعبت هذه المساعدات دوراً هاماً في سد عجز الموازنة العامة . أما الجانب السلبي فقد تمثل في زيادة قيمة المستوردات الأردنية من المستوردات النفطية والسلع الاستهلاكية والإنتاجية من الدول المصنعة .ومع مطلع عام ١٩٧٥م، وصلت قيمة المساعدات الممنوحة من بريطانيا للأردن ٣٥مليون جنيه، لتمويل المشاريع التنموية [٣] .

عادت المساعدات البريطانية للأردن بعد النصف الثاني من السبعينيات حيث قامت مؤسسة مياه الشرب عام ١٩٧٨م، من خلال المجلس القومي للتخطيط بإعادة إقراض مبلغ (٨٦٣. ١٧. ٣)، مليون جنيه إسترليني مع الحكومة البريطانية لتمويل مشروع مياه الزعتري /حوفا، اربد .

**الجدول رقم (٢) المساعدات والقروض البريطانية للأردن مابين (١٩٧٨-١٩٩٤م)**

| السنة | قيمة المنحة/ القرض |
|---|---|
| ١٩٧٨ | ٦,٤٢١,٨٦٣ مليون جنيه |
| ١٩٨٢ | ٢ مليون جنيه |
| ١٩٨٩ | ١,٣مليون جنيه |
| ١٩٩١ | ٢,٥مليون جنيه |

---

([1]) **سجل الآراء حول الوقائع السياسية في البلاد العربية**، العدد ٤٤، بيروت، أيلول ١٩٦٦م، ص١١٤.
([2]) المرجع نفسه، ص ١١٥.
([3]) أبو عودة،غالي والزعبي، بشير(١٩٩٤م) **التعاون الاقتصادي بين المملكة الأردنية الهاشمية والمملكة المتحدة**،(عمان: الجمعية العلمية الملكية) ص ٧٦.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

| | |
|---|---|
| ١٩٩٢ | ١٢ .٣ مليون جنيه |
| ١٩٩٣ | ٦١٨ ألف دينار |
| ١٩٩٤ | ١,٢٠٠ مليون جنيه |

المصدر: بالاعتماد على بيانات المساعدات في:

- كتاب التعاون الاقتصادي بين المملكة الأردنية الهاشمية والمملكة المتحدة،مرجع سابق، ص ص ٧٦-٧٩

- صحيفة الدستور الأردنية ٧ كانون ثاني ١٩٩٤م

وفي عام ١٩٧٨م، كذلك حصلت الحكومة الأردنية على قرض من المملكة المتحدة لتمويل مشروع مياه العقبة، ومنطقة حوض الديسي كما في الجدول رقم(٢).

وفي نفس المجال قدمت الحكومة البريطانية عام ١٩٨٢م، قرضا تنمويا للأردن بقيمة (٢) مليون دولار لتنمية الموارد المائية في الأردن، وكذلك قدمت المملكة المتحدة قرضا تنمويا للأردن عام ١٩٨٩م، لمشروعين لتطوير مناهج التعليم في الأردن بقيمة (١,٣) مليون جنيه.

وفي عام ١٩٩١م، قدمت المملكة المتحدة منحة للأردن بقيمة ٥,٢ مليون جنيه لتمويل الدراسات الاستشارية الخاصة بحوض الديسي، وفي عام ١٩٩٢م، قدمت المملكة المتحدة منحة بقيمة ٣,١٢ مليون جنيه لشراء معدات الحفر والأجهزة اللازمة لمشروع الديسي, وفي عام ١٩٩٣م، تعرض الأردن لموجة صقيع أتلفت الكثير من المزروعات فقامت المملكة المتحدة بتقديم مساعدة مالية بقيمة ٦١٨ ألف دينار أردني، بالإضافة إلى تقديم ٩٠,٥٠٠ الف شتلة زيتون، و١٣٠٠ شجرة مثمرة وفي عام ١٩٩٤م، قدمت المملكة المتحدة مساعدات مالية وفنية لمشروع الديسي، بموجب مذكرتي تفاهم مع الأردن بحيث يحصل الأردن على ٧١٢ ألف جنيه لشراء الآلات والمعدات، ومبلغ قدره ٤٨٨ ألف جنيه للخدمات الاستشارية[١] .

وعلى الصعيد الاجتماعي امتدت المساعدات البريطانية إلى دعم المشاريع الاجتماعية فهي تقدم الدعم لكل من وزارة التنمية الاجتماعية ومؤسسة نور الحسين، وصندوق المعونة الوطنية، والاتحاد العام للجمعيات الخيرية، فقد قدمت مبلغ ١٢٠٠ دينار لدعم احد المراكز التابعة لمؤسسة نور الحسين، وكذلك قدمت الحكومة البريطانية ما قيمته ٤٧،٥ ألف جنيه لتمويل مجمع زين الشرف . وقد بلغت المساعدات البريطانية للمؤسسات العاملة في القطاع الاجتماعي ما قيمته

---

([1]) المرجع نفسه، ص ٦٦.

(*) قدمت هذه المساعدات لمشاريع اقتصادية مثل (الاتصالات، رسم الخرائط، للمؤسسات الاجتماعية، التعليم، والأسواق المالية) للمزيد انظر: الجومرد، اثيل (٢٠٠٠م) **تقييم المساعدات الاقتصادية الخارجية للأردن، ١٩٨٩-١٩٩٩م**، عمان: الجامعة الأردنية ، ص ص ٥٢٦-٥٥٨.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

١٠٣،٢٥٠ ألف دينار أردني بالإضافة للمؤسسات الخيرية البريطانية الداعمة للمشاريع الفردية الإنتاجية.في عام ١٩٩٤م وقع الأردن معاهدة السلام مع إسرائيل فقامت على اثر ذلك بريطانيا بشطب ديون مستحقة على الأردن قدرت بـــ (٤٦،٣) مليون دولار[١] .

**الجدول رقم (٣) المساعدات البريطانية من ١٩٩٧-١٩٩٩م**

| العام | المساعدات |
|---|---|
| ١٩٩٧ | ٦،٩٠٠ مليون جنيه إسترليني |
| ١٩٩٨ | ٤،٨٢٥ مليون جنيه إسترليني |
| ١٩٩٩ | ٦٧٠ ألف جنيه إسترليني |

من خلال الجدول السابق يتضح حجم المساعدات البريطانية للأردن ومما يلاحظ على هذه المساعدات أنها كانت في غالبها موجهةً لدعم المشاريع والقطاعات التنموية الاقتصادية في الأردن [*].

ومع نهاية التسعينيات شهدت المساعدات البريطانية للأردن تذبذبا كبيرا حيث انقطعت بشكل يكاد يكون نهائياً إلى غاية عام ٢٠٠٤م، عندما قدمت الحكومة البريطانية مساعدات بقيمة (٣,٣) مليون دولار[٢].واستمرت المساعدات التي تقدمها بريطانيا الى الاردن من خلال الاتحاد الاوربي حيث قدم ٩ مليون يورو ساهمت بريطانيا بنسبة ٢٠ % منها ، وتقديم مساعدات اجتماعية من قبل السفارة بلغت ٢ مليون دولار[٣].

بناءً على ما تقدم يرى الباحث أن المساعدات البريطانية استطاعت أن تكسب ثقة الاردنيون من خلال الوقوف الى جانب البلاد في الضروف الصعبة سيما منتصف الخمسينات التي شهدت تهديداً واضحاً للاردن ونظامه, وقد دخلت هذه المساعدات في شتى المجالات حيث شملت القطاعات الاقتصادية والاجتماعية وغيرها، وكذلك عملت كرافد قوي للخزينة الأردنية في اشد الظروف قساوة على الأردن، إلا أن هذه المساعدات على الرغم مما حققته إلا أنها شكلت ضابطا على سياسة الأردن وكانت محددا لحركته سواء على المستوى الداخلي أو الخارجي .

---

([1]) صحيفة الدستور الأردنية، ١٧ كانون ثاني ١٩٩٦م.

([2]) جريدة الشرق الأوسط الأربعاء ١٢ شباط ٢٠٠٥م ، العدد ٩٥٤٢ عن موقعها:**www.aawast.com**

([3])ماضي عيسى(٢٠٠٧) , **الاردن وبريطانيا متفقان على تسوية المنازعات باتلطرق السلمية** , صحيفة الدستور ٢٩ أيلول, نقلا عن موقعها الالكتروني :**www. adustor.com**

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

## المبحث الثالث: الضوابط على المساعدات البريطانية للأردن:

كانت السياسة البريطانية في الشرق الأوسط تسير حسب أولويات حددتها الحكومة البريطانية مسبقا وهو إيجاد موقع نفوذ لها في هذه المنطقة، حيث طرأت في الخمسينات من القرن العشرين مسألة المد الشيوعي فكان من أهم أهداف السياسة البريطانية في المنطقة الوقوف في وجه هذا المد .كذلك شكل الصراع العربي – الإسرائيلي محوراً آخر للسياسة البريطانية في المنطقة، وكذلك كان للقومية العربية نصيب من الاهتمام البريطاني حيث سعت بكل الطرق لمنع أي اتحاد أو اتفاق عربي لمعرفتها بخطر مثل هذا الاتحاد على مصالحها خصوصا ومصالح الغرب عموما يضاف إلى ذلك النفط والمحافظة على خطوط إمداده وهو يعتبر شريان السياسة البريطانية في المنطقة , لهذا كان للأردن مكانة خاصة في السياسة البريطانية وكان لأمنه واستقراره أهميه كبيرة لدى بريطانيا فهو البوتقة التي انصبت فيها الأهداف البريطانية[١] .

كان لابد لبريطانيا لخدمة مصالحها وضمانها أن تحافظ على الأردن فاعتمدت عدة طرق للإبقاء على أهدافها في هذا البلد فكان من أهم هذه الطرق، المساعدات الاقتصادية.

### ضوابط المساعدات البريطانية للأردن:

شكلت المساعدات المالية البريطانية للأردن روح السياسة البريطانية في الأردن لعلمها بمحدودية قدرة الأردن الاقتصادية ,وحاجته للمساعدات ,فاتبعت بريطانيا سياسة تعتمد على القوة الاقتصادية, وهذا ما أشار إليه السفير البريطاني في عمان في تقريره السنوي عام ١٩٥٩م إلى أن العلاقة البريطانية المستقبلية مع الأردن بشكل خاص والعرب بشكل عام يجب أن تكون اقتصادية [٢].

وقد لعبت المعونات التي قدمتها بريطانيا الأردن دورا قويا في الضغط على صانع القرار الأردني فقد تمكنت بريطانيا من أن تفرض على الأردن وفي مناسبات كثيرة شروطاً وقيوداً عن طريق التلويح بورقة المساعدات المالية فكانت تتمثل أما بالتهديد بقطع المعونة السنوية المقررة للأردن كما حدث ابان الحرب العربية الاسرائيلية ١٩٤٨م, وأما تأخير دفعها بقصد الضغط على الحكومة الأردنية لاتخاذ سياسات تتفق والمسار البريطاني كما حدث عندما ضغطت على الاردن لقبول الهدنة مع اسرائيل في حرب عام ١٩٤٨م ، أو تقديم مبالغ كبيرة

---

([1]) الشلبي، سهيلا (٢٠٠٦م) **العلاقات الأردنية البريطانية ١٩٥١-١٩٦٧**، (ط١) (بيروت:مركز دراسات الوحدة العربية) ص ص ١٦٠،١٦١.

([2]) المرجع نفسه ص ١٦٣.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

بقصد **الإغراء** للجانب الأردني للاستجابة للمطلب البريطاني كما هو الحال في دفعه للدخول في حلف بغداد .

**المساعدات البريطانية كوسيلة لإدخال الأردن في حلف بغداد:**

دخلت الولايات المتحدة في منتصف الخمسينيات إلى منطقة الشرق الأوسط لإيجاد مناطق نفوذ ومنافسة لبريطانيا في الشرق الأوسط , وعلى ضوء المبادرة الأمريكية في عام ١٩٥٣م الخاصة بقيام منظمة دفاعية تشمل جميع الدول الواقعة على الحدود السوفيتية، رأت بريطانيا إن تعيد النظر في جميع المعاهدات التي تربطها بدول الشرق الأوسط ورأت بريطانيا إنشاء حلف دفاعي تتبناه الجامعة العربية أو على الأقل التنسيق مع الدول التي تقبل الانضمام إليه [١].

وقع ميثاق بغداد في عام ١٩٥٥م, فأصبح الأردن من أكثر الدول ترشيحا للدخول في الحلف، لكن الأردن تردد في إعلان موافقته على الانضمام بسبب الضغوط المصرية والسورية والسعودية لمنعه من الانضمام والضغط البريطاني والعراقي عليه للدخول في الحلف .فقرر الأردن اخذ جانب الحيادية من الحملات الإعلامية بين مصر والعراق وكان وراء إتباع الأردن لهذا الموقف المهادن علمه بأنه بحاجة لدعم الدول العربية جمعاء[٢].

تواصلت الضغوط البريطانية لدخول الأردن إلى الحلف وكان ينبع هذا من اهتمام بريطانيا بالأردن وإزاء الموقف المتحفظ من الحلف استخدمت بريطانيا المغريات المادية لكي ينضَم إلى حلف بغداد[٣].

**أولا: استخدام المساعدات كوسيلة لأغراء الأردن:**

اختارت الحكومة البريطانية الجنرال تمبلر رئيس الأركان العامة للجيوش البريطانية ,لرئاسة الوفد المفاوض للحكومة الأردنية بشأن المطالب التي قدمتها للانضمام للحلف فوصل تمبلر إلى عمان في ٦كانون الأول ١٩٥٥م وقد حمل من قبل الحكومة البريطانية مجموعة من الصلاحيات التي تحفز الأردن على الانضمام لحلف بغداد ومنها:

١- كتيبتا مشاة زيادة على قوات المشاة في الجيش العربي

٢- فوج مدفعية متوسط (قدرت تكلفة هذه القوات ب٤،٥مليون جنيه إسترليني) .

---

([1]) محافظة، علي(١٩٧٣م) مرجع سابق , ص ٢١٩.
([2]) المرجع نفسه , ص ٢٢٥.
([3])المجالي , هزاع (١٩٥٥م) **هذا بيان للناس** ,(د,ن) عمان , ص ٤ .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

٣- زود بتأكيدات بريطانيا لدراسة المتطلبات العسكرية الأردنية من قبل اللجنة العسكرية التابعة لحلف بغداد حال انخراطه في الحلف .

٤- تكاليف عسكرية مستردة بقيمة ٢،١ مليون جنيه إسترليني .

٥- سلاح جو أو قوات برية في حالة حاجة الأردن لذلك .

٦- الدخول في مفاوضات حالا لإبدال المعاهدة الأردنية- البريطانية لعام ١٩٤٨م باتفاقية خاصة تحت المادة الأولى من الحلف[١].

**ثانياً: استخدام المساعدات كوسيلة ضغط على الأردن:**

من ناحية أخرى حمل تمبلر معه إمكانية التلويح بعقوبات اقتصادية ممكنة , للضغط على القيادة في الأردن- في حال ترددها – للدخول حلف بغداد، وكان استخدام هذا التهديد مرتبطا باستشارة الخارجية ولكي يكون أكثر فاعلية فقد زود تمبلر بمعلومات تفصيلية عن المساعدات البريطانية المقدمة للأردن منذ عام ١٩٤٦ حيث كانت قيمتها الكلية٧٠,٧٦٥ مليون جنيه إسترليني[٢] .

أخيراً فشلت العروض البريطانية في ضم الأردن إلى حلف بغداد، وتعاظم هذا الفشل، بقيام الملك حسين بعزل قائد الجيش الأردني غلوب باشا من منصبه، إلا أن المعونة السنوية التي تقدمها بريطانيا للأردن بموجب المعاهدة الأردنية – البريطانية استمرت , حيث يشير إلى ذلك السفير البريطاني بقوله: "بالرغم من الأوضاع السياسة الصعبة التي مر بها الأردن خلال عام ١٩٥٥ بسبب حلف بغداد , لكن الازدهار الصناعي الأردني ازداد، بفضل المساعدات الأجنبية، وبشكل أساسي من بريطانيا[٣] ".

مما سبق يتبين سبب إبقاء بريطانيا على علاقتها مع الأردن واستمرار معونتها له على الرغم من الأوضاع السياسية العسيرة التي شابت هذه العلاقة إلا أنها لم تقطع علاقاتها به لكي تحافظ على تأثيرها عليه بعدما توضح موقف الأردن بعد حرب السويس ومساندتها لمصر إزاء العدوان الثلاثي في تشرين الأول عام١٩٥٦م، حيث هدد الأردن بقطع العلاقات الدبلوماسية مع بريطانيا وإنهاء المعاهدة الأردنية – البريطانية وعلى الرغم من موقف الأردن من العدوان

---

([1]) المصري، محمد (١٩٩٥م)**الأردن ١٩٥٣-١٩٥٧: دراسة تحليلية** .رسالة ماجستير غير منشورة، الجامعة الأردنية، كلية الدراسات العليا .ص ١٢٢.

([2])المرجع نفسه ص١٢٢.

([3]) عبد الهادي، عوني (٢٠٠٢م) **مذكرات عوني عبد الهادي** ط١(بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية) ص٤٥٧.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الثلاثي المتمثل بمساندة مصر والوقوف بوجه حليفته بريطانيا إلا أن بريطانيا لم تقطع معوناتها للأردن أو تعمل على إنهاء المعاهدة الأردنية – البريطانية وفلسفتها بذلك:"بأن عملا من هذا القبيل سوف يؤدي إلى ضعف أن لم يكن نهاية علاقاتنا مع العرب ,انه من غير الحكمة أن نخاطر بتصرف من هذا النوع , يجب أن نحكم عقولنا , ونفكر بما يجب عمله فيما يتعلق بمستقبل المكانة التي يحتلها الأردن بالنسبة لنا في الشرق الأوسط ,يجب علينا الحفاظ على الوضع الراهن كما هو، فلا نقطع علاقاتنا مع الأردن، وفي الوقت ذاته يجب أن لا نعذرهم على ما حصل [١]".

هذا الموقف المتسامح من الحكومة البريطانية لم يمنع وزير المالية هارولد ماكميلان، من الإعلان أمام مجلس العموم البريطاني في تشرين الأول ١٩٥٦م قرار تخفيض المعونة السنوية بمقدار مليون جنيه، وذلك لان الحكومة البريطانية قررت تخفيض النفقات بمقدار سبعة عشر مليون جنيه، لان الأردن لم ينفق مبلغ المليوني جنيه والربع التي دفعتها الحكومة البريطانية في العام الماضي لتنفيذ مشاريع اقتصادية[٢].

ومع مطلع ١٩٥٧م تعرضت العلاقات الأردنية – الدبريطانية المالية, لانتكاسة تمثلت في الإعلان عن إنهاء المعاهدة الأردنية – البريطانية في ١٣ آذار ١٩٥٧م ويمكن القول أن المعونة السنوية هي المبرر لكل الطرفين لإنهاء المعاهدة, فبالنسبة لبريطانيا فأن المعونة السنوية أصبحت تشكل عبء ثقيل على كاهلها فرأت بإنهاء المعاهدة فرصة للتخلص من هذا العبء أما بالنسبة للأردن فهي ترغب بالاستقلال السياسي والاقتصادي وعدم الاعتماد ماليا على الغير، لكي يكون بمنأى عن أي تأثير على مواقفه واتجاهاته من قبل أي دولة [٣] .

ومن جانب الحكومة البريطانية لم تشاء أن تفقد تأثيرها على الأردن، فأولت المساعدات المالية أهمية كبرى وهذا ما أوصت به سفيرها في عمان في حال التوصل إلى نتائج مرضية لمفاوضات إنهاء المعاهدة الأردنية – البريطانية لعام ١٩٤٨م فأوصته بان يولي مسالة المساعدات المالية اهتماما اكبر لتمويل مشروعي تطوير ميناء العقبة، والطريق الصحراوي الممتد من عمان إلى العقبة، ويوضح وزير خارجية بريطانيا سلوين لويد، استمرار هذا الدعم المالي البريطاني للأردن بقوله:" أن أفضل طريقة لان يبقى لنا تأثير في الأردن، هو من خلال

---

([1]) الشلبي، سهيلا (٢٠٠٦م) مرجع سابق ص٣٦١.
([2]) صحيفة الدفاع، العدد:٢٦٩١, ٢٦ تشرين الأول، ١٩٥٦, ص ١
([3])أبن طلال , الحسين ، **مجموعة وثائق رسمية للفترة من ١٩٥٣-١٩٥٧**، عمان، د. ن، ص ١٣١ .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الاستمرار بتقديم المساعدة الاقتصادية وان مصالحنا طويلة الأمد في الشرق الأوسط تتطلب أن نبقي لنا موطئ قدم في الأردن [١]".

ويبين الضغط البريطاني على الحكومة العراقية لتقديم مساعدات مالية للأردن وبشكل مستمر، نتيجة لإخلال الدول العربية بالتزاماتها المالية المترتبة عليها وفقا لاتفاقية التضامن العربي الموقعة في ١٩٥٧م ,مدى اهتمام الحكومة البريطانية بالأردن ورغبتها بان يبقى لها دور مؤثر في الأردن من خلال المساعدات المالية وقد أدى إخلال الدول العربية بالتزاماتها إلى نقص حاد في الموارد المالية، مما أضطر الأردن إلى طلب قرض مالي من الحكومة البريطانية بقيمة نصف مليون جنيه خلال السنة المالية ١٩٥٧-١٩٥٨ ولترتفع قيمته في السنة التالية إلى ستمائة وثلاثين ألف جنيه [٢].

أستمر الدعم المالي البريطاني بعد الانقلاب العراقي في ١٤ تموز ١٩٥٨م ,الذي أنهى الحكم الهاشمي في العراق، واثر هذا الانقلاب المتمثل بتهديد الدول العربية المجاورة للأردن لنظامه، فسارعت بريطانيا لنجدة الأردن خوفا من أن ينتقل الوضع في العراق إلى الأردن، وعليه اتخذ رئيس وزراء بريطانيا (ماكميلان)، ما وصفه بأنه أصعب قرار في إنقاذ مستقبل الأردن المهدد بالانهيار، وقد كان للمساعدات البريطانية للأردن اكبر الأثر في الحفاظ على استقراره بالإضافة للمساعدات الأمريكية[٣] .

يلاحظ مما سبق أن الأردن لم يكن لينجو من هذه الأزمة الحادة التي كادت أن تودي بنظامه بالإضافة إلى الضغوط الإقليمية التي تحيط به، إلا أن المساعدات البريطانية والأمريكية أعادت الأمور إلى نصابها الصحيح هذا كله جعل صانع القرار ينظر إلى بريطانيا والولايات المتحدة كحليفتين يمكن الاعتماد عليهما في الأزمات[٤].

ومما سبق يمكن إجمال الشروط البريطانية المرتبطة بالمساعدات:

١- التزام الاردن بعلاقة وثيقة ببريطانيا وعدم معارضتها لسياساتها .

٢- عدم تطوير قدرة الاردن عسكرياً الى حد يهدد أمن أسرائيل

٣- مواجهة الضغوط العربية على الاردن وسياساته الخارجية وأملاء سياساته عليه .

---

([1])الشلبي، سهيلا (٢٠٠٦م)مرجع سابق ص ٣٦٢.

([2]) R .J.VOL.10.P.599 ,F.O.371\127917,**FROM F.O.TO BONN** ,FO, 6/12/1957

([3]) أبو دية، سعد (١٩٩٠م) مرجع سابق، ص ١٨٣.

([4])المرجع نفسه، ص ١٨٦.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

٤- اشتراط مراقبة إنفاق هذه المساعدات على الأغراض التي من اجلها منحت وطريقة صرفها كأنفاقها للخزينة العامة او للجيش العربي أو المشاريع التنموية .

٥- ربط المساعدات البريطانية للأردن بالسلام مع إسرائيل ويظهر ذلك من خلال محاولة الحكومة البريطانية في منتصف الخمسينات الضغط على الحكومة الاردنية لاجراء محادثات سلام مع اسرائيل وكذلك استخدام هذه المساعدات كوسيلة ضغط على الاردن وذلك بمنع تقديم المساعدات السنوية كما حصل عام ١٩٤٨م, لإجبارالاردن على قبول الهدنة مع اسرائيل. .

٦- استخدام المساعدات كوسيلة إغراء و إجبار للأردن على الدخول في حلف بغداد عام ١٩٥٥م، عن طريق أغراء صانع القرار بمعدات عسكرية ومبالغ مالية كبيرة.

- ويمكن أن نعزي تذبذب المساعدات البريطانية للاردن الى معيارين:

١- تزايد الدور الامريكي في المنطقة وتنامي علاقته بالولايات المتحدة بالأردن .

٢- تراجع الاقتصاد البريطاني

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

**الخلاصة:**

**من خلال ما سبق يمكن استخلاص مجموعة من النتائج وهي كما يلي:**

**أولاً:** نتج عن ضعف الاقتصاد الأردني الذي رافقه منذ نشأته إن يبقى الأردن معتمدا على المساعدات البريطانية ولمدة طويلة من الزمن فكان ذلك ضابطا على سلوك صانع القرار الأردني سواء كان داخليا أم خارجيا .

**ثانياً:** حملت هذه المساعدات في طياتها شروطا هدفت بمجملها إلى التأثير على صانع القرار الأردني وفقا لما تراه السياسة البريطانية الى ما قبل الاستقلال والغاء المعاهدة , بالإضافة إلى إن تسيطر بريطانيا على مختلف أجهزة الدولة الناشئة بما في ذلك الميزانية وأوجه الإنفاق المختلفة .

**ثالثاً:** كان للمساعدات البريطانية المقدمة للأردن اثر كبير في دعم خزينة الدولة ودعم مؤسساتها وساعد على تقدمها وجعلها تسير في مضمار التقدم الاقتصادي.

**رابعاً:** يمكن القول أن هذه المساعدات التي قدمتها بريطانيا للأردن قد ساعدت في استقرار كيان الدولة من المخاطر مثلا عندما وقع الانقلاب في بغداد عام ١٩٥٨م وتم القضاء على الحكم الهاشمي هناك أدى ذلك الوضع إلى أن تكون الأردن في دائرة الخطر إلا أن المساعدات البريطانية المصحوبة بالمساعدة الأمريكية لسد الفجوة في الخزينة حالت دون ذلك , بالإضافة إلى الدعم المعنوي المتمثل في الوقوف إلى جانب الأردن في وجه أي خطر .

**خامساً:** كان للضغوط البريطانية على الأردن الرامية إلى دفعه للدخول في حلف بغداد اثر كبير في الضغط على صانع القرار الأردني فلوح المفاوض البريطاني بورقة المساعدات الاقتصادية كوسيلة للإغراء من جهة، وبالضغوط والعقوبات الاقتصادية.

وقطع المعونة من جهة أخرى في حال عدم انضمامه للحلف وعندما تعرض الأردن لضغوطات إقليمية تمثلت بمصر وسوريا قرر صانع القرار الأردني اتباع سياسة الحياد وعدم الانضمام إلى أحلاف فكانت النتيجة أن خسر الأردن مساعدات اقتصادية بالملايين بالإضافة إلى عروض عسكرية مغرية .

**سادساً:** شكلت الظروف التي نتجت عن الانهيار الذي لحق بالحكم الهاشمي في العراق نقطة فارقة بالنسبة للأردن فيما يتعلق بعلاقته ببريطانيا فقد لمس أن الحاجة لبريطانيا ماسة خصوصا عندما شعر الأردن بالخطر المحدق به من قبل الدول العربية المعادية للأردن .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

## الفصل الثاني: شروط المساعدات الامريكية للاردن(١٩٥٢-٢٠٠٩)

### المبحث الأول: نشأة وتطور العلاقات الأردنية – الأمريكية:

**مقدمة:**

بقيت بريطانيا هي صاحبة النفوذ في الشرق الأوسط إلى نهاية النصف الأول من القرن العشرين وكان الأردن من بين الدول العربية التي كانت له أهمية خاصة عند بريطانيا، إلا أن الدور البريطاني في المنطقة عموما والأردن خصوصا بدأ يتراجع بعد الحرب العالمية الثانية،حيث خرجت بريطانيا من الحرب مثخنة بالجراح وبحالة اقتصادية شبه منهارة، فرأت بريطانيا انه من الصعب الاستمرار بالدور السابق التي كانت تلعبه، خصوصا وان هذا الدور يترتب عليه تبعات اقتصادية وعسكرية، هذا الوضع حدا ببريطانيا أن تعلن عن عجزها عن الاستمرار في هذا الدور منفردة، فكان هذا الإعلان بداية التوجه الأمريكي للمنطقة .

**المطلب الاول : نشأة العلاقات الأردنية – الأمريكية:**

عاش الأردن منذ تأسيسه تحت الأنتداب البريطاني بعدما تم تقسيم المنطقة العربية بين الحليفتين بريطانيا وفرنسا بموجب اتفاقية سايكس بيكو عام ١٩١٦م، إلا أن هذه العلاقة أخذت تتراجع لاسيما بعد أن خرجت بريطانيا منهكة اقتصادياً وعسكرياً من الحرب العالمية الثانية، فأصبح الوجود البريطاني يشكل عبئا على الميزانية البريطانية[١] .

من الجانب الآخر كانت الولايات المتحدة قد خرجت من الحرب كقوة عظمى اقتصاديا وعسكريا، ونتيجة لانقسام دول الحلفاء إلى:معسكر شرقي ومعسكر غربي فقد أخذت الولايات المتحدة زمام المبادرة للعمل على احتواء الخطر الشيوعي بقيادة الاتحاد السوفيتي، وعملت على توسيع نطاق أمنها القومي ليشمل جميع دول العالم فبدأت الولايات المتحدة وحلفاؤها بربط دول الإقليم العربي بأحلاف وتكتلات لتشكل جدارا أمنياً ضد الخطر الشيوعي، حيث اقترحت الولايات المتحدة إقامة قيادة عليا في الشرق الأوسط،لكنه لم يلق قبولا بين دول المنطقة، من ثم جاءت الدعوة لقيام مشروع (منظمة الدفاع عن الشرق الأوسط) على غرار سابقه بدعوة من رئيس وزراء بريطانيا ونستون تشرشل عام ١٩٥٢م، إلا انه جوبه بحذر عربي، واشترطت

---

([1]) محافظة، علي (١٩٧٣م)، مرجع سابق، ص ٢١٠.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

بعض الدول العربية مثلا إمدادها بمساعدات اقتصادية عسكرية كمصر لكنها لم تنجح بذلك ففشل المشروع واستمرت المشاريع الغربية في المنطقة بعد ذلك [١].

**المطلب الثاني : مكانة الأردن في السياسة الأمريكية:**

شكل الأردن بالنسبة للولايات المتحدة خير صديق في المنطقة إذ وجدت فيه خير معين لها في تحقيق مصالحها في المنطقة العربية،إلا أن هذا الاهتمام يعود بالأصل للموقف الأردني الصارم والرافض للشيوعية،فمنذ البداية أعلن الملك حسين موقفه الرافض للشيوعية ورأى فيها عدواً للإسلام، وعدوا للقومية العربية . وتعود هذه النظرة الأردنية للشيوعية لما عاناه الأردن من ضغوط ونشاط الشيوعيين، إزاء هذا الوضع رأت الولايات المتحدة دعم الأردن للعمل دون سيطرة المتطرفين،المؤيدين للنظام الشيوعي , فبدأت منذ عام ١٩٥٧م، بدعم الملك حسين للحفاظ على مصالحها، فكان بداية هذا الدعم بعد أزمة نيسان, التي تعرض فيها الاردن لمحاولة الانقلاب على النظام الحاكم , في ذلك العام بالإضافة إلى الضغط على السعودية والعراق منذ عام ١٩٥٦م، لدعم الأردن والتحول من موقف المعارض إلى المؤيد للأردن، لذلك شجعت الولايات المتحدة الأردن للاتحاد مع العراق، وكان التأييد الأمريكي لهذا الاتحاد يهدف إلى ما يلي:-

١- تحويل العبء المالي من الولايات المتحدة إلى العراق .

٢- استيعاب العراق لمشكلة اللاجئين وذلك بسبب إمكاناته الاقتصادية والزراعية والهدف من ذلك تخفيف عبء الموازنة الأمريكية بالإضافة إلى الأمم المتحدة[٢] .

**المطلب الثالث : مبررات الاهتمام الأمريكي بالأردن:**

يعود اهتمام الولايات المتحدة بالأردن لعدة عوامل ساهمت بشكل ملحوظ في تطور هذه العلاقة ويمكن إجمالها بما يلي:-

١- <u>الموقع (الجيوستراتيجي)</u>: حيث لعب مركز الأردن الجغرافي الاستراتيجي الذي يحتله الأردن دوراً في زيادة أهمية الأردن إذ يتميز بقربه من بؤرة الصراعات والاضطرابات

---

([1])الحجاج،خليل،**العلاقة الأردنية الأمريكية دراسة في العوامل السياسية والآثار التنموية ١٩٥٧-١٩٨٥م** مجلة دراسات العلوم الإنسانية والاجتماعية ' مجلد ٣٦، العدد ١، ٢٠٠٩. ص ١٨٥.

([2])أبو دية، سعد (١٩٩٠م)، **عملية اتخاذ القرار في سياسة الادن الخارجية ,الضوابط والمقومات**, مرجع سابق ص ٢١٥.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الدولية والإقليمية، فهو يشكل عازلا بين الوطن العربي وبين الصراعات الحاصلة في المشرق العربي وأهمها الصراع العربي- الإسرائيلي .

بالإضافة لما سبق فان الأردن يمتلك أطول حدود مع إسرائيل، لذلك شكل الأردن عازلا جغرافيا بين أطراف الصراع فهو يفصل العراق عن إسرائيل ، والبحر الأحمر عن البحر المتوسط ،بذلك كان موقع الأردن الاستراتيجي عاملاً رئيسياً في إبراز أهمية الأردن الاستراتيجية التي فاقت حجمه ومساحته، ويمكن إيراد مقولة (بن غوريون) عن أهمية الأردن بقوله: "أن احتلال الأردن عسكريا لا يفرق الدول العربية بعضها عن بعض فحسب ولكن يقضي على آمال الوحدة العربية وروحها[١] .

٢- العقيدة السياسية: ويقصد الباحث بالعقيدة السياسية المبادئ والتوجهات التي ينتهجها صانع القرار والنخبة السياسية في بلد ما، ومن هذا التعريف يتبادر إلى ذهن القارئ فترة الخمسينيات وما رافقها من بروز ايدولوجيات، مثل الشيوعية ممثلة بالاتحاد السوفيتي وحلفائه والرأسمالية ممثلة بالولايات المتحدة وحلفائها . بالنسبة للأردن فقد كانت العقيدة السياسية تقوم على أساس الانتماء للعالم الحر ممثلا بالولايات المتحدة وحلفائها، ورفض الشيوعية واعتبارها عدوا للقومية العربية والقيم الإسلامية،هذا التوجه جعل الولايات المتحدة تهتم بالأردن وتقدم له الدعم لكي يستطيع مواجهة الدعوات الداخلية للانضمام إلى ركب الاتحاد السوفيتي والشيوعية[٢].

٣- جهود الأردن في عملية السلام:- اهتمت الولايات المتحدة الأمريكية بالصراع العربي الإسرائيلي فكانت تسعى دوما للوصول إلى تسوية بين الدول العربية وإسرائيل، وقد تنامى هذا الدور بعد حرب عام ١٩٦٧م، حيث عملت على تأييد القرار الصادر عن الأمم المتحدة رقم(٢٤٢) في ٢٢ تشرين الثاني ١٩٦٧م، الخاص بالأراضي التي احتلتها إسرائيل بعد ١٩٦٧م، منذ ذلك الوقت رأت الولايات المتحدة بأنها وسيط بين العرب وإسرائيل [٣].

---

([1]) أبو دية، سعد (١٩٩٠م)، مرجع سابق ص ٦٢.

([2]) المرجع نفسه،ص ١٢٩.

([3])الأشقر، محمد احمد (١٩٩٤م) **اثر المساعدات الأمريكية في السياسة الخارجية الأردنية ١٩٧٥-١٩٩١**،رسالة ماجستير غير منشورة، الجامعة الأردنية، كلية الدراسات العليا، ص٤٨.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

عمل الأردن منذ السبعينيات وخصوصا بعد ١٩٧٣م، على الاهتمام بالسلام ويمكن ذكر جهود الأردن في عملية السلام بما يلي:

١- قبول قرار الأمم المتحدة رقم (٢٤٢) الذي يقر مبدأ الانسحاب من الاراضي العربية التي احتلتها اسرائيل عام ١٩٦٧م مقابل السلام .

٢- المشاركة في مداولات مؤتمر جنيف للسلام ١٩٧٣م .

٣- الترحيب بالبيان الأمريكي- السوفيتي المشترك عام ١٩٧٧م .

٤- قبول الاقتراح السوفيتي بإقامة مؤتمر سلام يحضره جميع الأطراف عام ١٩٨٣م.

٥- المشاركة في مؤتمر مدريد عام ١٩٩١م .

٦- توقيع اتفاقية السلام الأردنية –الإسرائيلية عام ١٩٩٤م[١] .

ونظرا للاهتمام الأمريكي بعملية السلام في الشرق الاوسط فقد ربطت بين المساعدات الاقتصادية للأردن وبين المضي قدماً بعملية السلام.

٤- البنية الاقتصادية: لقد أدى ضعف الاقتصاد الأردني ومحدودية موارده إلى أن يبقى دائما بحاجة للدعم الخارجي، في البداية كانت بريطانيا هي مصدر المساعدات والإنفاق على الأردن، وفي الحقيقة استطاعت المساعدات الخارجية تحسين الوضع الاقتصادي من خلال برامج التنمية الاقتصادية والتخطيط الاقتصادي،وسارت الخطط الاقتصادية بخطوات حثيثة وشهد الاقتصاد الأردني نموا ملحوظاً بفضل المساعدات الخارجية سواء كانت من بريطانيا أو من الولايات المتحدة، أو غيرهم . فمثلا في الفترة (١٩٥٠-١٩٦٧)كان النمو الحقيقي في الناتج القومي عاليا جداً إذ وصل تقديرا ما بين ٩-١١% وهي من أعلى النسب في العالم [٢].

إلا أن الأحداث اللاحقة كان لها ثقلها على الاقتصاد الأردني،ففي عام ١٩٦٧م، وقعت الحرب بين العرب وإسرائيل فكانت النتيجة أن احتلت إسرائيل الضفة الغربية،و بذلك يكون

---

([1])الزبون، محمد سليم، (١٩٩٩م)، **التمثيل الدبلوماسي الأردني ١٩٥٣-١٩٩٨م، دراسة في أداة من أدوات السياسة الخارجية** . رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الدراسات العليا، الجامعة الأردنية،عمان ص، ص ١٥٠-١٥١

([2]) العمرو، ثروت (٢٠٠٤م)، **المساعدات الأمريكية والتحول الديمقراطي في الأردن** ١٩٨٥-١٩٩٥م، (عمان:دار مجدلاوي)، ص ٨٧.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الأردن قد خسر الأردن ٦٠ بالمئة من أراضيه الزراعية، وزاد الاعتماد على المصادر الأجنبية لمساندة الميزانية(العادية والإنمائية) [١].

وفي محاولة من الحكومة الأردنية للتخفيف من وطأة هذه الظروف اتجهت إلى وضع خطة ثلاثية (١٩٧٣-١٩٧٥)، ويمكن القول أن هذه الفترة شهدت تطورات اقتصادية واسعة، إلا أن الظروف الإقليمية المتمثلة بارتفاع أسعار النفط وإنتاجه في دول الخليج العربي أثرت على حجم المساعدات العربية والقروض المقدمة للأردن [٢].

وفي بداية الثمانينات تمتعت الأردن بتدفق المساعدات العربية إلا أن هذا الوضع لم يحُل دون إخفاق الخطة الاقتصادية للأعوام (١٩٨١-١٩٨٥)، مع هذا التراجع في أداء الاقتصاد الأردني عانى الأردن من سنوات من الضغط الاقتصادي مما كان له الأثر في لجوء الأردن للاقتراض الأجنبي[٣] .

ومع بداية التسعينيات توقفت مساعدات دول الخليج العربي للأردن والتي اقرها مؤتمر بغداد عام ١٩٨٨م، وقد ازداد الأمر سوءاً عندما وقعت أزمة الخليج عام ١٩٩٠م، ففرض حصار على العراق اكبر الأسواق للصادرات الأردنية، بالإضافة إلى تضرر معظم القطاعات الاقتصادية الأردنية، وتوقفت المساعدات الاقتصادية نتيجة للموقف الرسمي الأردني الداعم للعراق، وفي تقدير الخسائر المالية للأردن نتيجة أزمة ١٩٩٠م، وصلت الأرقام إلى أن ١١,٨ مليون دينار خسارة الأردن عام ١٩٩٠م ، و٢,٢٦٤مليار دينار عام ١٩٩١م[٤].

ومع عام ٢٠٠٣م، تلقى الأردن أزمة جديدة لتضاف إلى سلسلة أزماته الاقتصادية عندما قررت الإدارة الأمريكية في عهد بوش الابن احتلال العراق، فقد عانى الأردن ولا يزال يعاني من آثار الاحتلال الأمريكي للعراق سواءً من حيث حرمان الأردن من المساعدات العراقية في عهد الرئيس صدام حسين أو في مجال النفط والتجارة،.وكذلك تم خفض حجم المساعدات التي تقدمها الدول الشقيقة والصديقة من حوالي ٥٢٠ مليون دينار عام ٢٠٠٥م، إلى ٢٣٦ مليون دينار عام ٢٠٠٦م بالاضافة الى تذبذبها فقد شهد عام ٢٠٠٩م غياب هذه المساعدات خصوصا العربية.

---

([1]) صايغ، يوسف عبد الله (د،ت) **اقتصادات العالم العربي**،ج ١(بيروت: المؤسسة العربية) ص ٣٥٠.

([2])المغايرة، اكثم (١٩٩٣م)، **الاستثمار والنمو الاقتصادي في الأردن خلال الفترة (١٩٧٠-١٩٩٠م)**رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة اليرموك،كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية، اربد،١٩٩٣،ص ٥٣.

([3]) الأشقر، محمد احمد (١٩٩٤م)، مرجع سابق ص ٥٤.

([4])النهار، غازي صالح (١٩٩٢م)، **القرار السياسي الخارجي الأردني تجاه أزمة الخليج العربي**، (ط١) (د،ن)، ص ٦٠.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وبناءً على ما سبق يرى الباحث إن قصور الاقتصاد الأردني يعود للأسباب التالية:.

١- الاعتماد المفرط على المساعدات الأجنبية وضعف التخطيط .

٢- شح الموارد الطبيعية وندرتها.

٣- المديونية الخارجية وعجز ميزان المدفوعات .

٤- البطالة المتناسبة طرديا مع زيادة عدد السكان .

**المطلب الرابع: العلاقات الاقتصادية بين الأردن والولايات المتحدة:**

كما هو معروف فالأردن بلد فقير من حيث الموارد بالإضافة إلى ان اقتصاده قام على التبعية، فالأردن يفتقر للموارد الطبيعية بالإضافة إلى ضعف البنية الهيكلية للاقتصاد الأردني، فالمتتبع لتاريخ الأردن الاقتصادي يرى أنه اقتصاد قام على المساعدات والمنح الخارجية،فقد كانت بريطانيا الممول الرئيسي له منذ نشأته ولغاية منتصف الخمسينيات، وبعد ذلك تعددت الجهات الداعمة للاقتصاد الأردني حيث جاءت الولايات المتحدة لتكون البديل للمساعدات البريطانية، واتسمت العلاقات الأردنية الأمريكية بأنها ترتكز على المساعدات الاقتصادية لتقدمها ونموها، لذلك لابد من التعرف على المراحل الزمنية التي مرت بها هذه المساعدات.

**اولاً : لمحة عن المساعدات الأمريكية للأردن:**

مرت المساعدات التي قدمتها الولايات المتحدة للأردن بمراحل عديدة حيث يمكن تقسيمها إلى فترات زمنية كما يلي.

**المرحلة الأولى: (١٩٥٠-١٩٦٠م):**

بدأت المساعدات الأمريكية تتدفق على الأردن بالتزامن مع توقيع الأردن على اتفاقية مع الولايات المتحدة للاستفادة من مشروع النقطة الرابعة ١٩٥١/٢/٢٧م (*) [١]. ويمكن القول أن مشروع النقطة الرابعة لم يكن مشروعا للمساعدات فقط إنما هو تعزيز للعلاقات الاقتصادية والتجارية بالإضافة لتبادل الكفاءات المهنية والمعرفية ويهدف إلى زيادة الطاقة الإنتاجية

(*) النقطة الرابعة "point four": ويقصد بالنقطة الرابعة البند الرابع من خطاب الرئيس الأمريكي هاري ترومان، وهي تعنى بتقديم المساعدات للبلدان المتخلفة كليا أو جزئيا، وتعتبر الأردن من البلدان المطبق عليها هذا البند وعليه وقعت اتفاقية بين الأردن والولايات المتحدة في ١٩٥١/٢/٢٧ . ولمزيد من الاطلاع انظر: سهيل يموت،(د،ت) النقطة الرابعة، عرض وتحليل،(مطبعة الاتحاد: بيروت) ص، ص ٥-١١.

([1]) الأشقر، محمد احمد (١٩٩٤م)، مرجع سابق، ص ٦٩.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

للأردن بما يحقق انتعاشه اقتصاديا، كذلك ظهر قانون الأمن المتبادل ليحل مكان قانون الأمن المشترك ورافق ظهور قانون الأمن المتبادل قانون التجارة والتنمية الزراعية عام ١٩٥٤م[١].

في ١٩٥٧/٦/٢٦م، اتفقت الولايات المتحدة مع الأردن على إبدال الاتفاقيات الوقعة ضمن مشروع النقطة الرابعة باتفاقية عامة للمساعدات الفنية والاقتصادية، بعد ذلك تعاقبت المشاريع الأمريكية التي تقدم المساعدات الاقتصادية والعسكرية للأردن ودول المنطقة[٢]. وشهدت هذه الفترة تعرض النظام الأردني للخطر تمثل بالقضاء على الحكم الهاشمي في العراق في ١٩٥٨/٧/١٤م، فكان للمساعدات الأمريكية والبريطانية الفضل في تثبيت ركائز الدولة الأردنية، فقد قدمت الولايات المتحد مساعدة مالية تبلغ (٥٠) مليون دولار[٣].

يلاحظ على هذه الفترة أنها اتسمت بتقارب بين الطرفين فمن جهة الولايات المتحدة ترغب في ضِم الأردن إلى الاتفاقيات التي عقدتها مع الدول العربية بشكل عام ولم تكن تلك الرغبة بعيدة عن مصالحها، ومن جهة أخرى سعى الأردن إلى الاشتراك في هذه الاتفاقيات لكي يحظى بمزايا برامج المساعدات الأمريكية الاقتصادية والعسكرية، وقد كان حجم المساعدات التي حصل عليها الأردن عام ١٩٥٩م، حوالي (٦٤،٩) مليون دولار.

**المرحلة الثانية: (١٩٦٠-١٩٧٠م):**

استمر سيل الاتفاقيات والمشاريع الأمريكية لربط دول المنطقة باتفاقيات وبرامج جماعية تهدف إلى المحافظة على استقرار المنطقة العربية من أي اختلالات أمنية قد تعرض مصالحها للخطر، ففي عام ١٩٦١م، حل قانون المساعدات الخارجية عام ١٩٦١م، مكان قانون الأمن المتبادل الصادر في عام ١٩٥٤م، ومع حلول عام ١٩٦١ م، ارتفع حجم المساعدات الأمريكية للأردن ليصل إلى (٦٧,٦) مليون دولار.

ومع استمرار مسلسل التعديلات الأمريكية فقد عدل برنامج المساعدات الخارجية عام ١٩٦٤م، ليصبح القانون الأساسي الموجه للمساعدات الخارجية الأمريكية الاقتصادية والعسكرية وبقيت المساعدات الأمريكية للأردن تتدفق وفقا للاتفاقيات المعقودة بين الطرفين، ففي عام ١٩٦٦م، وصلت إلى (٦٨,٧) مليون دولار وهي نسبة عالية آنذاك.في حزيران عام ١٩٦٧م اشترك الأردن في الحرب ضد إسرائيل فكان لذلك اثر على المساعدات الأمريكية

---

([1]) العمرو، ثروت (٢٠٠٤م)،مرجع سابق ص ٧٧.

([2])البشتاوي، عماد رفعت،(١٩٩٥م)، **العلاقات الأردنية الأمريكية ١٩٤٦ -١٩٦٧م**، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة اليرموك، اربد، ص١٦١.

([3]) الاشقر،محمد احمد (١٩٩٤م)، مرجع سابق، ص٧٠.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المقدمة للأردن تمثلت بوقف المساعدات الخاصة لدعم الميزانية من ثم تخفيض المساعدات الاقتصادية والعسكرية لتصل إلى (١٩,٤) مليون دولار عام ١٩٦٨م، وهي نسبة لا تقاس إذا قورنت بعام ١٩٦٦م، وفي العام التالي ارتفعت النسبة لكن بوتيرة أقل من انخفاضها حيث بلغت (٢٦) مليون دولار.

**المرحلة الثالثة: (١٩٧٠-١٩٨٠م):**

شهدت بداية هذه المرحلة انخفاض مؤلماً للمساعدات حيث وصل إلى أدنى مستوى عام ١٩٧٠م، فقد بلغ (٤,١) مليون دولار، إلا أن الأعوام التالية شهدت ارتفاعا ملحوظاً ففي عام١٩٧٢م بلغت المساعدات (١١٥,٥) مليون دولار، وارتفعت القيمة بشكل كبير لتصل إلى (٢٣٠,٣) مليون دولار ، إلا أنها انخفضت قليلا عام ١٩٧٩م إلى (١١٠,٢) مليون دولار على خلفية الموقف الاردني من اتفاقية كامب ديفيد .

شهدت هذه الفترة تأثير الفترة السابقة حيث بقيت المساعدات الاقتصادية متدنية إلى شهدت العلاقات الأردنية الأمريكية تحسناً نتيجة لجهود الأردن في دعم العملية السلمية في المنطقة العربية [١].

**المرحلة الرابعة: (١٩٨٠-١٩٩٠م).**

شهدت هذه الفترة تراجعا في المساعدات الأمريكية بعدما كانت في عام ١٩٨٠م، ١٥٢ مليون دولار أصبحت في عام ١٩٨١م، (٥٤,٩)مليون دولار إلا أنها عادت الى الارتفاع مع حلول عام ١٩٨٤م، لتصل إلى (١٣٦,٧) مليون دولار.

واصلت نسبة المساعدات الأمريكية ارتفاعها حيث بلغت عام ١٩٨٦م ١٧٨,٤ مليون دولار، لكن شهدت الأعوام التالية انخفاضا لافتا لتصل إلى ٢٧,٨ مليون دولار عام ١٩٨٩م وهو يعتبر انخفاضا حادا قياسا بعام ١٩٨٦م.

لعل الملاحظ على هذه الفترة أنها شهدت تأرجحا في المساعدات ارتفاعا وانخفاضا حيث بدأت هذه المرحلة متأثرة بالفترة الأخيرة من المرحلة السابقة التي تمثلت بالموقف الأردني من توقيع مصر لاتفاقية كامب ديفيد عام ١٩٧٩م، فكان لذلك اثر على المساعدات بشكل سلبي، بينما أدى الترحيب الأردني بفكرة المؤتمر الدولي للسلام ١٩٨٥م، إلى ارتفاع نسبة المساعدات الاقتصادية الأمريكية للأردن.

---

([1]) المرجع نفسه ، ص ٧٥.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

**المرحلة الخامسة: (١٩٩٠-٢٠٠٠م):**

بدأت هذه المرحلة بحدوث أزمة الخليج وقد كان تأثير الأزمة بالغا على الأردن حيث تضرر الاقتصاد الأردني، أما المساعدات الأمريكية فقد بلغت في عام ١٩٩٠م (١١٤,٨) مليون دولار وكان ذلك للتخفيف من وطأة الأزمة على الأردن إلا أن عام ١٩٩١م، شهد انخفاضاً بسبب موقف الأردن المؤازر للعراق، وفي عام ١٩٩٣م، شهد ارتفاعاً ملحوظاً بلغ ١٠٠,٥ مليون دولار ومرد ذلك إلى استعداد الأردن وتوقيع معاهدة سلام مع إسرائيل، إلا أن المساعدات عادت لتنخفض لتصل عام ١٩٩٥م، إلى٢١,٨ مليون دولار، وذلك بسبب التوجه لشطب الديون حيث شطب ٧٠٠مليون دولار من الديون الأمريكية على الأردن.وبقي حجم المساعدة في تذبذب لغاية انتهاء الفترة حيث بلغت المساعدات لهذه الفترة (١٩٩١-٢٠٠٠) ٨١٠,٢٠٠ مليون دولار[١] .

**المرحلة السادسة: (٢٠٠٠-٢٠٠٩):**

اتسمت هذه الفترة بمعدلات عالية من المساعدات حيث كانت المساعدات في عام ٢٠٠٠م، يصل إلى ٢٨٨،٢ مليون دولار وهي نسبة جيدة وقد استمرت نسبة المساعدات بالارتفاع حيث تضاعفت عام ٢٠٠٣م، حيث كانت المنطقة تشهد حربا في العراق وقد كان لها أثرها على الاقتصاد الأردني وكان الأردن قد حصل على مساعدات أمريكية بلغت ٥١١ مليون دولار في العام ٢٠٠٦م[٢].

واستمرت النسبة بالارتفاع لغاية عام ٢٠٠٩م، حيث وصلت النسبة إلى ٨٨٥,٩٥٠مليون دولار. حيث بلغ مستوى مقارب في عام ٢٠٠٧ م, ٥٣٧,٨٦ مليون دولار، وتراجعت بعد ذلك بسبب الأزمة المالية العالمية عام ٢٠٠٨م، لكنها بقيت بحدود مقاربة لسابقتها، وعليه يمكن القول بان هذه الفترة اتسمت بتطور العلاقات الثنائية وكذلك زيادة المساعدات.

أما على صعيد الاتفاقيات للمساعدات فقد تم توقيع مذكرة تفاهم مع الخارجية الأمريكية عام ٢٠٠٧م، تقوم على أثرها الولايات المتحدة بتزويد الأردن بمبلغ ٣٦٠مليون دولار سنويا ولمدة خمس سنوات مقبلة ضمن برنامج التمويل الاقتصادي[٣].

---

(1)الزبون، محمد سليم، (١٩٩٩م)، مرجع سابق ص، ص ١٤٣-١٤٤.
(2)وزارة التخطيط نقلا عن الموقع الالكتروني. ٣٠- كانون ثاني -٢٠٠٧ **www.mop.gov**..
(3)صحيفة الرأي الأردنية، ٣ تشرين الأول ٢٠١٠م .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

**ثانياً : الاتفاقيات التجارية بين البلدين:**

يمكن ذكر الاتفاقيات التي عقدت بين الولايات المتحدة والأردن باختصار:

١- اتفاقيات وترتيبات إقامة المناطق الصناعية المؤهلة ١٩٩٦.

٢- اتفاقية التجارة الحرة مع الولايات المتحدة الأمريكية في ديسمبر ٢٠٠١[١].

وفي النهاية يرى الباحث أنَ العلاقات الأردنية الأمريكية تشكلت بناءً على المصالح المتبادلة وشكل العامل الجغرافي والموقع الاستراتيجي للأردن عامل جذب للعلاقة بين البلدين بالإضافة لدور الأردن الدبلوماسي المتوازن في المنطقة، وبعد هذا العرض السريع لمراحل تقديم المساعدات الأمريكية للأردن، يرى الباحث أن سلوك الأردن ومواقفه السياسية كان لها الدور البارز في الحصول على المساعدات، ومن وجهة نظر اقتصادية شكلت عاملا مقوما للاقتصاد الأردني وذلك من خلال دعم الخزينة، وتعزيز ركائز الاقتصاد الأردني، والحفاظ على كيان الدولة[٢].

---

([1]) نقلا عن موقع الإسلام طريق الخلاص الالكتروني،مقالة **بعنوان التجربة الأردنية تجاه عملية الإصلاح- ما بين النظرية والتطبيق،** ٢٥ آب ٢٠١٠**www.investigste-islam.com**:.

([2]) داوود الماني، ٢٩ أيلول ٢٠١٠م، نقلا عن الموقع الالكتروني **www.Arabian business.com**.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

## المبحث الثاني:المساعدات الأمريكية للأردن (١٩٥٢-٢٠٠٩):

### مقدمة:

بدأت المساعدات الأمريكية للأردن مع منتصف الخمسينيات من القرن العشرين عندما تراجعت المساعدات البريطانية التي كانت هي الرافد الوحيد للدولة الأردنية ألا أن الحرب العالمية الثانية وما خلفت من خسائر كان لها كبير الأثر على الاقتصاد البريطاني، فكان هذا التراجع في الدور البريطاني بداية عهد جديد للدور الأمريكي في الأردن والمنطقة بشكل عام .

### المطلب الاول : تاريخ المساعدات الأمريكية للأردن:

بدأت المساعدات الأمريكية تصل للأردن مع دخول الأردن ضمن البرنامج السنوي للمساعدات الخارجية عام ١٩٤٩م، حيث بقي الأردن يتلقى مساعدات اقتصادية على شكل منح لغاية عام ١٩٥٥م، فقد بلغت المساعدات في هذه الفترة (١٩٤٩-١٩٥٥م) ٥,٢مليون دولار، وفي عام ١٩٥٦م، دخلت القروض إلى جانب المنح في المساعدات الأمريكية للأردن حيث تسلم الأردن حوالي ٢٨,٩٤ مليون دولار، وفي عام ١٩٥٧م، بدأت المساعدات الأمريكية تتدفق على الأردن بناءً على طلب الأردن للاستفادة من مشروع النقطة الرابعة حيث يظهر الجدول رقم(١) المساعدات الأمريكية للأردن وكيف تصاعد حجمها بدءاً من عام ١٩٥٧م فقد شهدت هذه الفترة بداية المساعدات الأمريكية للأردن وخصوصا بعد أزمة نيسان ١٩٥٧م [١]، وفي عام ١٩٥٨م جاءت المساعدات الأمريكية لإنقاذ الأردن من الخطر الذي يحيط به على اثر انقلاب بغداد الذي أطاح بالحكم الهاشمي في بغداد فاستلم الأردن مبلغ ٤٦,٤ مليون دولار وفي العام التالي ارتفعت قيمة المساعدات الأمريكية للأردن حيث تسلم٦٧،١مليون دولار[٢].

---

([1]) الأشقر , محمد احمد (١٩٩٤م), **اثر المساعدات الأمريكية في السياسة الخارجية الأردنية**، رسالة ماجستير غير منشورة , كلية الدراسات العليا , الجامعة الأردنية , ص ٦٩.

([2]) بسيوني، درية شفيق (١٩٨٥م)، الدبلوماسية الأمريكية تجاه أزمة الشرق الأوسط، **السياسة الدولية**، العدد ٨٠، ص ٢٩.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

**الجدول رقم (٤) المساعدات الأمريكية للأردن (بالمليون دولار)**

| السنة | مجموع المساعدات الأمريكية للأردن | المنح | القروض | المساعدات الاقتصادية | المساعدات العسكرية |
|---|---|---|---|---|---|
| ١٩٥٧ | ٢٢,١ | ١٨,٨ | ٣,٣ | ٢٢,١ | ٠ |
| ١٩٥٨ | ٤٦,٤ | ٤٥,٤ | ٠,٨ | ٣٧,٤ | ٩ |
| ١٩٥٩ | ٦٧,١ | ٤٨,٤ | ١٨,٧ | ٦٠,٩ | ٢,٢ |
| ١٩٦٠ | ٥٤,٥ | ٥١ | ٣,٥ | ٥١,٥ | ٣ |
| ١٩٦١ | ٧٠,١ | ٤٧,٩ | ١٢,٢ | ٦٧,٦ | ٢,٢ |
| ١٩٦٢ | ٥٤,٢ | ٤٦,٨ | ٧,٤ | ٤٧,٦ | ٦,٦ |
| ١٩٦٣ | ٦٢,٦ | ٤٣,٤ | ١٩,٢ | ٤٦,٣ | ٦,٣ |
| ١٩٦٤ | ٥٥ | ٤٢ | ١٣ | ٤٩,٥ | ٥,٥ |
| ١٩٦٥ | ٥١,٩ | ٣٣,٦ | ١٨,٣ | ٤٢,٨ | ٩,١ |
| ١٩٦٦ | ٦٧ | ٣٧,٥ | ٣٠,٤ | ٤٥,٦ | ٢٢,٣ |
| ١٩٦٧ | ٥٩,٥ | ٢١,٥ | ٣٨,٢ | ٤٥,٥ | ١٤ |

*المصدر: Kaplan, Stephen (1975): **"United States Aid and Regime Maintance in Jordan 1957-1973** public policy , p 199.

ويرى الباحث أن الفترة الممتدة من عام،(١٩٥٧ –١٩٦٧م)، قد تميزت بمعدلات عالية من المساعدات لاسيما الاقتصادية منها ويعود ذلك لدخول الأردن ضمن الدول المستفيدة من مشروع النقطة الرابعة بالإضافة للأحوال السياسية والاقتصادية التي ألمت بالأردن(*)، فقد بلغت قيمة المساعدات الاقتصادية الأمريكية للأردن ٦١٠,٤مليون دولار، ويمكن القول أن

(*) تعرض الأردن لضغوط داخلية وخارجية تمثلت بمحاولة ضمه لحلف بغداد ١٩٥٥م، وتعرضه للتهديد الإقليمي على خلفية انهيار الحكم الهاشمي في بغداد ١٩٥٨م، وداخلية تمثلت بإنهاء المعاهدة الأردنية البريطانية عام ١٩٥٧م، وما رافق ذلك من أزمة اقتصادية، وصولا إلى ما نتج عن حرب ١٩٦٩م، من خسائر اقتصادية.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المساعدات الأمريكية الاقتصادية والعسكرية كان لهـا دوراً كبيـراً فـي دعـم امـن الأردن واستقراره، فقد وصف كابلان اثر هذه المساعدات بأنها كانت فعالة منذ عام ١٩٥٧م[١].

توالت الاعتداءات الإسرائيلية على الحدود الأردنية وكان العدوان الإسرائيلي على قريـة السموع عام ١٩٦٦م، مما جعل الأردن يرى بأنه لا مجال إمامه سوى دخول الحرب إلى جانب مصر في ٥ حزيران ١٩٦٧م , ألا أن التفوق العسكري والتكنولوجي مكن إسـرائيل مـن إن تتفوق في عملياتها العسكرية وتحرز انتصارا عسكريا فكان من نتائج هـذا الانتـصار علـى الأردن:

- فقدان الأردن جزأ من أراضيه متمثلة بالضفة الغربية.
- ضغط على الموارد الاقتصادية والخدمية نتيجة للإعداد الكبيرة للاجئين الفلسطينيين
- تعطيل معظم المشاريع الاقتصادية[٢].

إزاء هذا الوضع آخذت المساعدات الأمريكية للأردن تتراجع فقد بلغت عام ١٩٦٨م، ١٩,٤ مليون دولار بعد أن كانت عام ١٩٦٦م، قد وصلت إلى ٦٧مليون دولار.

**الجدول رقم(٥) المساعدات المقدمة للأردن منذ ١٩٦٨-١٩٧٧م(بالمليون دولار)**

| السنة | المساعدات الأمريكية للأردن | المنح | القروض | المساعدات الاقتصادية | المساعدات العسكرية |
|---|---|---|---|---|---|
| ١٩٦٨ | ١٩,٤ | ١٧,٦ | ١,٨ | ١٩ | ٠,٤ |
| ١٩٦٩ | ٢٥,٨ | ١٠,٥ | ١٥,٣ | ١١,٦ | ١٤,٢ |
| ١٩٧٠ | ٤,١ | ٤,١ | ٠ | ٣,٩ | ٠,٢ |
| ١٩٧١ | ٧٦,٣ | ٤٥,١ | ٣١,٢ | ١٦,٨ | ٥٩,٢ |
| ١٩٧٢ | ١١٥,٥ | ١٠٣,٨ | ١١,٧ | ٥٩,٤ | ٥٦,١ |
| ١٩٧٣ | ١٢٦ | ١١٠,١ | ١٥,٩ | ٧١,١ | ٥٤,٩ |
| ١٩٧٤ | ١١٠,٢ | ٩٤,٦ | ١٥,٦ | ٦٤,٥ | ٤٥,٧ |
| ١٩٧٥ | ٢٠٣,٨ | ١٤٨,٨ | ٥٥ | ٩٩,٢ | ١٠٤,٥ |

(1) Kaplan, Stephen "United States Aid and Regime Maintance in Jordan 1957-1973 1975.،public policy. Spring p. 189

(2) العزام، عبد المجيد (١٩٩٨م)**عملية صنع السياسة الخارجية الأردنية**، (عمان: وزارة الثقافة) ص٥٣.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

| ١٣٧,٧ | ٦١,٩ | ١٠١,١ | ٩٨,٥ | ١٩٩,٦ | ١٩٧٦ |
|---|---|---|---|---|---|
| ١٣٠,٩ | ٨٣,٥ | ١٠٥,٣ | ١٠٩,١ | ٢١٤,٤ | ١٩٧٧ |

مرت هذه الفترة بنوع من التشنج في بداياتها على اثر اعتبار الأردن للسفير الأمريكي في عمان (سايمز) شخصاً غير مرغوب فيه على اثر ذلك انخفضت المساعدات الأمريكية للأردن إلى أدنى مستوياتها حيث بلغت ١٩,٤في ١٩٦٨م، وتواصلت الأزمات التي ارتبطت بالأردن لكن مع نهاية النصف الأول من عام ١٩٧٠م، أطلت على الأردن أزمة جديدة لكنها هذه المرة داخلية، حيث تم حصول اشتباكات ومواجهات عنيفة بين الجيش الأردني والمنظمات الفدائية، ونظرا لسوء الأوضاع الأردنية رأت الولايات المتحدة انه من واجبها أن تهب لمساعدة الأردن فقامت بتقديم مساعدة مالية عام ١٩٧١م بقيمة ٧٦,٣ مليون دولار، وكذلك رفعت القيمة لتصل إلى ١١٥,٥مليون دولار عام ١٩٧٢م واستمر هذا الارتفاع في المساعدات الاقتصادية إلى إن وصل مع حلول عام ١٩٧٨م، إلى أعلى مستوياته حيث وصلت قيمة المساعدة إلى ٢٣٠,٣ مليون دولار[١].

وفي هذه الفترة الممتدة من (١٩٦٨-١٩٧٧م)، يرى الباحث أن المساعدات الأمريكية أصبحت تأخذ شكل الضغط السياسي والتأثير على صانع القرار الأردني، وذلك يظهر جليا من خلال موقف الولايات المتحدة من دخول الأردن في حرب ١٩٦٧م، حيث خفضت مساعداتها كعقوبة للأردن على هذا السلوك، لكن دور الأردن كمهدئ في المنطقة جعل الولايات المتحدة تتدخل عام ١٩٧٠-١٩٧١م، لإنقاذه من الأحوال السيئة التي أحاطت به المتمثلة بأحداث ايلول ١٩٧٠ بالاضافة الى الهجوم السوري على الاردن عام ١٩٧١، فقدمت له مساعدات كبيرة بين عامي (١٩٧٠-١٩٧٧م) بلغ مجموعها ١٠٤٩,٩مليون دولار , وللحفاظ على دوره في المنطقة فقد شهد عام ١٩٧٨م، الحديث عن تقارب مصري- إسرائيلي والرغبة في إنهاء حالة الصراع التي دامت حوالي ٣٠عاما، وبالفعل تم ذلك في أيلول من نفس العام حيث وقع الطرفان معاهدة سلام (كامب ديفيد) وتبلورت بمعاهدة صلح في ٢٠ آذار ١٩٧٩م، ولم تقابل هذه الخطوة المصرية بموافقة الدول العربية وكان الأردن من هذه الدول الرافضة للاتفاقية، أما الولايات المتحدة فقد حاولت إدخال الأردن في هذه المحادثات ألا أن الأردن أصَر على عدم الانضمام، فخفضت المساعدات المقدمة للأردن كما يظهر في الجدول رقم (٦) هذا الانخفاض بين عامي (١٩٨٠-١٩٨٣م).

---

([1])شرابي، نظام (١٩٩٠م)، **أمريكا والعرب**، (مكتبة رياض الريس:لندن)، ص ٢٨١.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

**الجدول رقم (٦) المساعدات الأمريكية للأردن بين عامي (١٩٧٨-١٩٨٧م) (بالمليون دولار)**

| السنة | المساعدات الأمريكية للأردن | المنح | القروض | المساعدات الاقتصادية | المساعدات العسكرية |
|---|---|---|---|---|---|
| ١٩٧٨ | ٢٣٠,٣ | ١٠٥,٣ | ١٢٥ | ١٠٢,٩ | ١٢٧,٤ |
| ١٩٧٩ | ٢١٠,٤ | ٨٠,٣ | ١٣٠,١ | ١٠٠,٧ | ١٠٩,٧ |
| ١٩٨٠ | ١٥٢ | ٧١,١ | ٨١ | ٧٢,٧ | ٧٩,٣ |
| ١٩٨١ | ٥٤,٩ | ١٢,٨ | ٤٢,١ | ١٠,٥ | ٤٤,٤ |
| ١٩٨٢ | ٧٢,٣ | ٧,٤ | ٦٤,٩ | ١٥,٤ | ٦٥,٩ |
| ١٩٨٣ | ٧٢,٩ | ١١,٤ | ٦١,٥ | ٢٠,١ | ٥٢,٨ |
| ١٩٨٤ | ١٣٦,٧ | ١٤,٧ | ١٢٢ | ٢٠ | ١١٦,٧ |
| ١٩٨٥ | ١٩١,٩ | ٩٦,٩ | ٩٥ | ١٠٠ | ٩١,٩ |
| ١٩٨٦ | ١٧٨,٤ | ٩٧,١ | ٨١,٣ | ٩٥,٣ | ٨٣,١ |
| ١٩٨٧ | ١٥٣ | ١٥١ | ٢ | ١١١,١ | ٤١,٩ |

**المصدر: صحيفة الرأي، ع ١٢٦٤٣، ٣ أيار ٢٠٠٥.**

وما لبثت أن ارتفعت المساعدات الأمريكية للأردن من جديد عام ١٩٨٤م حيث بلغت ١٣٦,٧مليون دولار، ويعود ذلك للجهود التي بذلها الملك حسين لإقناع الولايات المتحدة بالتعاطي مع المؤتمر الدولي، الذي ظلت ترفضه طوال السنين الماضية، هذا الوضع أدى إلى نشوء اتفاق أمريكي- أردني مما انعكس على المساعدات الأمريكية للأردن، وعلى اثر ذلك جاء عام ١٩٨٥م بمزيد من الارتفاع في المساعدات حيث بلغت ١٩١,٩ مليون دولار كما في الجدول رقم (٣)، يلاحظ أن المساعدات الأمريكية قد شهدت ارتفاعا ملحوظا خصوصا مع التوجه الأمريكي لقبول فكرة المؤتمر الدولي ودعمها للجهود التي يبذلها الأردن في عملية السلام

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

في المنطقة، فقد بلغت المساعدات الأمريكية للأردن بين عامي (١٩٨٤-١٩٨٧م) مـا يقـارب ٦٦٠مليون دولار أمريكي[١].

ومع حلول عام ١٩٨٨م شهد الأردن قراراً مفصلياً في تاريخه وهو فك الارتباط القانوني والإداري بين الضفتين في ٣١ تموز من ذلك العام، ورافق هذا العمل الأردني حملة انتقـادات أردنية للولايات المتحدة ووصفها بأنها ذات سياسة منحازة لإسرائيل، هذا بدوره آثار الولايـات المتحدة فعمدت إلى تخفيض مساعداتها للأردن من ١٥٣ مليون دولار عام ١٩٨٧م، إلى ٥١,٩ مليون دولار عام ١٩٨٨م، واشتد الوضع على الأردن حيث ارتفعت مديونيته خصوصا بعـدما توقفت المساعدات العربية للأردن بناءً على مؤتمر بغداد عام ١٩٧٨م، حيث انخفضت مع ذلك العام المساعدات الأمريكية للأردن إلى مادون ٥٠مليون دولار[٢].

ويبين الجدول رقم (٧) انخفاض المساعدات الأمريكية للأردن بين عامي (١٩٨٨-١٩٨٩م).

**الجدول رقم (٧) المساعدات الأمريكية للأردن بين عامي (١٩٨٨-١٩٩٧م)**

| السنة | المساعدات الأمريكية للأردن | المنح | القروض | مساعدات اقتصادية | المساعدات العسكرية |
|---|---|---|---|---|---|
| ١٩٨٨ | ٥١,٩ | ٤٦,٧ | ٥,٢ | ٢٣,٧ | ٢٨,٣ |
| ١٩٨٩ | ٢٧,٨ | ٢٧,٨ | ٠ | ١٦ | ١١,٨ |
| ١٩٩٠ | ١١٤,٩ | ١١٤,٩ | ٠ | ٤٥ | ٦٩,٨ |
| ١٩٩١ | ٩١,٧ | ٩١,٧ | ٠ | ٧٠,٦ | ٢١,١ |
| ١٩٩٢ | ٥٠ | ٣٠ | ٠ | ٢٩,٤ | ٢٠,٦ |
| ١٩٩٣ | ١٠٠,٥ | ٧٤,٩ | ٢٥,٦ | ٩١ | ٩,٥ |
| ١٩٩٤ | ٥٦,٨ | ٣٨,١ | ١٨,٧ | ٤٧ | ٩,٨ |
| ١٩٩٥ | ٢١,٨ | ٢٠,٦ | ١,٢ | ١٣,٥ | ٨,٣ |
| ١٩٩٦ | ٢٣٤ | ٢٠٨,٧ | ٢٥,٣ | ٣٢,٥ | ٢١,٥ |
| ١٩٩٧ | ٢٠٥ | ١٨٠ | ٢٥ | ١٥٢,٧ | ٥٢,٣ |
| **المجموع** | **٩٥٤,٤** | | **١٠١** | **٥٢١,٤** | **٢٥٣** |

**المصدر: صحيفة الرأي، ع ١٢٦٤٣، ٣ أيار ٢٠٠٥.**

---

([1]) عبد المجيد، عصمت (١٩٨٧م)، المؤتمر الدولي للسلام في الشرق الأوسط ٢٨ فبراير ١٩٨٧، **السياسة الدولية**، ١٩٨٧م، العدد ٨٨، ص ٢٧١.

([2]) **صحيفة الرأي الأردنية**، ع ١٢٦٤٣، ٣ أيار ٢٠٠٥م ص ٣٤ .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ومع بداية التسعينيات دخلت العلاقات الأردنية–الأمريكية في تأزم جديد على اثر حرب الخليج الثانية ١٩٩٠م، فقد كان الموقف الأردني ضد إدانة العراق فثارت موجة إعلامية للتنديد بمواقف الولايات المتحدة المزدوجة في المنطقة،وعلى الرغم من إن عامي(١٩٩١–١٩٩٢م) قد شهدا نوعاً من التحسن إلا إن المساعدات الأمريكية بقيت منخفضة فقد تراوحت ما بين ٩١,٧–٥٠مليون دولار للعامين السابقين، ويعزى السبب إلى أن الكونغرس الأمريكي قرر وقف المساعدات المقدمة للأردن واشترط دخول الأردن في عمليات السلام[١].

وكان العام ١٩٩٣م، قد شهد ارتفاعا في المساعدات لتصل إلى ١٠٠مليون دولار، وكذلك شهد تحسنا على مستوى العلاقات الاقتصادية تمثل بتشكيل لجنة اقتصادية ثلاثية تضم (الأردن، الولايات المتحدة، إسرائيل).

ومع زيارة قام بها الملك حسين إلى واشنطن عام ١٩٩٤م، آتت أكلها بتعهد الرئيس الأمريكي بل كلينتون بشطب الديون المستحقة للولايات المتحدة على الأردن، وبالفعل قامت الولايات المتحدة بشطب ديونها على الأردن وذلك لدوره في عملية السلام وقد بلغت الديون حوالي ٧٠٠ مليون دولار[٢].

وتطورت العلاقات الأردنية الأمريكية بتوقيع اتفاقية المناطق الصناعية المؤهلة عام ١٩٩٦م، وقد ظهر ذلك جليا بين عامي(١٩٩٦–١٩٩٧م)، حيث ارتفعت قيمة المساعدات ٢٣٤مليون دولار عام ١٩٩٦ و ٢٠٥ مليون دولار عام ١٩٩٧م وشهد عام ١٩٩٧م، توقيع اتفاقيتين بين الأردن والولايات المتحدة في ٢٥ أيلول ١٩٩٧م، لشطب الدين المترتب على الأردن حيث بلغ المجموع ٤٨٠,٤مليون دولار[٣] .

---

([1]) السعودي، هالة (١٩٩٢م)، سياسة الأردن تجاه القضية الفلسطينية من اتفاقية كامب ديفيد ١٩٧٨ حتى مؤتمر السلام تشرين الأول ١٩٩١، **مجلة الفكر العربي**، (العدد ٤٠) ص ١٩٩.

([2]) العمرو،ثروت سلامة (٢٠٠٤)، **المساعدات الأمريكية وأثرها على التحول الديمقراطي في الأردن ١٩٨٥–١٩٩٥م**، (وزارة الثقافة:عمان)، ص ٩٦.

([3]) الشبلي، علي محمد (٢٠١٠م)، **كفاءة استخدام الدين الخارجي في تحقيق أهداف التنمية الاقتصادية دراسة حالة الأردن (١٩٩٠–٢٠٠٨م)**، رسالة ماجستير غير منشورة، قسم الاقتصاد، جامعة عين شمس، ص ١٦٠.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

**الجدول رقم (٨) للفترة (١٩٩٨-٢٠٠٩م)**

| السنة | مجموع المساعدات الأمريكية للأردن | القروض | المساعدات الاقتصادية | المساعدات العسكرية |
|---|---|---|---|---|
| ١٩٩٨ | ٢٣٣,٤ | ٤٠ | ١٤٠ | ٥٣,٤ |
| ١٩٩٩ | ٣٦٤,٦ | ٧٥ | ٢٠٠ | ٩٩,٦ |
| ٢٠٠٠ | ٤٩٤,٢ | ٦٥ | ٢٠٠ | ٢٢٩,٢ |
| ٢٠٠١ | ٢٤٧,٢ | ٠٠ | ١٥٠ | ٧٩,٢ |
| ٢٠٠٢ | ٣٧٩,٢ | ٠٠ | ٢٥٠ | ١٢٩,٢ |
| ٢٠٠٣ | ٤٧٠ | ٢٠ | ٢٥٠ | ٢٠٠ |
| ٢٠٠٤ | ٦١٠,٥ | ٢٠ | ٣٨٤,٥ | ٢٠٦ |
| ٢٠٠٥ | ٦٧٤,٥ | ٢٠ | ٣٤٨,٥ | ٣٠٦ |
| ٢٠٠٦ | ٥١٠,٩ | ٠٠ | ٣٤٨,٥ | ٢٠٧,٩ |
| ٢٠٠٧ | ٥٣٧,٨٦ | ٠٠ | ٢٥٤,٤ | ٢٥٢,٩ |
| ٢٠٠٨ | ٧٣٧,٧٩ | ٠٠ | ٣٦٣,٣ | ٣٤٨,٣٨ |
| ٢٠٠٩ | ٨٨٤,٩٥٠ | ٠٠ | ٥١٣,٨ | ٣٣٥ |

**المصدر: وزارة التخطيط والتعاون الدولي،أدارة التعاون الخارجي(للأعوام من ١٩٩٨-٢٠٠٥)، عام ٢٠٠٥م. والأعوام (٢٠٠٦-٢٠٠٩) من الموقع ذاته في , ٢٠١٠م.**

واستمرت العلاقات بالتحسن حيث شهد عام ١٩٩٨م نسبة اعلى من عام ١٩٩٧م, وكما يظهر الجدول رقم (٨)، فان المساعدات العسكرية ارتفع حجمها إلى جانب المساعدات الاقتصادية في هذه الفترة ولعل السبب يعود للغزو الأمريكي على العراق عام ٢٠٠٣م، حيث رأت الولايات المتحدة أن المعدات والقطع الحربية التي استخدمتها في الغزو سيكون تكلفة أعادتها للولايات لمتحدة باهظة التكاليف فرأت أن تقديمها كمساعدات للدول الصديقة في المنطقة ومنها الأردن .وفي هذه الفترة اتسمت العلاقات بين البلدين بالودية وانعكس ذلك على المساعدات التي قدمتها.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الولايات المتحدة للأردن في الفترة مـابين (١٩٩٧-٢٠٠٩) بلـغ حجـم المـساعدات الاقتصادية الأميركية للأردن ٣٢٧,٤ مليار دولار، منها٩١٦,٢ مليار دولار مساعدات منتظمة، و١٤٠ر١ مليار دولار مساعدات إضافية [١].

ويمكن القول أن هذه الفترة شهدت تطوراً ملحوظا في حجم المساعدات الأمريكية للأردن وبالأخص في الفترة التي شهد فيها العالم أثار الأزمة الاقتصادية التي بدأت عـام ٢٠٠٨ إلا أن المساعدات الأمريكية للأردن ساهمت في تخفيف وطأة الأوضاع الاقتصادية التـي مَـر بهـا الأردن، حيث قدمت مساعدات لدعم الميزانية وكذلك لدعم ميزان المدفوعات.

**المطلب الثاني: أشكال المساعدات الأمريكية للأردن:**

يمكن أن نقوم بتقسيم المساعدات الأمريكية للأردن إلى نوعين رئيسيين وهما:

**النوع الأول: المساعدات الاقتصادية:**

والمساعدات الاقتصادية بدورها تنقسم إلى:

**١- مساعدات لدعم الميزانية والتنمية:**

وتقوم على تقديم هذه المساعدات الوكالة الأمريكيـة للإنمـاء الـدولي( United State (For International Development) Agency (USAID)، يتضمن هذا البرنامج تقـديم معونات مباشرة لدعم ميزان المدفوعات والمساعدة في التخفيف من عجز الموازنـة، وبالتـالي توفير مصادر مالية إضافية للحكومة للإنفاق على المشاريع التنموية وتقـديم مـساعدات دعـم الميزانية على شكل منح نقدية، فقد بلغت المساعدات الأمريكية لدعم الموازنـة خـلال الفتـرة (١٩٥٠ – ١٩٥٥) نحو ٨٩% من جملة الإيرادات الخارجية، وكـذلك سـاهمت المـساعدات الأمريكية للأردن خلال الفترة ١٩٥٧-١٩٦٧ بنحو ٨٥% من مساعدات دعم ميزانيـة الأردن وفي ظل تقلص حجم المساعدات البريطانية منذ ١٩٥٦م وفي الفتـرة مـن (١٩٩٤-١٩٩٧م) بلغت١,٢٣ مليون[٢].

**٢- مساعدات الغذاء (Food Aid):**

ويأتي تقديم هذا النوع من المساعدات تطبيقا للقانون رقم ٢١٦ الـصادر عـام ١٩٥٢، ضمن برنامج الطعام من اجل السلام(food for peace program) وتقدم هذه المساعدات على

---

([1]) **صحيفة الرأي**، الاثنين، ١٧، تشرين الثاني ٢٠١٠، **www.alrai.com**.

([2]) مركز خدمات الكونغرس، مكتبة الكونغرسib93085 نقلا عن موقعها: **www.au.af.mil**، ص١٩.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

شكل منح، وكذلك صدر قانون عام ١٩٥٤م تحت رقم ٤٨٠ وينص على استخدام الفائض الزراعي الأمريكي للوصول بالسياسة الخارجية إلى أعلى غاياتها، وتقدم المساعدات على شكل قروض، وقد وصل مجموع هذا النوع من المساعدات منذ (١٩٤٩-١٩٩٥م) حوالي ٨,٣٥ مليون دولار[١] ، وفي الفترة(١٩٩٢-١٩٩٧م) وبلغت ٦١,٣ مليون دولار وبلغ مجموعها خلال الفترة من (١٩٩٧-٢٠٠٩) ١٣,٦ مليون دولار [٢] .

**٣-البرنامج التكميلي:**

ويهدف هذا النوع من المساعدات إلى دعم ميزان المدفوعات، وقد تسلم الأردن أول دفعة ضمن هذا البرنامج لتغطية الفترة (١٩٨٥-١٩٨٧م) بمبلغ ٢٥٠ مليون دولار لدعم ميزان المدفوعات الأردني وبعض مشاريع التنمية، وقد تم دعم بعض المشاريع التنموية خلال هذه الفترة بمبلغ ٩٠ مليون دولار.

**٤- المساعدات المختلفة:**

وتتسم هذه المساعدات بندرتها و كذلك فهي مبالغ يسيرة جدا، فهي تكون في حالات استثنائية كالطوارئ والإغاثة والتوطين وخلال الفترة الممتدة مابين (١٩٤٩-١٩٩٠م) لم يتلقَ الأردن سوى ٥,١ مليون دولار.

**النوع الثاني: المساعدات العسكرية:**

اعتمدت الأردن منذ تأسيسها على بريطانيا في الموازنة العسكرية والأغراض العسكرية لغاية ١انتهاء المعاهدة عام ١٩٥٧م، حيث بدأت المساعدات العسكرية من الولايات المتحدة للأردن عام ١٩٥٧م، والتي شكلت ٥٣ بالمئة من الموازنة العامة، فقد قدمت في ذلك العام (١٢) طائرة و (١٠٠) سيارة وعربة مصفحة لنقل الجنود وكمية من الأسلحة الخفيفة، و(٤) طائرات للنقل وعدد كبير من الرشاشات المضادة للدبابات ومجموعة دبابات، بالإضافة لكمية من الأسلحة البرية والمعدات[٣].

وقد بلغت نسبة المساعدات العسكرية للأردن خلال الفترة (١٩٥٨-١٩٦٠) ما يقارب ٨,١٦ مليون دولار واستمر دعم الولايات المتحدة العسكري للأردن حيث وصلت نسبة المساعدات العسكرية من مجمل المساعدات الأمريكية إلى ٣٣ بالمئة .

---

([1]) المصدر نفسه، ص ١٩.

([2])جيريمي. م. شارب، دائرة البحوث في الكونغرس رقم ٥٠٠٧-٧، نقلا عن موقعها: **www.crs.om** .

([3]) حماد،خليل (١٩٨٦م)،المساعدات الأمريكية لإسرائيل والعرب، **مجلة المستقبل العربي**، العدد (٨٩)، ص ٥٣.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ومع تزايد الهجمات الإسرائيلية على الأراضي الأردنية، زودت الولايات المتحدة الأردن بصفقة سلاح، وذلك لاهتمامها الكبير بالدعم السياسي والعسكري للأردن وقد تصاعدت الأحداث لتدخل المنطقة في حرب مع إسرائيل عام ١٩٦٧م وأدت هذه الحرب إلى خسارة الأردن الكثير من معداته العسكرية، وخوف الولايات المتحدة من لجوء الأردن للاتحاد السوفيتي دفعها أن تزوده عام ١٩٦٨م، بـ (٢٠٠) دبابة وعربة مدرعة وكميات كبيرة من المدفعيات وأسلحة الحرب البرية والمعدات .

وفي عام ١٩٧٠م دخل الأردن في مواجهة عسكرية مع منظمة التحرير الفلسطينية فكان أن عوضت الولايات المتحدة الأردن بعدد من المعدات تمثلت:

١- مجموعة من الدبابات وناقلات الجنود المصفحة

٢- تم تقديم دفعة ثانية من الدبابات والناقلات المصفحة من نوع (m60) وسرب طائرات نوع (f.104) وسربين طائرات طراز (f.5.E).

٣- مجموعة طائرات نقل وصواريخ مضادة للدبابات[١] .

تلقى الأردن خلال الفترة (١٩٥٠-١٩٧٠م) مساعدات عسكرية من الولايات المتحدة بقيمة ٠,٩٥مليون دولار[٢].

وفي عام ١٩٧٦م، تسلمت الحكومة الأردنية شحنة أسلحة مكونة من ١٤ بطارية صواريخ هوك، وقد كان الشرط الأمريكي أن يتم تثبيتها في مواقع ثابتة، كنوع من ضمانة عدم أثارة مخاوف الإسرائيليين، وفي عام ١٩٨٥م تسلم الأردن من الولايات المتحدة ١٤٢طائرة هيلوكبتر طراز كوبرا بتكلفة مقدارها ١٩٦مليون دولار[٣].

وفي الفترة الممتدة من (١٩٤٦-١٩٨٣م) بلغ حجم المساعدات العسكرية الأمريكية للأردن حوالي ١١٤٩,٠ مليون دولار[٤].

وفي الفترة من(١٩٨٥-١٩٨٩م)، تقدم الأردن ولأكثر من مرة بطلب الولايات المتحدة بتزويده بالسلاح ألا إن طلباته قوبلت بالرفض، ولعل السبب في ذلك رغبة الولايات المتحدة في استخدام المساعدات العسكرية للضغط على صانع القرار الأردني لكي يدخل في محادثات سلام

---

(1) الأشقر، محمد احمد (١٩٩٤م)، مرجع سابق، ص ٧٦.
(2) Congress research service: **www.crs.om**، 15 June 2009، p23
(3) الأشقر، محمد احمد (١٩٩٤م) مرجع سابق، ص ٧٨.
(4) خليل حماد(١٩٨٦م)،مرجع سابق ص ٥٢.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

مع إسرائيل، واستمر هذا الموقف الأمريكي حيث صدر قرار عن مجلس النواب الأمريكي في ١٩ حزيران ١٩٩١م، بوقف المساعدات العسكرية الأمريكية للأردن إلاّ إذا اعترف الأردن (بإسرائيل) والتزم بإجراء مفاوضات مباشرة معها.

وفي الفترة التي تلت حرب الخليج (١٩٩١-٢٠٠١م) بلغت المساعدات العسكرية المقدمة من الولايات المتحدة للأردن حوالي٥٠٤,٢مليون دولار، وقد شهدت الفترة اللاحقة ارتفاعا ملحوظا على المساعدات العسكرية الأمريكية للأردن وخصوصا منذ عام ٢٠٠٣م، حيث كانت بداية الغزو الأمريكي على العراق وذلك لدعم الأردن وكذلك للتخلص من الأسلحة التي ستكلف إعادتها إلى أمريكا مبالغ باهظة جدا، ويمكن إظهار حجم المساعدات الأمريكية العسكرية للأردن من خلال الجدول التالي:

**الجدول رقم (٩) للفترة من(٢٠٠٦-٢٠٠٩م،) بالمليون دولار**

| السنة | ٢٠٠٦ | ٢٠٠٧ | ٢٠٠٨ | ٢٠٠٩ |
|---|---|---|---|---|
| مساعدات عسكرية | ٢٠٧,٩ | ٢٠٦ | ٢٩٨,٣ | ٣٣٥ |

**المصدر:١- دائرة الأبحاث في الكونغرس الأمريكي نقلا عن موقعها: www.crs.gov.**

مما تقدم يرى الباحث إن الولايات المتحدة دعمت الأردن اقتصاديا وعسكريا ألا إن هذا الدعم ارتبط بالمواقف السياسية التي تتبناها الولايات المتحدة ومدى استجابة الأردن لهذه المواقف فكانت المساعدات الأمريكية تقدم للأردن بناءً على شروط توافق عليها هي.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

## المبحث الثالث: شروط المساعدات الأمريكية للأردن:

### تمهيد:

تعتبر المساعدات الخارجية بشكل عام أداة من أدوات تنفيذ السياسة الخارجيـــة، فالـــدول المقدمة لهذه المساعدات تنظر بالدرجة الأولى إلى مصالحها في تقديم تلك المـــساعدات، وفـــي اغلب الأحيان ترتبط هذه المساعدات بشروط تفرضها الدول المانحة على الدول المتلقية.

### الشروط الأمريكية في تقديم مساعداتها للأردن:

تلقى الأردن من الولايات المتحدة منذ منتصف الخمسينيات مساعدات اقتصادية، وعسكرية لذلك كان لكل نوع الشروط المرتبطة به، وفي ١٩٦٠م تحدث الرئيس الأمريكي آنـــذاك جـــون كندي عن هذا الأمر بقوله:" أن المساعدات الخارجية هي أسلوب تحافظ به الولايـــات المتحـــدة على وضع النفوذ والسيطرة حول العالم وتقيم شأن بلاد كثيرة ستنهار بالتأكيد أو تدخل في زمرة الكتلة الشيوعية[١]".

### الفرع الأول: الشروط السياسية للمساعدات الامريكية للاردن:

**أولا:** أن تكون السياسة الداخلية والخارجية للدولة المتلقية متوافقة مع السياسة الأمريكية، ويرتبط بذلك العقيدة السياسية بحيث تكون في نفس الوجهة التي تنتهجها الولايات المتحدة فـــي سياستها الخارجية، ومنح الولايات المتحدة قواعد وتسهيلات وقد ظهر ذلك جليـــا فـــي بدايـــة التنافس الأمريكي – السوفيتي عندما كانت الولايات المتحدة تعـــرض المـــساعدات علـــى دول المنطقة العربية ومن بينها الأردن واشترطت على من يريد أن يستفيد من المساعدات أن يكون ضد الشيوعية وأن لا يرتبط مع الدول التي تتبناها [٢]، وهي بذلك تقـــصد أن تـــضعف القـــوة السياسية والاقتصادية لدى النظم الشيوعية[٣].

**ثانيـــا:** أن يكون للأردن دور فاعل في عملية السلام في الشرق الأوســـط والمقـــصود بذلك أن يسعى دوما لان يكون له حضور واضح في عملية السلام، وقد ظهر ذلك في مواقـــف عديدة منها عندما رفض الأردن الدخول في محادثات السلام المصرية – الإســـرائيلية ١٩٧٨م، فكان لذلك اثر على المساعدات الأمريكية حيث انخفضت إلى مستويات دنيا، وعندما تم الاتفاق

---

([1])غيلان، بدر (١٩٨٧م) الأبعاد السياسية للمساعدات الخارجية، **مجلة النفط والتنمية**، ع ١، ص٧٢.

([2]) السعودي، هالة (١٩٩٢م) المساعدات العسكرية والسياسة.الخارجية الأمريكية، ٤٨-١٩٨٤م، **مجلة السياسة الدولية**، ع ٨٨، ص ص ١٩-٢٠.

([3]) الرمضاني، مازن إسماعيل (١٩٩١م)، **السياسة الخارجية دراسة نظرية**، (مطبعـــة الحكمـــة: بغـــداد) ص ٤١٨.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الأردني على السلام عام ١٩٩٤م، نرى أن المساعدات الأمريكية تدفقت وتم شطب ديون كبيرة عن كاهل الأردن لهذا يرى الباحث بان أمن إسرائيل، الذي هو امن المصالح الأمريكية في المنطقة يعتبر الشرط الأمريكي الأول ولهذا اتخذت الولايات المتحدة المساعدات الاقتصادية أداة لتحقيق سياستها الخارجية .

**ثالثـــــا:** اشتراط التحول إلى النظام الديمقراطي، ظهر ذلك جليا بعد منتصف القرن العشرين، حيث تدخلت الولايات المتحدة في الفترة من ١٩٧١-١٩٧٣م، لمنع المعونات عن دولة تشيلي لممارسته انتهاكات لحقوق الإنسان، وكذلك الحال استطاعت أن تمنع البنك الدولي من تقديم أي معونات لفيتنام عام ١٩٧٩م للسبب السابق نفسه[١] .

وفي فترة حكم الرئيس الأمريكي ريغان، ظهر هناك توجه للاهتمام بحقوق الإنسان في الدول الصديقة لأمريكا، أما فترة منتصف الثمانينات فقد بدت فكرة الاهتمام بحقوق الإنسان واضحة وجلية أكثر من ذي قبل حيث اعتبرت الخارجية الأمريكية أن مسالة الديمقراطية وحقوق الإنسان هي من أهم أولويات السياسة الخارجية الأمريكية[٢] .

وفي مطلع التسعينيات صرح هيرمان كوهين مساعد وزير الخارجية الأمريكية للشؤون

الإفريقية بأنه إضافة إلى سياسة الإصلاح الاقتصادي وحقوق الإنسان، فان التحول الديمقراطي قد أضحى شرطا ثالثا لتلقي المساعدات .

ومع قيام الخارجية الأمريكية (١٩٩٢-١٩٩٣م)، بوضع ميزانيتها السنوية حددت أهدافها بما يلي[٣]:

١- تشجيع ودعم القيم الديمقراطية وحقوق الإنسان.

٢- تشجيع اقتصاد السوق وتحفيز قدرة الولايات المتحدة التنافسية .

٣- دعم السلام من خلال آليات العمل الجماعي.

---

([1]) دويدار، حنان (١٩٩٧م)، الولايات المتحدة والمؤسسات المالية الدولية، **السياسة الدولية**، العدد ١٢٧، ص ١٢٠.

([2])العمرو، ثروت سلامة (٢٠٠٤م)، مصدر سابق، ص ١٥٦.

([3]) المرجع نفسه، ص ١٥٦.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وفي أعقاب دخول بل كلينتون البيت الأبيض ظهر كتاب (وكالة من اجل التغيير) حيث حددت فيه أهداف الخارجية الأمريكية، ومن أهمها:

١- وقف المساعدات الخارجية الأمريكية للأنظمة المستبدة والفاسدة .

٢- تعزيز الدعم الأمريكي للمؤسسات الديمقراطية في الخارج[١] .

وعليه كان لابد للأردن أن يتجه نحو الديمقراطية، وبالفعل بدأ ذلك منذ أن عادت الحياة البرلمانية الأردنية عام ١٩٨٩م، وكذلك اصدر الملك حسين قراراً نحو التحول الديمقراطي، لتفعيل المشاركة الشعبية، ويشهد الأردن اليوم اهتماما بالغا بالديمقراطية، وحقوق الإنسان ودعم إنشاء الكثير من المنظمات والجمعيات الأهلية الأردنية، مثل المركز الوطني لحقوق الإنسان الذي نشأ بموجب القانون المؤقت رقم ٧٥ لسنة ٢٠٠٢ والجمعية الأردنية لحقوق المواطن وعقد في الحر الميت مؤتمر لهذا الشأن [٢].

**رابعـــــا:** اشتراط عدم تسليم المجرمين الأمريكيين للمحكمة الجنائية الدولية، وهو شرط اقره الكونغرس الأمريكي، حيث أشار له صراحة عندما هدد بقطع المساعدات الأمريكية عن الدول التي لا ترغب في توقيع اتفاقية عدم تسليم المجرمين الأمريكيين للمحكمة الجنائية الدولية، وقد وقع الأردن هذه الاتفاقية[٣].

ويرى الباحث بأن الشروط السياسية الأمريكية على المساعدات المقدمة للأردن هي عبارة عن ضمانات لحماية المصالح الاستراتيجية للولايات المتحدة.

**الفرع الثاني: الشروط الاقتصادية للمساعدات الأمريكية:**

**أولا:** تشترط الولايات المتحدة التدخل لدى الدولة في صياغة السياسة الاقتصادية وإعادة ترتيب أولوياته والسماح بإعطاء دور اكبر للقطاع الخاص على حساب القطاع العام، وهي بذلك تهدف إلى تحرير التجارة المشتركة بينهما، وزيادة التنافسية على السلع والخدمات على المستوى الدولي، وبهذا تهدف الولايات المتحدة إلى ربط الاقتصاد الأردني بالنظام الرأسمالي الدولي.ويهدف هذا الشرط إلى رفع مستوى القدرة الإنتاجية الأردنية بالتالي منافسة السلع

---

([1])المرجع نفسه ص ١٥٦.

([2])المجالي، رضوان محمود (٢٠٠٩) التجربة الأردنية تجاه عملية الإصلاح- ما بين النظرية والتطبيق، مجلة علوم إنسانية، العدد ٤٣:من موقعها على الانترنت: **WWW.ULUM.NL**:

([3]) مهيدات، غازي سامي (٢٠٠٦م)، **اثر المساعدات الأمريكية على صناعة القرار السياسي في الشرق الأوسط دراسة حالة (الأردن،مصر، المغرب)**،رسالة ماجستير غير منشورة،جامعة اليرموك، ص ٤٣. انظر ايضا : **مجلس الاعيان الاردني** (٢٠٠٥م) اتفاقية عدم تسليم الاشخاص للمحكمة الجنائية الدولية , عمان , ص ص ٣-٤

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

والبضائع على مستوى العالم[١]، وفي سبيل هذا الشرط قامت الولايات المتحدة بتشجيع الأردن على توقيع اتفاقية التجارة الحرة عام ٢٠٠٠م.

**ثانيا:** تشترط الولايات المتحدة على الأردن أن يعامل البضائع الأمريكية بمبدأ الافضليات، بتخفيض الرسوم الجمركية تدريجيا وصولا إلى لإلغاء التام والذي حدد ب١٠سنوات اعتبارا من دخول الاتفاقية حيز التنفيذ وفقا لاتفاقية التجارة الحرة المبرمة في ٢٤ تشرين أول ٢٠٠٠م، والتي أصبحت نافذة اعتبارا من ١٧ كانون أول ٢٠٠١م، والتي ترفض أي إجراء من شانه إلحاق الضرر بالبضائع الأمريكية على المستوى الإقليمي أو الداخلي للأردن[٢].

**ثالثا:** يشترط على الأردن تخفيض سعر العملة، ووضع معدلات فائدة ضمن الحد المحدد من قبل صندوق النقد الدولي، والبنك الدولي، وهذا من شانه أن يعطيها سرعة في قياس حجم النمو الاقتصادي وبصورة تسمح بالتدخل السريع لعلاج الاختلالات الاقتصادية[٣].

**رابعا** يقوم الأردن بفرض رسوم على القطاعات الخدمات الاجتماعية والصحية وتعود هذه الرسوم لتستغل في دعم المشاريع الممولة، حيث أن التركيز على خصخصة القطاع الصناعي، يمكن أن يجذب القطاع الخاص ويعزز دوره على المستويين الدولي والإقليمي، وفي هذا الإطار صدر العديد من القوانين من قبل الحكومة الأردنية، كقانون الجمارك الأردني عام ١٩٩٨، وقانون الاستثمار الأردني وتشجيع الاستثمار وقانون التخاصية(الخصخصة) .

**خامسا:** يلتزم الأردن بإبرام عقود المشروعات مع شركات أمريكية، وهذا يتطلب خبرات فنية وتقنية، بحيث تضمن الحكومة الأمريكية إدارة نفقات المشروع ومراقبة سير الانجاز من خلال تقارير دورية تقدمها الحكومة الأردنية[٤].

**سادسا:** قد تشترط الحكومة الأمريكية في تمويلها للمشاريع في الأردن أن تكون مشاريع محددة وأن تكون جميع الآلات والمعدات والخبرات الإدارية والفنية المطلوبة للمشروع من الولايات المتحدة[٥].

---

([1]) غيلان، بدر(١٩٨٧م) مرجع سابق، ص ٧٣.

([2]) اتفاقية التجارة مع الولايات المتحدة الحرة نقلا عن الموقع الالكتروني:**www.mit.gov.jo**

([3]) التل، نبيل (٢٠٠٣)، **العلاقات السياسية الأردنية-الأمريكية ١٩٩٠-٢٠٠٠**، قسم الدراسات العليا، المعهد الدبلوماسي الأردني،ص ١٤٧.

([4]) الجومرد، اثيل عبد الجبار (٢٠٠٠م)، **تقييم المساعدات الاقتصادية الخارجية للأردن**، ١٩٨٩-١٩٩٩م (الجامعة الأردنية:عمان)، ص ٢٦٩.

([5])المجالي، رضوان محمود (٢٠٠٩) مصدر سابق، مجلة علوم إنسانية **WWW.ULUM.NL** نقلا عن موقعها.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

**الفرع الثالث: شروط المساعدات العسكرية:**

ارتبطت الشروط الأمريكية على المساعدات العسكرية بالدرجة الأولى بالعامل الأمني والمصالح الأمريكية المنطقة.

**أولا:** عدم استعمال السلاح المقدم من الولايات المتحدة بما يهدد مصالحها وحلفاءها والمقصود هنا إسرائيل حيث يعتبر امن إسرائيل عاملاً حيوياً للولايات المتحدة، ويظهر هذا الشرط أبان حرب١٩٦٧م، عندما خفضت الولايات المتحدة المساعدات العسكرية للأردن حيث انخفضت المساعدات العسكرية عام ١٩٦٨م، إلى ٤ مليون دولار وهي نسبة منخفضة جدا إذا ما قورنت بعام ١٩٦٦م، التي وصلت إلى٢٢,٣ مليون دولار ويعود ذلك لان الأردن اخل بالسلاح الذي بيده كما يقول (آرثر جولد بيرج)، مندوب الولايات المتحدة في هيئة الأمم .

**ثانيا:** لعب دور مركزي في حل الصراعات المسلحة في المنطقة،والمحافظة على الأمن والاستقرار، وذلك لموقعه الجيوستراتيجي حيث يقع الأردن في بؤرة الصراع في الشرق الأوسط ففي عام ١٩٨٦ اشترطت والولايات المتحدة على الاردن البدء بمفاوضات مباشرة مع اسرائيل ليتمكن من الحصول على مساعدات عسكرية قدرت بقيمة ١,٩مليار دولار.وا يظهر هذا كذلك من خلال موقف الأردن من أزمة الخليج الذي تمثل برفض إدانة العراق وما نتج عن هذا الموقف من حرمان الأردن من المساعدات الأمريكية بسبب موقفه[١].

**ثالثا:** الاشتراك بالمناورات العسكرية المشتركة مع قوات الولايات المتحدة التي تجريها على الأرضي الأردنية من خلال تنسيق تجريه اللجنة الأردنية- الأمريكية التي تأسست في عام ١٩٧٤م، والحقيقة أن الأردن بشكل شبه دائم تقوم على أراضيه مناورات وتدريبات عسكرية يشترك فيها الجيش الأردني والجيش الأمريكي .

**رابعا:** تقديم التسهيلات العسكرية للولايات المتحدة في الأردن ويمكن القول أن هذا التوجه جاء بعد أزمة الخليج ١٩٩٠م، حيث كانت هذه الفترة بداية أول تدخل عسكري للولايات المتحدة في المنطقة، ولعل الغزو الأمريكي للعراق قد زاد من حاجة الولايات المتحدة لإقامة قواعد عسكرية في المنطقة بشكل عام [٢].

---

([1]) السعودي، هالة (١٩٩٢م) المساعدات العسكرية والسياسة.الخارجية الأمريكية، ٤٨-١٩٨٤م، **مجلة السياسة الدولية**، العدد ٨٨، ص ٢٠.

([2]) المهيدات، غازي سامي، (٢٠٠٦م) مرجع سابق، ص ٤٥.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

**خامساً:** تسليم بعض الصفقات على مراحل، وليس دفعة واحدة، وقد حصل مثل هذا الإجراء عام ١٩٩٧م، حيث تقرر منح الأردن معدات عسكرية إلا أنها لم تسلم بالكامل إلا في عام ٢٠٠١م.

**سادسا:** تبادل المعلومات الأمنية والاستخباراتية بموجب التعاون الثنائي بين البلدين، وقد ظهر ذلك مع بداية التدخل العسكري في المنطقة مع بداية التسعينات، وتنامت مع الوقت وصولا إلى أحداث ١١ سبتمبر ٢٠٠١م وغزو العراق عام ٢٠٠٣م [١].

ويرى الباحث أن المساعدات الاقتصادية و العسكرية الأمريكية للأردن لم تكن تقدم إلى الأردن إلا لانتهاج موقف معين أو للإحجام عن سلوك ما بما يتماشى مع مصالحها وسياساتها في الأردن والمنطقة العربية.

---

([1]) المرجع نفسه، ص ٤٥.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

## الخلاصة:

**من خلال استعراض هذا الفصل يمكن التوصل إلى مجموعة من النقاط وهي:**

**أولا:** أن الاهتمام الأمريكي بالأردن لم يأتِ إلا بعد تراجع الدور البريطاني في المنطقة حيث جاء هذا الاهتمام لربط المنطقة بالنظام الغربي وحصار العالم الشيوعي، حيث كان للموقع الجيوستراتيجي للأردن ووقوعه ضمن منطقة الصراع في الشرق الأوسط أهمية خاصة بالنسبة للولايات المتحدة.

**ثانيا:** بدأت الولايات المتحدة بعلاقاتها مع الأردن على أساس الدعم المالي حيث أصبحت مصدر دعم ثانٍ بعد بريطانيا إلا أن تراجع دور بريطانيا جعلَ الولايات المتحدة هي مصدر الدعم الأساسي للأردن وتنامت العلاقة بين البلدين بشكل ودي .

**ثالثا:** شكلت المساعدات الأمريكية بمختلف أشكالها مصدر رفد أساسي للخزينة الأردنية وتثبيت لأركان الدولة خصوصا بعد أحداث عامي ١٩٥٧و١٩٥٨، التي شهدت تهديداً حقيقياً للأردن.

**رابعا:** ارتبطت المساعدات الأمريكية المقدمة للأردن سواء كانت اقتصادية أو عسكرية بشروط أمريكية، ارتبطت بحفظ أمنها، وامن حلفائها في المنطقة بالإضافة إلى المحافظة على السلام و التحول إلى الديمقراطية، التدخل لحل الصراعات الإقليمية .

**خامسا:** شكلت حاجة الأردن المستمرة للمساعدات الأمريكية خصوصا في حال عدم توفر البديل العربي، ضابطا على سلوك الأردن السياسي سواء كان داخليا أم خارجيا مما دفع الأردن أن يرضخ لمثل هذه الشروط في أحيان كثيرة.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

# الفصل الثالث

## المساعدات العربية للأردن من ١٩٥٢-٢٠٠٩

### المبحث الأول: العلاقات الأردنية- العربية من ١٩٥٢-٢٠٠٩:

**مقدمة**

ظهر الأردن ككيان سياسي بعد تقاسم كل من فرنسا وبريطانيا للمنطقة بموجب اتفاقية (سايكس بيكو)، عام ١٩١٦م، فكان له أن يتحمل عبئاً ثقيلاً فرض عليه بحكم موقعة إذ لم يكد يستقل عن بريطانيا حتى تواجه وجهاً لوجه مع الكيان الإسرائيلي الذي شكل تهديدا مباشرا له ولأرضه بالإضافة إلى بعض الدول العربية (الجمهورية العربية المتحدة) التي شكلت تهديدا صريحا لأمن الأردن بحكم تدخلها في شؤونه الداخلية وقراراته المباشرة، ومع بداية الخمسينيات تلقى الأردن صفعة قوية تمثلت بمقتل الملك عبد الله الأول ليجد نفسه وحيدا في منطقة تشوبها الصراعات والأخطار المحدقة به، وبعد تسلم ابنه الملك طلال الذي لم يدم حكمة طويلا بسبب المرض فكان أن تنازل عن العرش لابنه الأكبر الأمير حسين بن طلال في٣ أيار ١٩٥٣ لتبدأ مرحلة جديدة من مراحل الدولة الأردنية.

**المطلب الأول:العلاقات الأردنية – العربية منذ ١٩٥٢ إلى ١٩٩٠:**

واجهت الأردن تحديات على المستويين الداخلي والخارجي إذ عانى من ظروف اقتصادية صعبة، فكان لابد للأردن من أن يتخذ أسلوب الوسطية في التعامل مع النظام الإقليمي والدولي، وخصوصا أن الأردن كان منذ نشأته يعتمد على المساعدات الخارجية ليتمكن أن يتماشى مع الظروف المحيطة به، وقد عاش الأردن نوعا من التجاذب مابين النظام الإقليمي والدولي بحكم موقعة الذي يعدُ قلب المنطقة العربية [١].

وهنا لابد من عرض المراحل المهمة التي شكلت تاريخ الأردن السياسي وعلاقته مع الدول العربية.

---

([1])أبو دية، سعد، (١٩٩٠م) مرجع سابق , ص ٥٥.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

**أولاً:العلاقات الأردنية – العربية و حلف بغداد ١٩٥٥:**

وقفت بريطانيا والولايات المتحدة في وجه الاتحاد السوفييتي والشيوعية إذ رأت الحليفتان أن المنطقة العربية قد تكون مقصد للحركة الشيوعية وخصوصا بعد أن استطاع الاتحاد السوفييتي أن يوقع بالصين التي بلغ عدد سكانها ٤٥٠ مليون نسمة تحت النفوذ الشيوعي، وهذا يعود إلى اهتمام الولايات المتحدة بأوربا دون غيرها [١].

أما المنطقة العربية فقد سعت بريطانيا إلى إقناع دول المنطقة للانضمام، وكان الأردن من أكثر الدول ترشيحا للانضمام للحلف خصوصا بعد موافقة العراق وترك الباب مفتوحاً للدول العربية للانضمام إلى الحلف، وفي هذه الفترة ظهر اتجاهان في المنطقة إزاء هذا الحلف كما يلي:

**أولا:**– الاتجاه **المؤيد** وتمثل بالدرجة الأولى في العراق الذي رأى أنَ الحلف يضمن امن العراق وكذلك يحقق التضامن العربي الذي يقوم على الانضمام للجامعة العربية.

**ثانيا:**– الاتجاه **المعارض** وكان يتمثل بمصر والسعودية وسوريا حيث رأت هذه الدول أن هذا الحلف يشكل تهديدا للتضامن العربي والجامعة العربية ويشكل تثبيتا لركائز النفوذ الأجنبي للمنطقة، أما الأردن فقد كان دوره البحث عن مزايا الانضمام إلى الحلف ألا أن الضغط الإقليمي عليه والحملات الإعلامية من الجمهورية العربية المتحدة شكلت ضابطاً على سلوكه في الانضمام إلى الحلف فرأى في النهاية أن مصلحته تكمن في الوقوف إلى الجانب العربي.

أدت الأوضاع السياسية الصعبة والاحتقان الشعبي المعادي لبريطانيا وللعالم الغربي إلى ظهور قرار مفاجئ من الملك حسين يقضي بعزل قائد الجيش الأردني كلوب باشا واستبداله برئيس أركان أردني هو علي أبو نوار اعتبارا من ١ آذار ١٩٥٦م , وفي هذه الأثناء حاولت الحكومة الأردنية السعي إلى إنهاء المعاهدة الأردنية – البريطانية وتم ذلك عام ١٩٥٧م , هذا الوضع أدى إلى أن يقوم الملك حسين بعد أن توقفت المساعدات البريطانية إلى البحث عن البديل العربي، إلا أن هذا الدعم لم يستمر وبدأت كل من مصر وسوريا بالتهرب من التزاماتها المالية للأردن بموجب ميثاق التضامن العربي فكان

---

([1])ابودية ,سعد (١٩٩٠م)، مرجع سابق، ص ١٩٣.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

البديل أن سعى الأردن إلى الولايات المتحدة التي بدأ علاقاته معها منذ ١٩٥٦م , فقدمت له الدعم الاقتصادي والعسكري للحفاظ على كيانه من الأوضاع التي كان يمر بها.

**ثانياً: العلاقات الأردنية العربية والاتحاد العربي الهاشمي ١٩٥٨م:**

في عام ١٩٥٨م، قام بين الأردن والعراق اتحاد تحت اسم (الاتحاد العربي)، على خلفية قيام اتحاد بين مصر وسوريا (الجمهورية العربية المتحدة) التي كانت تُعدُ اكبر قوة في المنطقة من ناحية عدد السكان ومستوى التعليم والتسليح والإعلام [١].

**ظهرت مخاوف في الأوساط العربية ويمكن أن نوضح وجهة نظر الرؤية العربية من هذا الاتحاد في ما يلي:**

**أولا:** الجمهورية العربية المتحدة(مصر. سوريا) رأت في هذا الاتحاد عدوا لها وامتداد للنفوذ الغربي.

**ثانيا:** رأت السعودية في هذا الاتحاد تطورا للتقدمية في المنطقة العربية إلا أن السعودية أثرت عدم إعاقة أيَ محاولات للوحدة الأردنية العراقية، وبعبارة صريحة يمكن القول أنَ الملك حسين رأى في الاتحاد مع العراق وسيلة لصد عبد الناصر والمد القومي والوقوف في وجه الشيوعية[٢]. ويمكن القول بان هذا الاتحاد شكل حالة توازن نسبية في المنطقة مع الجمهورية العربية المتحدة ، إلا أن هذا الاتحاد لم يدم طويلا فقد شهدت العراق انقلاباً عسكرياً في ١٤ تموز ١٩٥٨م، أدى إلى انهيار هذا الاتحاد ليصبح العراق بين ليلة وضحاها دولة معادية للأردن بعد سيطرة الانقلابين على الحكم، من جهة أخرى رأى عبد الناصر في انهيار الاتحاد العربي نصراً ساحقاً للجمهورية العربية المتحدة.

ويرى الباحث إن على امتداد فترة الخمسينات ولغاية ١٤ تموز عام ١٩٥٨م , تحديداً بقى العراق الدولة الوحيدة التي حافظت على علاقة ودية مع الأردن ويمكن إن نعزو ذلك إلى:-

- العلاقة الأسرية بين النظامين إذ أن النظامين هاشميان والقادة من أحفاد الحسين بن علي.
- اعتبار العراق العمق الاستراتيجي للأردن.

---

([1])ابودية سعد (١٩٩٠)مرجع سابق، ص ٢١٧

([2])المرجع نفسه، ص ٢٢١

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

- التوافق في وجهة نظر النظامين وقد بدا ذلك جلياً من خلال الاتحاد العربي الهاشمي عام ١٩٥٨م .

**ثالثاً: العلاقات الأردنية العربية بعد انهيار الاتحاد العربي ١٩٥٨م:**

ومع مطلع عام ١٩٥٩م، شهدت العلاقات الأردنية والجمهورية العربية انفراجا على اثر تقارب أردني – مصري و إيقاف الدعاية المصرية المعادية للأردن، وقد ساعد هذا التقارب حالة الانقسام التي شهدتها القيادة الثورية في سوريا. وتواصلت التهدئة الأردنية – المصرية إلى نهاية عام١٩٦٠م، لتعود الخلافات من جديد على اثر المبادرات المصرية الخاصة بالقضية الفلسطينية، وعلى كل حال شهدت هذه الفترة تهدئة بين الأردن ومصر بسبب الخلافات المصرية – السورية التي قادت إلى الانفصال عام١٩٦١م [١].

ومع بداية الستينيات كانت العلاقات الأردنية – العربية تسير في طريق تحفه المخاطر خصوصا بعد ما حصل للعائلة الهاشمية في العراق عام ١٩٥٨م .

إما الجمهورية العربية المتحدة، والسعودية فقد رأت إن النظام الأردني لا يستطيع إن يبقى صامداً بعد ما حدث في العراق، فمثلا مصر تُعدُ المتهم الأول في حادثة انقلاب بغداد ١٩٥٨م [٢].

ووصل الضغط إلى ذروته على بعض الدول العربية لدرجة أن المملكة العربية السعودية اضطرت إلى إن تغلق مجالها الحيوي إمام الطائرات التي تنقل الوقود للأردن حرصاً على علاقاتها مع مصر [٣].

وفي سوريا بلغ الأمر إلى محاولة إسقاط طائرة الملك حسين في تشرين الثاني ١٩٥٨م، بالإضافة إلى تورطها في حادثه اغتيال رئيس وزراء الأردن هزاع المجالي ١٩٦٠م [٤].

---

([1]) درادكة، فتحي محمد (٢٠٠٩)، **التاريخ السياسي للعلاقات الأردنية السعودية ١٩٥٣-١٩٦٧م**,(عمان: اللجنة العليا لكتابة تاريخ الأردن)، ص ٢٠٢.

([2])أبو دية، سعد(١٩٩٠م)، مرجع سابق، ص ٥٧.

([3])أبن طلال، الحسين(١٩٨٧م)، **مهنتي كملك** ، ترجمة غازي غزيل، (عمان:الدار العربية للنشر والتوزيع), ص ص ١٤٦-١٤٧.

([4])مشاقبة، أمين(١٩٨٩م)، **التحديث والاستقرار السياسي في الأردن**، ط١،(بيروت، دار الجيل)، ص ١٣٥.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وبحلول عام ١٩٦٠م، شهدت المنطقة العربية العديد من التغيرات، منها ألازمة العراقية – الكويتية، وإلغاء الوحدة بين مصر وسوريا، والتقارب السوري العراقي. ففي حزيران من عام ١٩٦١م، جاءت مطالبة عراقيه بالكويت على لسان عبد الكريم قاسم الذي قاد الانقلاب آنذاك، إذ اعتبر الأساس الذي قامت عليه الكويت باطلاً فهي بالأصل ارض عراقيةً، وان الاتفاقية البريطانية مع شيوخ الكويت عام ١٨٩٩م، ليس لها أساس من الصحة وكأن هناك شبه إجماع عربي على دعم الكويت وكان الأردن ضمن هذا المحور. مع حلول شهر أيلول من ذلك العام حدث انفصال للوحدة السورية – المصرية على اثر انقلاب عسكري بقياده الانفصاليين في الإقليم الشمالي، هذا الوضع جعل مصر ترى أن الأردن والسعودية هما من دعما الحركة ألانفصاليه إلا انه يمكن القول إن هذه ألازمه وموقف الأردن منها ساعد الأردن للانخراط في التفاعلات العربية وتحسين علاقاته مع الدول العربية [١].

تأثرت المنطقة العربية بصراعات وتحالفات خصوصا بعد التدخل المصري إلى جانب النظام الجمهوري الجديد في اليمن مما شكل تهديداً للأنظمة الملكية في المنطقة (الأردن، السعودية)بشكل خاص فكلتا الدولتين ملكيتان، وكان هدف عبد الناصر أقامة دولة جمهوريه ليسهل دمجها لاحقا في إطار الوحدة العربية من منظور عبد الناصر [٢].

فكان أن نشبت حرب باردة بين الدول العربية من جهة، ومصر من جهة، أخرى أدت إلى تقارب أردني– سعودي لإحساسهما بالخطر المشترك من قبل مصر فتكلل هذا التقارب بتوقيع اتفاقيه الطائف في التي دعت للوحدة بين البلدين في مختلف المجالات [٣].

وعملياً شكلت ألازمه اليمنية عاملا داعما للأردن إذ استطاع الأردن إن يبني علاقات مع أغلب الدول العربية خصوصا دول الجوار، بالمقابل لم تؤثر هذه الحالة على العلاقات الأردنية المصرية التي بقيت تمتاز بحاله من السوء والخصام [٤].

---

([1])درادكة، فتحي محمد(٢٠٠٩م) مرجع سابق، ص ص١٩٢-١٩٤.

([2])قطيشات، ياسر (٢٠٠٩م), **العلاقات السياسية الأردنية–العربية في ظل متغيرات النظام الإقليمي العربي: من أيديولوجيا القومية إلى النزعة القطرية ١٩٥٢م– ٢٠٠٤م**، (ط١)، (عمان: دار يافا العلمية للنشر والتوزيع), ص ١٧٤.

([3]) تليلان, أسامة عيسى (٢٠٠٠م), **السياسة الخارجية الأردنية والأزمات العربية**, (ط١) (عمان: وزارة الثقافة)، ص ص ٨٢-٨٣.

([4]) المرجع نفسه, ص ١٠٠ .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ومع حلول عام ١٩٦٤م، ظهرت بوادر انفراج على المستوى العربي إذ دعت القيادة المصرية إلى المؤتمر عقد في القاهرة مع مختلف الدول العربية حيث شكل المؤتمر خطوة نحو تحسن في العلاقات العربية- الأردنية ويمكن أن نلخص قرارات المؤتمر بما يلي [١]:

**أولاً:** إنشاء هيئه تمويل مياه حوض نهر الأردن وشكلت دائرة إقليمية لاستغلال مياه نهر الأردن ورافده.

**ثانيا:** الوقوف في وجه التحديات الإسرائيلية بإنشاء قياده عسكرية عربية موحدة.

**ثالثا:** تقديم المساعدات المالية والبشرية للدول التي لها حدود مباشرة مع إسرائيل وكان الأردن من هذه الدول.

**رابعا:** انخراط الأردن في نظام دفاعي إقليمي عربي يخفف من حدة العجز في إمكانات الأردن العسكرية مع إسرائيل.

**خامسا:** قيام منظمه التحرير الفلسطينية وتعيين أحمد الشقيري ممثلا لفلسطين في جامعه الدول العربية.

ويمكن القول إن هذه المؤتمرات ساعدت على عوده العلاقات الأردنية- المصرية إلى سويتها بعد قطعها إثر اعتراف الأردن بالانفصال السوري عن مصر وبذلك كان هذا المؤتمر بداية مرحله من التضامن وتحسن في العلاقات بين الدول العربية بشكل عام، وبروز العدو المشترك (إسرائيل) [٢].

مع مطلع عام ١٩٦٧م، وفي ٥ حزيران تحديدا نشبت الحرب العربية- الإسرائيلية وشارك الأردن في هذه الحرب التي كان لها تأثير على مختلف الدول العربية حيث انتقلت حاله العداء من العربية-العربية إلى العربية-الإسرائيلية باعتباره العدو المباشر. وقد كانت الحرب العربية الإسرائيلية واشتراك الأردن فيها اثر على الأردن من:-

أ. خسارة الضفة الغربية وبروز قضية اللاجئين.

---

([1])الموسى، سليمان، (١٩٩٦م)، مرجع سابق، ص ص ٧٥-٧٦.

([2]) تليلان, أسامة عيسى (٢٠٠٠م)، مرجع سابق، ص ١٢١.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ب. أصبح الأردن ميداناً للعمل الفدائي مما شكل تهديداً لأمنه واستقراره[*].

ج. مساعده الدول الغربية وعدم وفاء الدول العربية ماعدا السعودية.

ألا إن الأردن أصبح أكثر عرضه للاعتداءات الإسرائيلية حيث دخل في مواجهة عسكرية مع إسرائيل عام ١٩٦٨م،ومع حلول شهر أيلول عام ١٩٧٠م، دخل الأردن في حرب داخلية جراء الصدام العسكري بين الجيش الأردني ومنظمة التحرير الفلسطينية في الأردن، إلا إن الموقف العربي إزاء هذا الوضع انقسم إلى عدة محاور على النحو التالي[١]:

**أولا:(مصر، العراق ,السعودية):**

- حاولت **مصر** احتواء ألازمة منذ البداية وجمع الطرفين في القاهرة ودعوتهما الى توقيع اتفاق ثنائي لوقف الاقتتال العربي.
- اتخذ **العراق** فقط موقفاً محايداً وأعتبر إن الوضع هو شأن داخلي.
- اما **للسعودية** فقد اتخذت موقف الحياد الايجابي وعدم إدانة أي طرف وكذلك العمل على وقف المواجهات والتوسط بين الطرفين.

**ثانيا:** (الكويت وسوريا) كان **للكويت** موقف متشدد من ألازمة إذ ساد لديها تأثير المنظمات الفدائية في مواجهاتها مع الجيش الأردني لذا قررت الكويت قطع المعونة الحالية المقررة للأردن وقامت بدعم منظمه التحرير بمبلغ١٥مليون دينار كويتي، أما **سوريا** فقد أخذت موقفاً داعماً لمنظمة التحرير الفلسطينية حيث ارتقى إلى درجه الحشد العسكري على الحدود وحدوث بعض المناوشات مع الجيش الأردني على الحدود [٢].

إلا إنه باستلام الرئيس حافظ الأسد الحكم في البلاد أخذت الأمور بالانفراج وأعيدت القوات السورية إلى قواعدها وقد اشتركت مصر والعربية السعودية في إخراج ورقه مشتركة للمباحثات الأردنية- الفلسطينية.ووعدت السلطات الأردنية بالالتزام بالاتفاق والموافقة على عودة اللجان السياسية والعسكرية للإشراف على سلام حسب النقاط التالية:

---

(*) للمزيد حول تأثير العمل الفدائي على امن الأردن , انظر مشاقبة، أمين (١٩٨٩م)، مرجع سابق، ص ص ١٣٥-١٣٧.

(1) الموسى، سليمان(١٩٩٦م)، مرجع سابق، ص٣٥٥.

(2)بن طلال، الملك حسين(١٩٦٨م) ،**حربنا مع إسرائيل** ، بيروت: د،ن ص ٣٥

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

- تعهد الحكومة الأردنية بإطلاق سراح الفدائيين الفلسطينيين في الأردن.
- قيام منظمه التحرير بإلغاء التنظيمات السرية التابعة لها.
- وقف جميع الحملات الإعلامية بين الطرفين.

إعلان المصالحة الوطنية ليعود الأمن والاستقرار إلى الأردن ويعود العمل الفدائي الفلسطيني المباشر ضد العدو الإسرائيلي [١].

وفي الحقيقة شهدت العلاقات الأردنية- العربية. انفراجا حيث استطاع الأردن أن يحافظ على علاقاته بالدول العربية فقد شهدت المنطقة عام ١٩٧٣م،حرباً عربيه- إسرائيليه نتيجه رفض إعادة الأراضي العربية التي احتلتها إسرائيل عام ١٩٦٧م، ورفض مشاريع التسوية السلمية مما حدا بكل من مصر وسوريا إلى التخطيط المشترك للهجوم العسكري على إسرائيل دون سابق إنذار، واستطاع الأردن إن يوازن بين واجباته ومصلحته بالاشتراك مع العرب في الحرب مع إنها كانت رمزية، ومن ناحية أخرى اكتسب علاقات حسنة مع العرب حيث فتحت سوريا حدودها مع الاردن لاعطاءه فرصة لمواجهة العدو [٢].

واستمرت حالة التضامن العربي بعد الحرب تشرين عام ١٩٧٣، للعامين التاليين حيث شهدت هذه الفترة تركيز كل من سورية والأردن علاقاتهما الثنائية على اثر التقارب والتنسيق الأردني السوري في المجال الاقتصادي والسياسي [٣].

وتجدر الإشارة إلى إن العلاقات الأردنية- السورية شهدت تقدما ملحوظا، فقد تم توقيع اتفاقية بين البلدين في ١٣شباط عام ١٩٧٥م، وتواصلت الزيارات الرسمية بين البلدين وخلال عام ١٩٧٥، زار الرئيس حافظ الأسد الأردن وتم الاتفاق على تشكيل لجنه عليا مشتركة وحددت مهامها في[٤]:

- وضع الخطط اللازمة لتطوير التعاون في كافه المجالات.
- الإشراف على متابعه تنفيذ هذه الخطط.

---

([1]) قطيشات، ياسر(٢٠٠٩م), مرجع سابق، ص ١٩٦.

([2]) صحيفة الدستور، ع ١٩٢٣، ١ كانون اول ١٩٧٣.

([3]).صحيفة الدستور، ع ٢٢٥٨، ٧ تشرين ثاني١٩٧٣

([4])الشناق، عبد المجيد(١٩٩٦م)، **التاريخ السياسي للعلاقات الأردنية السورية من الاستقلال حتى عام ١٩٧٦م**,(عمان:منشورات لجنة تاريخ بلاد الشام)، ص ص ٤٦٤،٤٦٥.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

– الإشراف على اللجان الفرعية واللجان التي تشكلها اللجنة العليا المشتركة.

إلا إن هذا الانسجام لم يدم طويلاً حيث اصدرت الحكومة السورية بياناً في ٢٢ تشرين الثاني ١٩٨٠م، اتهمت فيه الأردن بأيواء العديد من أعضاء حزب الإخوان المسلمين المعادين للحكم في سوريا بالإضافة إلى إن الأردن يمارس ضغوط عسكرية بحشد قواته على الحدود مع سوريا ووقوفه مع العراق في حربه مع ايران، وكذلك كان للدعاية السورية ضد الاردن والتهجم عليه إعلامياً الأثر الكبير في هذا التوتر [١].

استمرت هذه الحالة حتى عام ١٩٨٥م حيث تم عقد مؤتمر قمة عربيه طارئة في الدار البيضاء، وكان على جدول إعمالها تنقية الأجواء العربية، وهو الموضوع الذي غير جوهر المؤتمر وقد حقق المؤتمر نجاحا في تحسين علاقة البلدين (سوريا والأردن)، إذ بلغ التفاهم ذروته في عام ١٩٨٧م، عندما تم توقيع اتفاقية ثنائية لبناء سد الوحدة على نهر اليرموك.

وفي منتصف الثمانينات ظهرت فكرة المؤتمر الدولي التي عبر عنها الملك حسين بقوله "إن سبيل التسوية السلمية هو في انعقاد مؤتمر دولي للسلام على أساس قراري مجلس الأمن (٢٤٢)و(٣٣٨) تحضره الدول الخمس دائمة العضوية في مجلس الآمن مع سائر إطراف الصراع بما في ذلك منظمه التحرير الفلسطينية التي رفضت المشاركة بسبب ضغط بعض الدول العربية عليها[٢].

منذ عام ١٩٨٣م، حاول الأردن أن يحقق المصالحة العربية وتجلى ذلك بمحاولة إعادة مصر إلى الصف العربي وطرح هذه المسألة في مؤتمر قمة الدار البيضاء عام ١٩٨٥م،وكان للدور الأردني الكبير الأثر في إعادة العلاقات المصرية العربية إلى سويتها في عام ١٩٨٧م في مؤتمر القمة العربية الطارئ في عمان، وكان عام ١٩٨٩ هو العودة الرسمية لمصر كعضو في الجامعة العربية [٣].

---

([1])الوثائق الاردنية (١٩٩٠م) **وثيقة رقم (١٤)** عمان: دائرة المطبوعات والنشر، ص ٧٦.

([2]) مشاقبة، أمين (محررا),(١٩٩٩م)، **السياسة الخارجية الأردنية: واقع وتطلعات**، (عمان:دار الحامد للنشر) , ص ١٧٧.

(3)عبد الله، ثناء فؤاد (١٩٩٦م)الأردن ومؤتمرات القمم العربية, **مجلة المستقبل العربي**, العدد ٢١٢, بيروت ,ص ٩٩. انظر المدفعي،مديحة (١٩٩٣م) **الاردن وحرب السلام**، (ط١) ،عمان: مكتبة برهومة ،ص ص ٢٢٦-٢٢٧.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ويمكن القول أن نهاية الثمانينات هي بداية التقارب العربي والتضامن المشترك، فالأردن استطاع أن يتقدم في علاقاته مع الدول العربية، وقد شهدت هذه الفترة في عام ١٩٨٨م تحديدا فك الارتباط الأردني- الفلسطيني وأفرزت هذه الحالة توتراً في علاقة الأردن مع الولايات المتحدة.

وعلى الصعيد الداخلي للأردن فقد شهدت الأردن أوضاعاً اقتصاديه قاسيه شكلتها انخفاض التدفقات العربية والأجنبية والضغوط الدولية بقياده الولايات المتحدة ليقوم الأردن بدور فاعل في عمليات التسوية السلمية لمشكله المنطقة العربية، لكن في هذه الفترة شهدت علاقات الأردن الاقتصادية تركيزا على العراق حيث وصل التعاون بينهما إلى أعلى مستوى , فقد حصل الأردن عام ١٩٩٠م على ٩٥% من حاجاته من البترول من العراق وارتفعت التجارة البينية لمستوى عالٍ.

**المطلب الثاني: الأردن وأزمة الخليج ١٩٩٠م:**

بقى العراق يعتبر الكويت جزءاً من أراضيه، وبعد انتهاء الحرب العراقية الإيرانية طالب العراق بضم الكويت باعتبار أنها عراقيه الأصل ويوجد فيها أبار نفط هي بالأصل تعود للعراق. وبالفعل حشدت العراق قواتها على الحدود مع الكويت في٢آب ١٩٩٠م واجتاحت الكويت وأعلنت قيام حكومة ثورية مؤقتة.

**الموقف الأردني من أزمة الخليج وأثره على العلاقات الأردنية- العربية:**

كان الموقف الأردني يرغب في أن تحل الأزمة داخل البيت العربي ودون اللجوء للقوة العسكرية إلا أن الجهود العربية فشلت في احتواء الأزمة عربيا مما دفع بها إلى المجتمع الدولي بإدارة الولايات المتحدة التي استغلت الوضع لتحجيم العراق ودوره في المنطقة، أما الموقف الأردني من الأزمة فقد كان مثيرا للجدل، فالأردن إذا دعم العراق فهذا يؤدي إلى إيقاف الدعم الخليجي له البالغ ٥٠٠مليون دولار وتهديد مصالح ٣٠٠الف أردني يعملون في الخليج وانحيازه إلى جانب الكويت يعرض اقتصاده للخطر لتداخل الاقتصاد الأردني مع العراق [١].

أما الأردن فقد خسر التجمع الإقليمي الذي ساهم في إيجاده وعزل عن المجتمع الدولي لرفضه الانضمام للتحالف الدولي ضد العراق، و تخلى الدول الخليجية عن

---

([1])تليلان, أسامة عيسى (٢٠٠٠م), مرجع سابق, ص , ص ١٦٠،١٦١

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

التزاماتها الاقتصادية اتجاهه نتيجة لموقفه، وبالفعل عاش الأردن في وضع اقتصادي صعب نتيجة أنهاك القوة الاقتصادية والعراقية التي شكلت العون الدائم للأردن [١].

ومع حلول عام ١٩٩٤دخل الأردن في معاهده سلام مع إسرائيل لتنهي حاله الاقتتال التي استمرت لأكثر من ٤٥عاماً، وقد تم التوقيع الرسمي على المعاهدة في ٢٦تشرين الأول ١٩٩٤م ويمكن إجمال الأسباب التي دفعت الأردن إلى توقيع اتفاقيه السلام بما يلي:- [٢]

١- خوف الأردن من أن تكون هناك صفقه سياسية ضده مدار الاتفاق السري الذي جرى بين منظمة التحرير الفلسطينية وإسرائيل في أوسلو عام ١٩٩٣.

٢- تخوف الأردن من أن يصبح الوطن البديل الذي تحل على حسابه القضية الفلسطينية

٣- البحث عن ميزات اقتصاديه وسياسيه حيث كان لآثار حرب الخليج الثانية ١٩٩٠م كبير الأثر على اقتصاده، وعلى علاقاته مع الدول العربية وما رافق ذلك من انخفاض المساعدات العربية والغربية بالإضافة لتراكم الديون.

٤-التخلص من الضغوطات الأمريكية والبحث عن السلام قبل فوات الأوان.

خلال الفترة الممتدة من ١٩٩١-١٩٩٦م، حصلت بعض المشكلات في العراق وعلى أثرها تعرض العراق للمضايقات من الولايات المتحدة ومع حلول ١٩٩٨م تجددت الأزمة العراقية الأمريكية لقيام الولايات المتحدة بعمليه عسكرية تحمل اسم(ثعلب الصحراء)، مما كان له أعظم الأثر على الأوضاع حيث أبدى الأردن رفضه التام لهذه المواجهات العسكرية الأمريكية البريطانية ضد العراق وطالب بإيجاد حل للحصار والعقوبات المفروضة على العراق.

وفي عام ١٩٩٩م، انتقل الملك حسين بن طلال إلى رحمة الله وتوجهت العلاقات الأردنية -العربية إلى الهدوء، وتمثل ذلك بوقوف الكثير من الدول العربية إلى جانب

---

([1])بني ملحم, غازي (٢٠٠٢م), الأردن والسلام في الشرق الأوسط: خيارات الأمن والسلام, **مجلة دراسات العلوم الاجتماعية والإنسانية** , المجلد ٢٩, العدد٣,ص ٦٢٦.

([2])الحمد، جواد (١٩٩٦م) ، **عملية السلام في الشرق الأوسط** ،عمان :مركز دراسات الشرق الأوسط ، ص ٧٩.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الأردن وخصوصا دول الخليج، وعلى صعيد العلاقات الأردنية- العراقية، فقد شهدت العلاقات تقدما ملحوظا.إلا أنها عادت إلى الفتور على خلفية انتقاد الملك عبدالله الثاني لنظام الحكم في العراق بوصفه انه يعمل على إثارة التمرد على الحكومة الأردنية خصوصا بعد رفع الدعم الحكومي عن بعض السلع [١].

وعليه يرى الباحث أن فترة التسعينات كانت من اعقد الفترات التي مرت في حياة الأردن حيث شهد إلى جانب الدول العربية علاقات غير مستقرة تمثلت بالقطيعة في بداية التسعينات ومن ثم وجد الأردن نفسه في عزله عن النظام الإقليمي مما دفعه إلى توقيع معاهده السلام مع إسرائيل عام ١٩٩٤م، وقد استمرت القطيعة العربية للأردن إلى منتصف التسعينات.

ومما يذكر إن العلاقات الأردنية العراقية، هي التي كانت شبه مستقرة على الرغم من تعرضها في بعض الأحيان للفتور، وكذلك العلاقات مع السعودية حيث عادت تدريجيا إلى أن عادت طبيعية أواخر عام ١٩٩٤م.

ومنذ تولي الملك عبدالله الثاني سلطاته الدستورية عام ١٩٩٩م، وهو يسعى لتعزيز دور الأردن الايجابي والمعتدل في العالم العربي ويعمل للوصول إلى الحل العادل الدائم والشامل للصراع العربي الإسرائيلي.

**المطلب الثالث: العلاقات الأردنية -العربية من ٢٠٠٠-٢٠٠٩م**

شهدت هذه الفترة تقاربا اردنياً -عربياً بهدف تعميق الاتصالات والتشاور معا وبدء مرحله جديدة من التعاون لمواجهة التحولات الراهنة في المنطقة، وسنعرض علاقاته مع أهم الدول العربية خلال هذه الفترة .

**أولا:العلاقات الأردنية السعودية .**

بدأ التحول في الوقف العربي تجاه الاردن بالحضور القوي لزعماء الدول العربية في تشييع جنازة الملك الراحل الحسين بن طلال في عمان في شباط ١٩٩٩م،رسالة جليه للعاهل الأردني ليبدأ عهداً جديداً يقوم على التنسيق والعمل العربي المشترك. وصرح في حينها ولي العهد السعودي لوسائل الإعلام الأردنية والعربية أن هناك ضرورة اليوم

---

([1])الرعود, عبد اللطيف,(١٩٩٩م), **الآثار السلبية لحرب الخليج الثانية على المملكة الأردنية الهاشمية** , رسالة دكتوراه غير منشورة ,جامعة أم درمان, السودان, ص ٢٤٩.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

لتوطيد العلاقات الأخوية بين البلدين. واستمرار دعم السعودية للأردن وقال "أن العلاقات مع الأردن هي امتن من أي وقت مضى ولن نتخلى عن الأردن وسنفديه بالمنهج والأرواح"[١].

شهدت العلاقات الأردنية– السعودية تقدما ملحوظا حيث قام الملك عبدالله الثاني بالعديد من الزيارات للمملكة العربية السعودية بهدف تنسيق المواقف والرؤى حيال قضايا المنطقة، وبالمقابل عملت السعودية على تقديم المساعدات والدعم السياسي والمالي والاقتصادي للأردن لتجاوز الضائقة ألاقتصاديه التي كان يمر بها بين عامي ١٩٩٩م و٢٠٠٣، خاصة بعد انقطاع النفط العراقي الذي كان يحصل عليه الأردن بأسعار منخفضة نسبيا بسبب الحرب الخليج الثالثة في آذار ٢٠٠٣م،مما دفع السعودية لمساعده الأردن بتزويده٥٠ ألف برميل نفط يوميا وهو ما يساوي حاجة الأردن اليومية من النفط تقريبا [٢].

**ثانياً: العلاقات الأردنية –السورية:**

كانت العلاقات الأردنية –السورية تعتورها حاله من التوتر والتشنج بسبب توقيع الأردن لاتفاقية سلام مع إسرائيل عام ١٩٩٤م،وفي ٢١نيسان ١٩٩٩م ، زار الملك عبد الله سوريا لمعالجة القضايا العالقة بين البلدين والتوجه نحو التنسيق والتعاون، من جانب أخر قام الرئيس بشار الأسد بزيارة الأردن عام ٢٠٠١م، وتم خلال الزيارة البحث في مجالات التعاون والتنسيق الثنائي بين القطرين.

وقد أحرز الطرفان تقدما بارزا على الصعيد العلاقات الثنائية خلال عامي ٢٠٠١م، و٢٠٠٢م، إذ أن انتفاضة الأقصى في أيلول ٢٠٠٠م وأحداث ١١ أيلول ٢٠٠١م، دفعت الدول العربية للتنسيق والتشاور فيما بينهما أكثر من أي وقت مضى.

وعلى اثر قيام حرب الخليج الثالثة عام ٢٠٠٣م، تباين الموقفان الأردني والسوري من الأزمة. لذا سعت الحكومة الأردنية لدفع سوريا لاتخاذ موقف واضح مما يجري في العراق فكان لتحذيرات الملك عبدالله في كانون الأول ٢٠٠٣م من حوادث التسلل عبر

---

([1])المرجع نفسه, ص ٢٣٤.

(2)محمد النجار, مرجع سابق ، ص ١٤.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الحدود السورية والإيرانية في زيادة تدهور الأوضاع في العراق بعدا آخر أضيف للعلاقات الأردنية –السورية المتوترة وهو ما فهمت منه سوريا محاوله أردنية للعب دوري إقليمي في العراق وفلسطين.في ضوء علاقاتها الودية المتطورة مع الولايات المتحدة فيما كان هدف الأردن الرسمي من ذلك هو دفع سوريا للمساهمة في استقرار العراق ، وتميزت العلاقات الأردنية السورية بالتقارب والانفتاح سعيا للتعاون المتبادل بينهما .

**ثالثا: العلاقات الأردنية –المصرية:**

سعى الملك عبدالله الثاني منذ تسلمه لسلطاته الدستورية في شباط ١٩٩٩م، إلى تعزيز العلاقات مع مصر،واستطاع خلال شهور من توليه الحكم أن يقوم بزيارة رسمية إلى مصر، وذلك لإعادة العلاقات إلى ما كانت عليه قبل منتصف التسعينات،وقد نجحت هذه الزيارات في توثيق هذه العلاقات واستمرار التنسيق والتشاور مع القيادة المصرية بخصوص القضايا الإقليمية والدولية خاصة القضية الفلسطينية والأزمة العراقية. [١]

وتتميز العلاقات المصرية الأردنية بتنسيق وتشاور سياسي عالي المستوى واسهم هذا التنسيق في إرساء دعائم التوازن وبلورة مواقف عربية أكثر واقعية. وكانت السنوات الأخيرة قد شهدت تقدما ملحوظا في العلاقات بين مصر والأردن في بعدها السياسي والسعي لتفعيل التقارب و التعاون الثنائي في مختلف المجالات.

مجمل القول أن العلاقات السياسية الأردنية –المصرية منذ عام ٢٠٠٠م, شهدت تحولات كبيره نحو التفاهم ورغم الأوضاع التي تمر بها المنطقة من تطورات وأحداث جسام كانتفاضه الأقصى عام ١٩٩٩م وأحداث ١١ايلول الأمريكية عام٢٠٠١م و حرب الخليج الثالثة واحتلال العراق عام ٢٠٠٣،[٢] وأخيراً العدوان الإسرائيلي على جنوب لبنان عام ٢٠٠٦م، أنها بقيت في مستوى تنسيق عال بين الطرفين الأردني والمصري إيماناً منهما بان مرحله الخلافات قد انتهت وان التكامل الثنائي يجب أن يأخذ طريقه نحو العمل العربي المشترك.

---

(1)قطيشات, ياسر(٢٠٠٩م), مرجع سابق,ص ٣٩٩

([2]) المرجع نفسه, ص ٤٠٠

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

**رابعًا: العلاقات الأردنية – العراقية.**

شهدت هذه الفترة تأكيد الملك عبد الله الثاني على ضرورة الوقوف مع العراق على أساس المحافظة على سيادة العراق وسلامة أراضيه.

وبعد اندلاع حرب الخليج الثالثة في العشرين من آذار ٢٠٠٣م، بدأت الأوساط السياسية والإعلامية في عمان وبغداد ترقب تصاعداً في التوتر في العلاقات السياسية بين العاصمتين مرده ارتياب الحكومة العراقية بان نظيرتها الأردنية بدأت تتخذ مواقف تنسجم مع الضغوط السياسية الإقليمية التي تمارسها الإدارة الأمريكية لكن الاردن اعرب على لسان رئيس الوزراء علي ابو الراغب بأن المساعدات الامريكية لن تكون ثمناً للمشاركة او السكوت عن الحرب الامريكية البريطانية على العراق التي يسعى الاردن الى ايقافها[١].

ومع سقوط النظام العراقي وسيطرة قوات الاحتلال الأمريكي على العراق الحديث عن علاقات سياسية أردنية– عراقية إذ لم تعد هنالك من ناحية دستورية وقانونية سلطة أو سيادة شرعية تمارس علاقات خارجية وتدير شؤون البلاد. ظل الموقف الأردني آنذاك يدعو دولة الاحتلال الامريكي بضرورة تشكيل حكومة عراقية للحيلولة دون قيام حرب أهلية ، وقد زار رئيس الوزراء العراقي المؤقت إياد علاوي الأردن عدة مرات والتقى بالملك عبد الله الثاني و بمختلف الشخصيات السياسية الأردنية الرسمية وكذلك بالجالية العراقية المقيمة في الأردن ،بهدف التحضير للانتخابات العراقية التي تمت في ٣٠ كانون الثاني ٢٠٠٥م ، وخلال اجتماع وزراء خارجية دول الجوار الذي احتضنته عمان في السادس من كانون الثاني عام ٢٠٠٥م ، دعم الحكومة العراقية المؤقتة لأجراء وإنجاح انتخاب الشعب العراقي لتشكيل أول مجلس عراقي ، خلال هذا الاجتماع أكد وزير الخارجية السابق هاني الملقي في كلمة الافتتاح أن "هدف الاجتماع هو تمكين العراق الشقيق من تحقيق طموحه المشروع في الأمن والاستقرار وبناء عراق موحد ينعم بالحرية والديمقراطية وسيادة القانون والرفاه الاقتصادي والاجتماعي في ظل حكومة تخدمه

---

([1])اللوزي فاتن(٢٠٠٨م), **السياسة الخارجية الاردنية تجاه ازمة الخليج الثالثة ٢٠٠٣-٢٠٠٨** , رسالة ماجستير غير منشورة , كلية الدراسات العليا , الجامعة الاردنية , ص ٤٩

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وتحرص على آمنه وتعمل ضمن إطار ولاية واضحة يمنحها العراقيون لها بموجب دستور جديد يختاره الشعب العراقي ليحقق تطلعات أبناءه وبناته" [١].

وتتميز العلاقات الأردنية العراقية اليوم بالتقارب والاستقرار رغم عدم استقرار الوضع الأمني والسياسي في العراق، والدور الأردني في هذا المجال يسعى إلى توطيد علاقات الأردن مع أية حكومة عراقية شرعيه منتخبة من قبل الشعب العراقي تدفع بالعراق إلى الاستقرار وتعيده إلى الحضن العربي وواقعه وحجمه الأستراتيجي الفاعل الذي هو في حقيقة الأمر عمق الأردن (الجيوسياسي) وبوابه الوطن العربي الشرقية [٢].

وفي سبيل السعي المتواصل لتحسين العلاقة بين البلدين، انعقدت اللجنة الفنية الأردنية العراقية عام ٢٠٠٩م في دورتها الثانية في عمان بعد مرور عام على انعقاد الدورة السابقة، لبحث سبل تعزيز علاقات التعاون الثنائية في المجالات كافة وبخاصة المجالات الاقتصادية والتجارية [٣].

ويرى الباحث أن الأردن شكل عنصراً هاما في التفاعلات العربية، حيث كان وما يزال نقطة ارتكاز في النظام الإقليمي العربي بحكم موقعه الجيوستراتيجي ودوره البارز في الكثير من القضايا الإقليمية، فكان الأردن بحكم هذه الخصائص جزءاً رئيسياً في أي تحرك عربي في القضايا الإقليمية أو العالمية.

---

([1]) محمد النجار ،مرجع سابق,ص ١٤.

(2) قطيشات , ياسر (٢٠٠٩م) , مرجع سابق ص ٤١٧.

(3)صحيفة الغد الأردني , مقال بعنوان , العلاقات الاقتصادية الأردنية العراقية: عقود من التعاون والتنسيق المشترك , ١٤ آب ٢٠١٠, نقلا عن موقعها: **www.alghad.com.**

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

## المبحث الثاني: المساعدات العربية للأردن بعد انتهاء المعاهدة الأردنية-البريطانية ١٩٥٧م:

**مقدمه:**

اعتمد الأردن على بريطانيا في أموره المالية منذ عام ١٩٢١م إذ شكلت المعونة البريطانية العصب الرئيسي لقيام الدولة الأردنية وتمكنت بريطانيا من السيطرة على الإدارة في الدولة الأردنية طوال فترة تقديم هذه المساعدات، إلا أن عام ١٩٥٧م، شهد تراجعا في المساعدات البريطانية على اثر إنهاء المعاهدة الثنائية بين البلدين فكان لا بد للأردن من إيجاد مصادر دعم بدل المعونة البريطانية فكان أن اتجه الأردن للدول العربية.

**المطلب الأول: المساعدات العربية للأردن منذ ١٩٥٧-١٩٦٠م:**

مر الأردن في منتصف الخمسينات بأوضاع اقتصادية صعبة حيث وصفت بأنها الأسوء بين الدول العربية فكانت المساعدات الاقتصادية تشكل إغراء لصانع القرار السياسي في الأردن فاتخذت كل من الولايات المتحدة وبريطانيا أسلوب الإغراء الاقتصادي لحث الأردن على الانضمام إلى حلف بغداد،وفي نفس الاتجاه سعت العراق أيضا إلى استخدام الضغط الاقتصادي على الأردن عندما طلب رئيس الحكومة الأردنية هزاع المجالي قرضاً فاشترط العراق انضمامه إلى حلف بغداد ،وقدم العراق للأردن مبلغ ٦٢ ألف دينار لمشروع البوتاس وكذلك ١٠٠ ألف دينار للحرس الوطني[١].

فشلت كل الإغراءات الاقتصادية التي تعرض لها الأردن للانضمام إلى حلف بغداد واختار الأردن إرضاء الطرف العربي وتصاعدت موجه الكراهية لبريطانيا في الأردن فكان أن اتخذ الملك حسين قرار تعريب الجيش الأردني عام١٩٥٦م, استمرت هذه الموجة إلى أن وصلت لإنهاء المعاهدة مع بريطانيا عام ١٩٥٧م.

دعا الملك سعود كلاً من مصر، سوريا، العراق، ولبنان، والأردن لحضور الاجتماع الذي سيعقد في الرياض لبحث الوضع العسكري الأردني وتم وضع ميزانية ثابتة للحرس الوطني الأردني.

---

([1])درادكة, فتحي محمد (٢٠٠٩), مرجع سابق, ص ٩٠.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ومع إنهاء المعاهدة الأردنية– والبريطانية توقفت المساعدات الاقتصادية المقدمة من بريطانيا للحكومة الأردنية فكان لا بد من إيجاد بديل عربي عن هذه المساعدات فاتجه إلى الدول العربية فكان الدعم العربي من قبل قد اشترط إنهاء المعاهدة مع بريطانيا [١] ومع توقف المعونة البريطانية شكلت الحكومة الأردنية وفوداً للقيام بزيارات للبلدان التي تعهدت بتقديم مساعدات للأردن في وقت سابق ، فزارت هذه الوفود كلاً من السعودية والتي كانت قد التزمت من قبل بدفع المساعدات للأردن ، وكذلك مصر وسوريا وفي لقاء جمع كلاً من الملك حسين والملك سعود تم الاتفاق على أن يجتمع القادة في القاهرة لتوقيع اتفاقية التضامن العربي، وكان ذلك في ١٩كانون الثاني ١٩٥٧.وبعد هذا الاجتماع تم الاتفاق على أن تقدم هذه الدول مساعدات مالية للأردن على النحو التالي [٢]:

**الجدول رقم (١٠)المساعدات العربية للاردن عام ١٩٥٧م, (بالمليون جنيه استرليني)**

| السعودية | مصر | سوريا |
|---|---|---|
| ٥ | ٥ | ٢,٢٥٠ |

المصدر : كتاب سليمان الوسى (١٩٩٦م) مرجع سابق.

وتكون مدة هذا الاتفاق عشر سنوات

وفي اجتماعات القادة العرب في بيروت حذر الملك سعود الملك حسين من إنهاء المعاهدة مع بريطانيا قبل الموعد المقرر، ويأتي هذا التحذير من اعتقاد الملك سعود بعدم جدية الجانب المصري والسوري بالوفاء بالتزاماتها المالية للأردن.ومع حلول موعد تقديم المعونة العربية للأردن لم تؤد كل من مصر وسوريا ما عليها من التزامات بينما قدمت السعودية المساعدات المستحقة والتي كانت مؤثرة لما يمر به الأردن من أحوال صعبة. [٣]

---

([1])الماضي ,منيب وموسى , سليمان (١٩٨٨م), **تاريخ الأردن في القرن العشرين** ج٢(عمان:مكتبة المحتسب), ص ٦٤٠.

([2])الشناق , عبد المجيد (٢٠٠٣م), **مدخل إلى تاريخ الأردن وحضارته** ط٣ (عمان, الجامعة الأردنية), ص ٣٥٧.

انظر ايضاً : الشعيني ، جريس يوسف الجيش العربي الاردني ، تسلسل احداث وتواريخ من التاسيس حتى ١٩٦٩ ص ٢٤٠.

([3])درادكة ,فتحي محمد, (٢٠٠٩م), مرجع سابق, ص ١٤٢

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

**أما حجج التقاعس المصري و السوري عن دفع المعونة المقررة للأردن:**

– **سوريا:** أشارت إلى أن دعمها للأردن في دخول الجيش السوري للأردن أثناء حوادث تشرين الثاني ١٩٥٦م أزمة (السويس) وما تحملته الحكومة السورية من نفقات وذخائر قدمتها للأردن يجعلها بحل من دفع المعونة باعتبار أن تكاليف هذه الذخائر ونفقات الجيش توازي المعونة المستحقة عليها.

– **مصر:**– بررت عدم الوفاء بالتزاماتها بإشارتها إلى إن مجلس الأمة المصري لم يقر الاتفاق الذي صدر عنه هذا الالتزام .

وبهذا يكون الوضع الاقتصادي الأردني آنذاك قد أصبح في مهب الريح لولا الدعم السعودي إلا أن الأردن تعاظمت التزاماته مما اضطره إلى السعي للاستعانة بالغرب سعيا للحصول على المساعدات المالية [١].

**المطلب الثاني: المساعدات العربية وأزمة نيسان ١٩٥٧م:**

وقعت أزمة في الأردن عام ١٩٥٧م, بين الملك حسين وحكومة سليمان النابلسي وقد كان لهذه الأحداث خطر كاد أن يزعزع النظام، وفي الحقيقة لم يقف إلى جانب الأردن في هذه الأزمة ألا المملكة العربية السعودية، ويصف الملك حسين هذا الدعم بقوله:(هرع الملك سعود لدعمي في هذه المرحلة إذ وضع قواته الموجودة في الأردن تحت قيادتي المباشرة)، ولم يقف الدعم السعودي عند هذا الحد بل تعداه إلى الدعم المادي حيث قدم الملك سعود ٥,٢ مليون جنيه إسترليني وهو القسط السنوي الأول من حصة السعودية للأردن بناء على اتفاقيه التضامن العربي.

وفي زيارة الملك سعود للأردن في ٨حزيران ١٩٥٧م، تباحث فيها حول الشؤون ألاقتصاديه والسياسية وفي نهاية الزيارة قدم الملك سعود للأردن مساعده مالية بقيمة ٥,١ مليون جنيه إسترليني وأمر بفتح فرع لبنك الرياض في عمان [٢].

ويرى الباحث أن فترة الخمسينات شهدت تقاربا أردنيا– سعودياً، و ظهر ذلك خلال الدعم المالي والمعنوي للأردن في أزماته، وخصوصا في ظل الهجمات الإعلامية من

---

([1])المرجع نفسه, ص , ص ١٤٣،١٤٢.

([2])موسى , سليمان(١٩٩٦م), مرجع سابق , ص ٦٥

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

مصر وسوريا بالإضافة إلى عدم التزامهما بدفع التزاماتهما تجاه الأردن بناء على اتفاقية التضامن العربي، ومحاولتهما إثارة الاضطرابات والقلاقل داخل الأردن.

ولمواجهة الضغوط التي يتعرض لها الأردن، توجهت أنظار الملك حسين إلى العراق وشعر بحاجة الى إقامة اتحاد معه خصوصا بعد إعلان السعودية عدم استطاعتها دفع ٥ملايين جنيه للأردن للعام ١٩٥٨/١٩٥٩م، بحجة الصعوبات مالية، وكان الملك يرغب في التخلص من التبعية الاقتصادية للغرب، إلا إن الموافقة جاءت من قبل العراق ولم تحبذ السعودية القيام بأي خطوة اتحادية. وبالفعل تم الاتحاد بين العراق والأردن في ١٤شباط ١٩٥٨م [١].

في العراق حصل انقلاب أثناء الإعداد لإتمام إجراءات الاتحاد العربي وكان ذلك في ١٤ تموز١٩٥٨م، وفجأة وجد الأردن نفسه وحيدا والأخطار تحيط به من كل الجهات، حتى من الأصدقاء الذين تسرب الخوف إلى نفوسهم فجأة إذ منعت السعودية مثلاً، الطائرات الأمريكية التي تحمل الوقود لنجدة الأردن، من المرور عبر أجوائها، فكان لابد للأردن من الاستعانة بالغرب.

ومما سبق يمكن القول أن الملك اضطر إلى اللجوء إلى المساعدات الأمريكية والبريطانية فقد عرض على سفرائها ووافقت على ذلك , وذلك لان الدول العربية لم تفِ بالتزاماتها المالية حسب اتفاقية التضامن العربي .

**المطلب الثالث:المساعدات العربية للأردن خلال الفترة ١٩٦٠-١٩٧٠م:**

استمرت العلاقات الأردنية العربية في حالة توتر حتى مع مطلع الستينات ورافق هذا التوتر انقطاع في المساعدات العربية، وفي هذه الفترة شهدت المنطقة العربية حدثين هامين هما الانفصال السوري عن الجمهورية العربية المتحدة في ٢٧ أيلول ١٩٦١م، وفي ٢٠حزيران واستقلال دولة الكويت، وإزاء هذه الأحداث سارع الأردن إلى الاعتراف بكلا النظامين، فكانت فرصة للأردن لكي يعيد علاقاته مع الدول العربية.

---

([1])المرجع نفسه, ص, ١٧

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ولرغبة الملك حسين في التخلص من المساعدات الأمريكية والتي أصبحت تشكل ضابطا على السياسة الداخلية والخارجية للأردن، سعى إلى الحصول على مساعدات سخية من الكويت [١].

وفي الفترة الممتدة من ١٩٦١-١٩٦٤م، استمرت الخلافات العربية- العربية تعصف بالمنطقة وأفشلت أي محاولة لاتفاق عربي موحد، فكان له أثره تمثل بتشرذمها وزيادة الشرخ العربي.

وفي نهاية عام ١٩٦٣م، شهدت العلاقات العربية -العربية محاولة رأب الصدع ومحاولة تضميد الجراح كللت بدعوة من مصر ممثلة بزعيمها، للزعماء العرب لحضور مؤتمر القمة في ٢٣ كانون الأول ١٩٦٤م، حيث كان موضوع القمة الأساسي هو بحث مسألة الخطر الإسرائيلي [٢].

وكان من ثمار هذه القمة أنها أعادت العلاقات الأردنية- المصرية بعد قطيعة، وإنهاء لخلافات العربية- العربية، وتقرر في نهاية المؤتمر تقديم مساعدات بقيمة ١٥ مليون جنيه إسترليني لدعم القوات العسكرية لدى دول المواجهة مع إسرائيل (الأردن، سوريا، لبنان) وكان ترتيب هذه المبالغ كالتالي:

**الجدول رقم (١١) المساعدات العربية لدعم دول المواجهة مع إسرائيل**

| السعودية | مصر | العراق | الكويت | باقي الدول العربية |
|---|---|---|---|---|
| ٣ ملايين | ٣ ملايين | ٥,١ مليون | ٥ ملايين | ٥,٢ مليون |

**المصدر: من كتاب** الموسى، سليمان (١٩٩٦م),مرجع سابق.

ويمكن أن نلمس أثر المساعدات المقدمة للأردن من الدول العربية المصدرة للنفط بموجب قرارات مؤتمر القمة الأول والثاني على القدرات العسكرية الأردنية، فقد بدأت في

---

([1])الشلبي ,سهيلا (٢٠٠٤) , مرجع سابق, ١٩٤, .

([2])الموافي, عبد الحميد محمد (١٩٨٨م)مؤتمرات القمة العربية كأسلوب للعمل المشترك ١٩٦٤-١٩٧٨م,**مجلة المستقبل العربي** , العدد ١١٥ , بيروت, ص ٦٩.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

اذار١٩٦٥م عملية دمج تشكيلات الحرس الوطني في الجيش الوطني والجيش النظامي وكذلك تم تأليف أربعة ألوية مشاة جديدة [١].

وفي ٢٥ أيار ١٩٦٦م، بدا العمل بإنشاء سد لتحويل مياه نهر اليرموك والذي تعهدت الدول العربية(مصر, السعودية, العراق, الكويت) آنذاك بتحمل٨٠ بالمئة من نفقات المشروع، والـ٢٠بالمئة الباقية تتحملها كل من (الأردن، سوريا، لبنان، ليبيا) إلا أن المشروع توقف بعد نشوب حرب ١٩٦٧م [٢].

مشى الأردن نحو التقدم بخطوات واثقة وتحسن وضعه الاقتصادي حيث بدأ بتنفيذ برنامج السنوات الأربع للتنمية الاقتصادية. ويمكن القول أن السنوات ١٩٦٤-١٩٦٦م، هي سنوات استقرار وازدهار من عمر الأردن [٣].

ومع بداية عام ١٩٦٧م، تزايدت الاعتداءات الإسرائيلية على كل من الأردن وسوريا, بالمقابل كانت الدول العربية تعيش حالة من الخلافات الحادة، حيث قامت الدول العربية الغنية بوقف مساعداتها للأردن، ومع انعقاد مجلس الدفاع العربي المشترك في القاهرة تنامت الخلافات إلى أشدها، وفي اجتماع رؤساء أركان الجيوش العربية ١١ آذار ١٩٦٧م،(قبل انعقاد اجتماعات المجلس)، تقدم رئيس أركان الجيش الأردني بمذكرة للمجلس يبين فيها الأوضاع في الأردن كما يلي [٤]:

١- التزام الحكومة بتنفيذ ما يخصها من قرارات مجلس الدفاع.

٢- المطالبة بوفاء الدول العربية بالتزاماتها المالية.

٣- ربط التزام الأردن بواجباته بالتزام الدول العربية بالتزاماتها.

٤- الوضع المالي في الأردن سيء وأن عدم التزام الدول العربية بالتزاماتها المالية تجاه الأردن دفع الحكومة إلى حل التشكيلات التي قامت بناء على هذه الالتزامات.

٥- وإلغاء الأردن الكثير من تعاقداتها الخاصة بالأسلحة بسبب كثرة الديون.

---

([1])الموسى, سليمان (١٩٩٦م),مرجع سابق, ص ٨٤.

([2])المرجع نفسه, ص ٩٤.

([3]) أبو دية , سعد (١٩٩٠م), مرجع سابق , ص ,ص , ٢٣٥, ٢٣٨.

([4])الموسى, سليمان (١٩٩٦م),مرجع سابق, ص ١٢٦.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

دخل الأردن في حرب ١٩٦٧م، بإمكاناته المحدودة على جبهة تصل إلى ٦٥٠كيلو متر مع إسرائيل، فكانت الخسائر كبيرة، تمثلت بضياع الضفة الغربية، وخسارة باهظة بالمعدات العسكرية قدرت بـ٧٠ مليون دينار أردني، وخسائر بشرية، وخرج الأردن من هذه الحرب ليجد اقتصاده منهكاً وخزينته خاوية بسبب تخفيض الولايات المتحدة لمساعداتها له [١].

إزاء الأوضاع القاسية التي عانى منها الأردن نتيجة الحرب، هبت بعض الدول العربية لنجدته بمساعدات فورية قدرت بـ٢٢مليون دينار كما يلي:

**الجدول رقم (١٢) المساعدات العربية للأردن بعد حرب ١٩٦٧م**

| الدولة المانحة | قيمة المساعدة |
|---|---|
| السعودية | ١٥ مليون دولار |
| إمارة أبو ظبي | ٥ مليون دولار |
| قطر | ٥٠٠ ألف جنيه استرليني |
| البحرين | ١٥٠ ألف جنيه استرليني |
| دبي، والجالية الأردنية هناك | ٦٠ ألف جنيه استرليني |

وبعد الحرب رأى الأردن أنه لابد من إعادة تسليح جيشه تحسبا لأي خطر. في البداية لم يجد مصدراً يقدم له السلاح إلا انه تسلم من العراق عددا من الدبابات وبعض الأسلحة الثقيلة كهدية.

وفي سعي الأردن للحصول على السلاح سعى إلى الاتصال بالولايات المتحدة وبريطانيا إلا أن الولايات المتحدة رفضت تزويده بالسلاح على خلفية دخوله الحرب ضد إسرائيل، وبمبادرة من السعودية لأهمية الأردن بالنسبة لها قدمت له مساعدة مالية لشراء السلاح من الولايات المتحدة وبريطانيا وليس من الاتحاد السوفيتي. وكان للمساعدات العربية التي أقرتها قمة الخرطوم كبير الأثر في تمكين الأردن من دفع ثمن الأسلحة التي اشتراها.

---

([1]) أبو دية, سعد (١٩٩٠م), مرجع سابق, ص ٢٤٩

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

تسلم الأردن من الدول العربية بموجب مؤتمر الخرطوم مساعدات لإزالة آثار العدوان عن الدول المتضررة (الأردن، مصر سوريا)، حيث تعهدت ثلاث دول عربية بدفع ما قيمته ١٣٥مليون جنيه على النحو التالي[١]:

السعودية: ٥٠ مليون جنيه إسترليني.

الكويت: ٥٥ مليون جنيه إسترليني.

ليبيا: ٣٠ مليون جنيه إسترليني.

رفضت سوريا قبول المعونة العربية، فتم الاتفاق بين مصر والأردن على اقتسام المعونة بينهما:مصر: ٩٥ مليون جنيه. الأردن: ٤٠ مليون جنيه.

ومع بداية عام ١٩٦٩م بدأ نفوذ المنظمات الفدائية في الأردن يزداد إلى حد أنها أصبحت تشكل دولة داخل دولة، ومع تزايد هذا الدور حدثت هناك اصطدامات بين المنظمات والحكومة الأردنية، إلى أن وصلت مرحلة المواجهة العسكرية مع الجيش الأردني في ايلول١٩٧٠م.

**المطلب الرابع: المساعدات العربية للأردن منذ١٩٧٠-١٩٨٠م:**

مع مطلع السبعينات دخل الأردن في أزمة داخلية نتيجة تصاعد نفوذ المنظمات الفدائية في الأردن، نتج عن هذا التوتر صدام مسلح بين الجيش الأردني والمنظمات الفدائية في الأردن ونتيجة لهذه الأزمة تباينت مواقف الدول العربية، فمنها من تحامل على الأردن متجاهلا أوضاعه، ومنهم من قطع المساعدات عن الأردن مثل ليبيا والكويت، ومنهم من جاهر بدعمه للمنظمات الفدائية مثل الرئيس الليبي معمر القذافي عندما أمر بإقامة جسر جوي مع دمشق لدعم العمل الفدائي، وأغلقت كل من العراق الحدود بينهما بقصد تضييق الخناق على الأردن، إلا أن السعودية وحدها بقيت تقدم المساعدات التي التزمت بها للأردن، وفي عام ١٩٧٣م، دخلت كل من مصر وسوريا في حرب مع إسرائيل، ودخل الأردن إلى جانبهما في العمليات العسكرية مما جعله موضع تقدير لدى الدول العربية، وكان من نتائج هذه الحرب غير المباشرة على الأردن عودة المساعدات الكويتية اعتبارا من ١ نيسان ١٩٧٣م، وتحسنت العلاقات مع سوريا الى درجة التعاون والتكامل في العامين التاليين.

---

([1])الموسى, سليمان (١٩٩٦م),مرجع سابق, ص ٢٢٥

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

عقد في عام ١٩٧٤م، مؤتمر قمة الرباط وتقرَر فيه اعتبار منظمة التحرير الفلسطينية الممثل الوحيد للشعب الفلسطيني، وكذلك تم تخصيص مبلغ ٢,٣٥٠ مليار دولار، لدعم دول المواجهة، حيث كان نصيب الأردن منها ٣٠٠مليون دولار.

في عام ١٩٧٨م، عقد مؤتمر القمة في بغداد، وجاء انعقاد هذا المؤتمر على خلفية توقيع مصر على اتفاقية كامب ديفيد مع إسرائيل لبحث هذا الحدث، وفي نهاية المؤتمر كان من أهم القرارات، إنشاء صندوق عربي لدعم دول المواجهة بـ ٣٥٠٠مليون دولار في السنة، فكانت حصة الأردن ١٢٥٠مليون دولار [١].

بعد مؤتمر بغداد جاء موعد دفع الالتزامات العربية إلا أن بعض الدول لم تدفع ما عليها مثل، ليبيا التي لم تقدم شيئاً، والجزائر التي وقعت اتفاقا لبرمجة ثمن الأسلحة التي يبتاعها الأردن، لكنها لم تدفع إلا ٩٠ مليون دولارقسط سنة ١٩٧٩م.وفيما بعد عمدت بعض الدول إلى تخفيض مساعداتها مثل العراق الذي توقف عن دفع المساعدة بعد عام من بدء الحرب مع إيران عام ١٩٨٠م حيث قدم له عام ١٩٨٠م منحة بقيمة ٥٨,٣مليون دولار[٢].

**المطلب الخامس: المساعدات العربية للأردن من ١٩٨٠-١٩٩٠:**

شهد الأردن خلال الفترة من (١٩٧٣-١٩٨١م) نمو الدخل القومي بمعدل ١٠بالمئة في السنة، وتلقت الأردن مساعدات عربية، وحوالات من الأردنيين العاملين في دول الخليج ما قيمته مليار دولار فقط في سنة ١٩٨١م.

إلا أن عام ١٩٨٢م، شهد تراجع الاقتصاد الأردني، حيث تراجعت أسعار النفط، مما اثر على الدول المنتجة للنفط وبالتالي تراجع المساعدات المقدمة من هذه الدول للأردن بين عامي (١٩٨٣-١٩٨٤م) من ٦٦٨ إلى ٣٢١ مليون دولار وفي عام ١٩٨٦ وصلت المساعدات العربية للاردن ١٤٢,٣٨ مليون , وفي العام التالي انخفضت الى ١٢٨مليون[٣].

---

([1]) الشناق , عبد المجيد(١٩٩٦م), مرجع سابق ص ٤٢٧.

([2]) بني ملحم , غازي (٢٠٠٢م) الأردن والسلام في الشرق الأوسط , خيارات الأمن والسلام , **مجلة دراسات, العلوم الإنسانية والاجتماعية** , المجلد ٢٩, العدد ٣, ص ٦٢٨.

([3]) وزارة المالية ، **دائرة الموازنة العامة للأعوام** ٧٨-٨٩، ص ٢٤.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

هذا الوضع حدا بالأردن إلى أن تقوم باتباع سياسة تأجيل القرارات المهمة بين عامي(١٩٨٢-١٩٨٨م)، وكان الأردن يأمل أن تقوم هذه الدول بدفع التزاماتها إلا أن دولاً مثل ليبيا والجزائر لم تفيا بالتزاماتها مطلقا كما يظهر في الجدول رقم (١٣).

**الجدول رقم (١٣) المساعدات العربية للأردن من عام ١٩٨٨-٢٠٠٠**

**(بالمليون دولار)**

| الدولة | ١٩٨٨ | ١٩٨٩ | ١٩٩٠ | ١٩٩١ | ١٩٩٢ | ١٩٩٣ | ١٩٩٤ | ١٩٩٥ | ١٩٩٦ | ١٩٩٧ | ١٩٩٨ | ١٩٩٩ | ٢٠٠٠ | المجموع |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| السعودية | ١١١,٣ | ١٣٥,١ | ٦٦,٨ | | | | | | | | | | | ٣١٣,٢ |
| الكويت | ٢٢,١ | ٥٧,٩ | ٥٣,٩ | | | | | | | | | | | ١٣٣,٩ |
| العراق | ٢٠,٧ | ٥٨,٢ | ٥٣,٢ | ٨٧,٨ | ١١١,٢ | ١٢٣,٠ | ١١٣,٩ | ١٣٨,٩ | ١٥٧,٣ | ١٥٧,٦ | ١٤٢,٧ | ١١٧,٠ | ١٧٠,٠ | ١٤٥١,٥ |
| الإمارات العربية | ١٨,٧ | ٤٦,٣ | ٤٠,٠ | | | | | | | | | ١٥٠ | | ٢٥٠ |
| عمان | | ١٣,٢ | ٣,٣ | | | | | | | | | | | ١٦,٥ |
| قطر | | | ١٣,٢ | | | | | | | | | | | ١٣,٢ |

**المصدر: وزارة المالية , قسم الدين الخارجي ٢٠٠٠.**

ازداد وضع الأردن سوءاً مع نهاية عام ١٩٨٨م،فقد بلغت المديونية ٦ مليارات دولار، وأوقفت دول الخليج المساعدات المقررة للأردن بناء على مؤتمر قمة بغداد ١٩٨٧م إلا أنَ السعودية هي الدولة الوحيدة التي بقيت ملتزمة بجميع التزاماتها. ومع حلول عام ١٩٨٩م، حصلت اضطرابات في جنوب الأردن على اثر تخفيض الدعم الحكومي عن المواد الغذائية،وعليه ناشد الأردن دول الخليج لمد يد المساعدة، فكانت الاستجابة من ٧ دول كما يظهر في الجدول رقم (١٣). [١]

**المطلب السادس: المساعدات العربية للأردن من ١٩٩٠-٢٠٠٠م:**

خلال مؤتمر قمة بغداد الذي عقد في ايار١٩٩٠م، ناشد الملك حسين ملوك ورؤساء الدول العربية أن يساعدوا الأردن، وان يستأنفوا المساعدات التي قطعت قبل عامين، فكان من الرئيس صدام حسين أن لبى نداءه وأعلن قرار العراق بتقديم ٥٠ مليون دينار لسنة ١٩٩٠م، ومع أن المؤتمر لم يلتزم بتقديم المعونة سنويا إلا أنه قرر تقديم مبلغ محدد مقداره ٦٠٠مليون دولار قامت بتقديمها الدول الـ٧ في الجدول رقم (١٣)، إلا أن هذا المبلغ لم يدفع إلا نصفه بسبب قيام حرب الخليج ١٩٩٠م.

(1) الابيض ، الكتاب (١٩٩١) الاردن وازمة الخليج آب ١٩٩٠- آذار ١٩٩١ عمان ، ص ٣ .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ومع اندلاع الحرب وقف الأردن إلى جانب العراق مؤيدا، ورافضا لإدانة العـــراق، فكان ذلك بداية التوتر في العلاقات الأردنية – الخليجية، وبالتالي قطع المساعدات العربية التي شكلت ٩٠ بالمئة من المساعدات الخارجية خلال السبعينات والثمانينات كما يظهـــر في الجدول رقم(١٣).

واجه الأردن بسبب موقفه الداعم للعراق حربا باردة مع الدول العربيـــة وحـــصارا اقتصادياً وسياسيا [١].

ويمكن أن نجمل الخسائر الاقتصادية التي لحقت بالأردن من خلال ما يلي:

١- حرم الأردن من تصدير بضائعه إلى العراق التي بلغت عام ١٩٨٩م، حـــوالي ١٢٤مليون دينار.

٢- حرم من تصدير بضائعه للكويت البالغ قيمتها ١٦مليون دينار عام ١٩٨٩م.

٣- توقف التصدير إلى السعودية ودول الخليج.

٤- حصار مدينة العقبة بالإضافة للخسائر في قطاع السياحة.

٥- خسارة حوالات الوافدين الذين كانوا يعملون في الكويت ودول الخليج

٦- خسارة المساعدات العربية البالغة ٥٠٠مليون دولار سنويا

٧-قدرت الخسائر الأردنية عام ١٩٩٠م، حسب تقديرات صندوق النقد الدولي بـــ(١١٠٠مليون دولار) [٢].

استمرَ الأردن على هذا الحال إلى أن وقعت اتفاقية الـــسلام مـــع إســـرائيل عـــام ١٩٩٤م، لتخفيف وطأة الظروف القاسية، واستمر منذ أزمة الخليج ولغاية عـــام ٢٠٠٠م، يتلقى المساعدات من العراق , والتي كانت في أغلبها من النفط حيث وصل سعر برميـــل النفط العراقي للاردن ٩ دولارات فقط. وقدمت الامارات عام ١٩٩٩م ١٥٠مليون دولار كدعم للبنك المركزي لتعزيزاحتياطات المملكة من العملات الاجنبية [٣].

---

(1)الزبون محمد سليم,(١٩٩٩م) , مرجع سابق, ص, ١٩٥.

(2) التل, نبيل (٢٠٠٣) مرجع سابق , ص ص ١١٣-١١٤.

(3)دولة الإمارات، (٢٠٠٢) **العلاقات بين الاردن والامارات** ,الامارات :مركز زايد للتنـــسيق والمتابعـــة , ص ٣٥.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

**المطلب السابع:المساعدات العربية للأردن منذ ٢٠٠٠-٢٠٠٩م:**

سعى الأردن مع بداية عهد الملك عبد الله الثاني عام ١٩٩٩م، إلى محاولة تجاوز الماضي وتمتين العلاقات مع الدول العربية لمواجهة الأوضاع التي تمر بها المنطقة العربية من صراعات وحروب والسعي لتعزيز العمل مشترك مع الدول العربية المجاورة، حيث قام الملك عبد الله الثاني في بداية حكمه بسلسلة من الزيارات للدول العربية لتحقيق هذا الهدف.

دخل الأردن في نهاية التسعينيات بضائقة مالية حيث سجل الاقتصاد الأردني نمواً سالباً بحدود(٥بالمئة) ولمساعدة الاردن لتجاوز ضائقته المالية قدمت السعودية ٤٥٠ مليون دولارلدعم الاقتصاد الاردني واستعدادها لفتح الاسواق امام العمالة الاردنية وقد استمرت هذه الحال وتفاقمت مع الغزو الأمريكي للعراق وإسقاط النظام فيها،مما تسبب بقطع النفط العراقي الذي كان الأردن يحصل علية بأسعار زهيدة جداً، فكان لابد للأردن من الحصول على مساعدات لتجاوز ازمته ، واستمرَ الدعم العربي للأردن لاسيما الخليجي منها حيث قدمت الكويت في ٩ حزيران عام ٢٠٠٤م كمساعدة مالية لدراسة تطوير حقل الريشة جنوب الأردن، مبلغ قدره ١٤٩,٩٩٢ ألف دينار كويتي، ، وفي عام ٢٠٠٥م ، قامت السعودية باستبدال المنحة النفطية السنوية بمساعدة مالية بقيمة ١٦٩مليون دولار[١]. واستمر هذا الدعم للعام التالي حيث حصل الأردن على منحة لتشييد وتجهيز الأكاديمية العلمية بمبلغ ١٤٦٤,٢٧٩ ألف دينار كويتي في ٤ حزيران ٢٠٠٦م.[٢]

وفي عام ٢٠٠٨م حصل الأردن على مساعدات نقدية مباشرة من السعودية لذلك العام مقدارها ٦٠٠ مليون دولار وذلك لتمكين المملكة من مواجهة الظروف الصعبة التي تعاني منها [٣].

---

([1])المقبل ، صلاح (٢٠٠٦م) **العلاقات الاردنية السعودية ١٩٩٩-٢٠٠٥** رسالة ماجستير غير منشورة ، جامعة مؤتة ، الكرك ، ص ٦١ .

([2])المنح،والمساعدات الفنية المقدمة للدول العربية من الصندوق الكويتي للتنمية , نقلا عن موقعه الالكتروني: **.www.kuwait-fund.org**

([3])ينال البرماوي, ٦٠٠ مليون دولار مساعدات سعودية للأردن,صحيفة الدستور , العدد ,١٥١١٥١, التاريخ: ١٥-٠٩-٢٠٠٨عن موقعها الالكتروني:**www.addustour.com**

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

إلا أننا نرى أن المساعدات العربية قد اختفت تماما من موازنة عام ٢٠٠٩م على الرغم من أنَ العلاقات الأردنية العربية بشكل عام والخليجية بشكل خاص هي علاقات تبادل زيارات وتنسيق مستمر على مختلف المستويات [١] .

ويرى الباحث أن المساعدات العربية للأردن شكلت مصدر دعم للأردن منذ الخمسينات ويمكن وصفها بأنها،شكلت ومنذ تاريخ طويل عصبا رئيسيا لبناء موازنات الحكومات في المملكة، وكانت مورداً لتنفيذ بعض المشاريع التنموية، وتكمن أهمية المساعدات الاقتصادية التي تقدمها الدول العربية للأردن، بكونها غير مشروطة ، بالإضافة إلى سهولة الحصول عليها بعد إقرارها، إلا أنها اتسمت بعدم الاستمرار بشكل دائم حيث يلاحظ من خلال استعراض الباحث للمساعدات العربية أنها كانت تتقطع وتتوقف ويعود السبب في ذلك إلى عدم التزام الجانب العربي في الوفاء بالتزاماته المالية تجاه الأردن.

(1) **صحيفة الرأي**، أين المساعدات العربية، د. فهد الفانك، العدد ١٤٣٨٦، تاريخ ١ – آذار–٢٠١٠، ص٢٥.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

**خلاصة الفصل:**

من خلال ما سبق يمكن استخلاص ما يلي:

**أولا:** شكل الأردن احد أهم عناصر النظام الإقليمي العربي وشكل ولفترة من الزمن احد دول القلب المؤثرة في النظام الإقليمي مما كان له أثر كبير في علاقاته مع الدول العربية.

**ثانيا:** مرت العلاقات الأردنية العربية بسلسلة من الأحداث شكلت في معظمها ضابطا على سلوك الأردن وتهديدا لاستقراره كما حصل في فترة الخمسينات إبان الحكم الهاشمي في العراق، وأزمة نيسان عام ١٩٥٧م، مما أضطر الأردن إلى اللجوء للغرب مبتعدا عن العرب.

**ثالثا:**مع منتصف الستينات دخلت العلاقات الأردنية العربية إلى مرحلة تميزت بالهدوء والتعاون في مواجهة الأخطار الخارجية ممثلة بالعدو الإسرائيلي.

**رابعا:** شكلت المساعدات العربية للأردن منذ تاريخ طويل عصبا رئيسيا لبناء موازنات الحكومات في المملكة، وكانت موردا لتنفيذ بعض المشاريع التنموية،

**خامسا:** وتكمن أهمية المساعدات الاقتصادية التي تقدمها الدول العربية للأردن بكونها غير مشروطة الإنفاق، بالإضافة إلى سهولة الحصول عليها بعد إقرارها.

**سادساً:** ألا أن هذه المساعدات اتسمت بعدم الاستمرار بشكل دائم حيث يلاحظ من خلال استعراض الباحث للمساعدات العربية انها كانت تنقطع وتتوقف ويعود السبب في ذلك إلى عدم التزام الجانب العربي في الوفاء بالتزاماته المالية تجاه الأردن.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

## الخاتمة:

يلاحظ بشكل عام أن المساعدات سواء كانت من الدول العربية أم من الدول الغربية فأنها تحمل في طياتها شروطاً تشكل ضابطا على صانع القرار الأردني .

وبالنسبة للمساعدات البريطانية للاردن فقد نتجت عن ضعف الاقتصاد الأردني الذي رافقه منذ نشأته حيث بقى الأردن معتمدا على المساعدات البريطانية ولمدة طويلة من الزمن، فكان ذلك ضابطا على سلوك صانع القرار الأردني سواء كان داخليا أم خارجيا لما تحمله هذه المساعدات في طياتها من شروط هدفت بمجملها إلى أن يسير صانع القرار الأردني وفقا للرؤية البريطانية،بالإضافة إلى أن تسيطر بريطانيا على مختلف أجهزة الدولة الناشئة بما في ذلك الميزانية ومصادر الإنفاق المختلفة .

وقد كان للمساعدات البريطانية المقدمة للأردن اثر كبير في دعم خزينة الدولة ودعم مؤسساتها وساعد على تقدمها وجعلها تسير في مضمار التقدم الاقتصادي، ويمكن القول أن هذه المساعدات التي قدمتها بريطانيا للأردن قد ساعدت على حفظ كيان الدولة واستقراره خصوصاً أبان ازمة نيسان ١٩٥٧م , و الانقلاب في بغداد عام ١٩٥٨م وتم القضاء على الحكم الهاشمي هناك فأدى ذلك الوضع إلى أن تكون الأردن في دائرة الخطر إلا أن المساعدات البريطانية المصحوبة بالمساعدة الأمريكية لسد الفجوة في الخزينة حالت دون ذلك الخطر بالإضافة إلى الدعم المعنوي المتمثل في الوقوف إلى جانب الأردن في وجه أي خطر .

كان للضغوط البريطانية على الأردن الرامية إلى دفعه للدخول في حلف بغداد اثر كبير في الضغط على صانع القرار الأردني فلوح المفاوض البريطاني بالمساعدات الاقتصادية والعسكرية من جهة،وبالضغوط والعقوبات الاقتصادية وقطع المعونة من جهة أخرى في حال عدم انضمامه للحلف .

وعندما تعرض الأردن لضغوطات إقليمية تمثلت بمصر وسوريا قرر صانع القرار الأردني اتباع سياسة الحيادية وعدم الانضمام إلى أحلاف فكانت النتيجة أن خسر الأردن مساعدات اقتصادية بريطانية بالملايين بالإضافة إلى عروض عسكرية مغرية .

وفي مجال حرصها على السلام في المنطقة لضمان امن اسرائيل قامت بشطب الديون المترتبة على الاردن كتشجيع له للمضي في توقيع معاهدة السلام مع اسرائيل عام ١٩٩٤م.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وبالنسبة للمساعدات الأمريكية للأردن فأن الاهتمام الأمريكي بالأردن لم يأتِ إلا بعد تراجع الدور البريطاني في المنطقة حيث جاء هذا الاهتمام لربط المنطقة بالنظام الغربي وحصار العالم الشيوعي، حيث كان للموقع الجيوستراتيجي للأردن ووقوعه ضمن منطقة الصراع في الشرق الأوسط أهمية خاصة بالنسبة للولايات المتحدة .

وقد بدأت الولايات المتحدة بعلاقاتها مع الأردن على أساس الدعم المالي حيث أصبحت مصدر دعم ثانٍ بعد بريطانيا إلا أن تراجع دور بريطانيا جعلَ الولايات المتحدة هي مصدر الدعم الأساسي للأردن وتنامت العلاقة بين البلدين بشكل ودي .

وشكلت المساعدات الأمريكية بمختلف أشكالها مصدر رفد أساسي للخزينة الأردنية وتثبيت لأركان الدولة خصوصا بعد أحداث عامي ١٩٥٧و١٩٥٨، التي شهدت تهديد حقيقي للأردن.

وقد ارتبطت المساعدات الأمريكية المقدمة للأردن سواء كانت اقتصادية أو عسكرية بشروط أمريكية، ارتبطت بحفظ أمنها، وامن حلفائها في المنطقة بالإضافة إلى المحافظة على السلام والتحول إلى الديمقراطية، والتدخل لحل الصراعات الإقليمية .

شكلت حاجة الأردن المستمرة للمساعدات الأمريكية خصوصا في حال عدم توفر البديل العربي، ضابطا على سلوك الأردن السياسي سواء كان داخليا أم خارجيا مما دفع الأردن الى أن يرضخ لمثل هذه الشروط في أحيان كثيرة وظهر ذلك في قطع المساعدات عن الاردن عندما اشترك في حرب حزيران ١٩٦٧, وكذلك تراجع حجم المساعدات الامريكية للاردن بعد امتناعه عن الاشتراك في مباحثات (كامب ديفد) ١٩٧٨م, , وكذلك امتناعها عن تقديم مساعدات عسكرية للاردن خلال عقد الثمنينات وعندما عارض سياسة الولايات المتحدة في حربها على العراق عام ١٩٩٠ م, تراجعت المساعدات , لكنها عادت عام ١٩٩٣ لترتفع بالاضافة الى شطب ديون مستحقة على الاردن عام ١٩٩٥ واستمرت المساعدات الامريكية للاردن ترتبط بشروط تتفق مع سياساتها .

وبالنسبة للمساعدات العربية فقد شكل الأردن احد أهم عناصر النظام الإقليمي العربي وشكل ولفترة من الزمن احد دول القلب المؤثرة في النظام الإقليمي مما كان له اثر كبير في علاقاته مع الدول العربية. مرت العلاقات الأردنية العربية بسلسلة من الأحداث شكلت في معظمها ضابطا على سلوك الأردن وتهديدا لاستقراره كما حصل في فترة الخمسينات أبان الحكم

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الهاشمي في العراق، وأزمة نيسان عام ١٩٥٧م،مما دعا الأردن إلى اللجوء للغرب مبتعدا عن العرب.

وقد شكلت المساعدات العربية للأردن منذ تاريخ طويل عصبا رئيسيا لبناء موازنات الحكومات في الاردن وخصوصا في فترة الطفرة النفطية خلال السبعينات , وتقديم الدعم للاردن في نهاية التسعينات على أثر تراجع الاحتياطات الاجنبية في البنوك الاردنية ، وكانت موردا لتنفيذ بعض المشاريع التنموية،

وتكمن أهمية المساعدات الاقتصادية التي تقدمها الدول العربية للأردن بكونها غير مشروطة الإنفاق، بالإضافة إلى سهولة الحصول عليها بعد إقرارها.

أنها اتسمت بعدم الاستمرار بشكل دائم حيث يلاحظ من خلال استعراض الباحث للمساعدات العربية أنها كانت تنقطع وتتوقف، ويعود السبب في ذلك إلى عدم التزام الجانب العربي في الوفاء بالتزاماته المالية تجاه الأردن.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

# المراجع

## أ- الوثائق الأردنية


- الحسين بن طلال، **مجموعة وثائق رسمية للفترة من ١٩٥٣-١٩٥٧**، عمان، د. ن.
- الوثائق الاردنية (١٩٩٠م) **وثيقة رقم (١٤)** عمان: دائرة المطبوعات والنشر
- الوثائق الاردنية (٢٠٠٣م) **الوزارات الاردنية ١٩٢١-٢٠٠٣** ,عمان : دائرة المطبوعات والنشر.
- وزارة المالية ، **دائرة الموازنة العامة للأعوام** ١٩٧٨-١٩٨٩.
- **سجل الآراء حول الوقائع السياسية في البلاد العربية**، العدد ٤٤، بيروت، أيلول ١٩٦٦م.
- **الجريدة الرسمية الأردنية**، ع٣٢٩، ١٦ كانون الأول ١٩٣١
- **الجريدة الرسمية** ع٩٣٩، ١٨/آذار ١٩٤٨.
- القسوس، عودة (د،ت). **وقائع ووثائق من تاريخ شرق الأردن خلال سبعين عاما**، عمان: مركز المخطوطات والوثائق الجامعة الأردنية.
- **الوثائق العربية:**
- الامارات ,دولة (٢٠٠٢) **العلاقات بين الاردن والامارات** ،**الامارات** :مركز زايد للتنسيق والمتابعة
- سجل الآراء حول الوقائع السياسية في البلاد العربية، العدد ٤٤، بيروت، أيلول ١٩٦٦


## الوثائق الأجنبية:


- Record of Jordan, **(1919-1965).volume (10,11)**,(Amman: university of Jordan).


## ب - الكتب:


- أبن طلال، الحسين(١٩٨٧). **مهنتي كملك**،ترجمة غازي غزيل، عمان:الدار العربية للنشر والتوزيع .
- بن طلال، الملك حسين(١٩٦٨م) ،**حربنا مع إسرائيل** ، بيروت: د،ن
- أبو دية، سعد (١٩٨٨م). **صفحات مطوية من تاريخ الأردن** (ط١)، (د، ن)، عمان.


المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

- ابودية، سعد (١٩٩٠م) **عملية اتخاذ القرار في سياسة الاردن الخارجية ,الضوابط والمقومات** (بيروت :مركز دراسات الوحدة العربية ) .
- أبو دية، سعد (١٩٩٧). **نشأة وتطور ودور القوات المسلحة الأردنية ١٩٢١-١٩٩٧**، (ط١)، عمان: القوات المسلحة .
- أبو دية، سعد (١٩٩٨). **صفحات مطوية من تاريخ الأردن،حوادث ومواضيع متفرقة**،(ط١)، عمان: البنك الأهلي .
- أبو دية، سعد (٢٠٠٣). السياسة الأردنية في البيانات الوزارية (١٩٥٣-١٩٩٧م)، عمان:أمانة عمان الكبرى.
- أبو دية، سعد ومهدي، عبد المجيد (١٩٨٩). **الحسين بن طلال راعي مسيرة الجيش العربي**، عمان، (د، ن) .
- الابيض ، الكتاب (١٩٩١) **الاردن وازمة الخليج آب ١٩٩٠- آذار ١٩٩١**،عمان .
- الأردن (١٩٦٣م) **معلومات رسمية عن المملكة الأردنية الهاشمية**،عمان:المديرية العامة للمطبوعات والنشر.
- تليلان، أسامة عيسى،(٢٠٠٠). **السياسة الخارجية الأردنية والأزمات العربية**، ط١، عمان: وزارة الثقافة.
- الحمد، جواد (١٩٩٦م) ، **عملية السلام في الشرق الأوسط** ،عمان :مركز دراسات الشرق الأوسط .
- الجمالي، محمد فاضل (١٩٦٥). **ذكريات وعبر**، (ط٢)، بيروت: دار الكتاب الجديد.
- الجومرد، اثيل عبد الجبار (٢٠٠٠). **تقييم المساعدات الاقتصادية الخارجية للأردن، ١٩٨٩-١٩٩٩م**، عمان: الجامعة الأردنية .
- جونستون، تشارلز (١٩٩٦). **الأردن على الحافة، ١٩٥٦-١٩٦٠**، عمان: وزارة الثقافة.
- محافظة، علي (١٩٧٣). **العلاقات الأردنية البريطانية من تأسيس الأمارة إلى إلغاء المعاهدة ١٩٢١-١٩٤٦**، بيروت: دار النهار للنشر.
- الحسين، عبد الله بن (١٩٣٩). **الامالي السياسية**، عمان: مطبعة خليل نصر.


المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

- الخطاطبة، صايل (٢٠٠٢). **الأردن منذ فجر الحضارة حتى ٢٠٠٢**، (د، ن) عمان.
- درادكة، فتحي محمد (٢٠٠٩). **التاريخ السياسي للعلاقات الأردنية السعودية ١٩٥٣-١٩٦٧م**،عمان: اللجنة العليا لكتابة تاريخ الأردن.
- الرمضاني،مازن إسماعيل (١٩٩١). **السياسة الخارجية دراسة نظرية**، بغداد:مطبعة الحكمة.
- الزبن، حسن محمد (١٩٩٥) . **الحسين بن طلال ملك يصنع التاريخ**،(ط١)، عمان:مركز الفارس للطباعة.
- الزركلي، خير الدين (٢٠٠٩). **عامين في عاصمة شرق الأردن ١٩٢١-١٩٢٣**، عمان: الأهلية للنشر.
- الزعبي، امجد احمد (٢٠٠٢). **هربرت صموئيل وتأسيس أمارة شرق الأردن**،عمان: مركز الكتاب أكاديمي.
- شرابي، نظام (١٩٩٠). **أمريكا والعرب**، (لندن: مكتبة رياض الريس).
- الشلبي، سهيلا (٢٠٠٤). **دور توفيق أبو الهدى في السياسة الأردنية ١٩٣٨-١٩٥٥**، دار اليازور للنشر عمان.
- الشلبي، سهيلا (٢٠٠٦). **العلاقات الأردنية البريطانية ١٩٥١-١٩٦٧**، ط١ مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت.
- الشناق، عبد المجيد (٢٠٠٣). **مدخل إلى تاريخ الأردن وحضارته** ط٣،عمان،الجامعة الأردنية.
- الشناق، عبد المجيد(١٩٩٦). **التاريخ السياسي للعلاقات الأردنية السورية من الاستقلال حتى عام ١٩٧٦م**، عمان:منشورات لجنة تاريخ بلاد الشام.
- صايغ، يوسف عبد الله (د،ت). **اقتصادات العالم العربي**،ج ١، بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر.
- عبد الهادي، عوني (٢٠٠٢م) **مذكرات عوني عبد الهادي** ط١، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية.
- العزام، عبد المجيد (١٩٩٨). **عملية صنع السياسة الخارجية الأردنية**، عمان: وزارة الثقافة.


المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

- العدروس،سيد علي (١٩٨٣م) الجيش العربي الهاشمي ١٩٠٨-١٩٧٩, عمان (دن)
- العكور،إيمان (٢٠٠٢). **هزاع المجالي ودوره في السياسة الأردنية ١٩٤٨-١٩٦٠**،عمان: وزارة الثقافة .
- العمرو، ثروت (٢٠٠٤). **المساعدات الأمريكية والتحول الديمقراطي في الأردن ١٩٨٥-١٩٩٥م**، عمان:دار مجدلاوي .
- غوانمة، يوسف (١٩٩٥). **عبد الله بن الحسين الملك المؤسس**، عمان: منشورات وزارة الشباب .
- قطيشات، ياسر (٢٠٠٩). **العلاقات السياسية الأردنية-العربية في ظل متغيرات النظام الإقليمي العربي: من أيديولوجيا القومية إلى النزعة القطرية ١٩٥٢م-٢٠٠٤م**، (ط١)، عمان: دار يافا العلمية للنشر والتوزيع.
- الماضي، منيب وموسى، سليمان (١٩٨٨). **تاريخ الأردن في القرن العشرين** (ط ١)، عمان: مكتبة المحتسب.
- الماضي، منيب وموسى، سليمان (١٩٩٦). **تاريخ الأردن في القرن العشرين**، ج٢، عمان:مكتبة المحتسب.
- المجالي،هزاع (١٩٥٥). **هذا بيان للناس**،قصة محادثات تمبلر،(د،ن).
- المدفعي،مديحة (١٩٩٣م) **الاردن وحرب السلام**، (ط١) ،عمان: مكتبة برهومة.
- محافظة، محمد (٢٠٠١). **الأردن تاريخ وحضارة** (ط١)، عمان: مؤسسة حمادة للدراسات الجامعية والنشر والتوزيع.
- محافظة، علي (١٩٧٣). **العلاقات الأردنية البريطانية من ١٩٢١-١٩٥٧**، بيروت:دار النهار.
- مشاقبة، أمين (١٩٨٩). **التحديث والاستقرار السياسي في الأردن**، ط١،بيروت: دار الجيل.
- مشاقبة،أمين (محررا)،(١٩٩٩). **السياسة الخارجية الأردنية: واقع وتطلعات**، عمان:دار الحامد للنشر .
- موسى ,سليمان (١٩٧٠م)، **الحركة العربية (١٩١٨-١٩٢٤)** بيروت، دار النهار,
- موسى، سليمان (١٩٩٠). **أمارة شرق الأردن نشأتها وتطورها في ربع قرن١٩٢١- ١٩٤٦**، (ط١)، عمان: جمعية عمال المطابع الوطنية، لجنة تاريخ الأردن) .


المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

- موسى، سليمان وماضي، منيب (١٩٥٩). **تاريخ الأردن في القرن العشرين** (د ن).
- النهار، غازي صالح (١٩٩٢). **القرار السياسي الخارجي الأردني تجاه أزمة الخليج العربي**، (ط١) (د،ن).
- الهزايمة،محمد عوض(٢٠٠٤). **السياسة الخارجية الأردنية في النظرية والتطبيق**، (ط١)، (د ن) عمان.

**الدوريات وأوراق العمل:**

- الحجاج،خليل، (٢٠٠٩). العلاقة الأردنية الأمريكية دراسة في العوامل السياسية والآثار التنموية ١٩٥٧-١٩٨٥م، **مجلة دراسات العلوم الإنسانية والاجتماعية**، مجلد ٣٦، العدد ١ .
- بسيوني، درية شفيق (١٩٨٥م). الدبلوماسية الأمريكية تجاه أزمة الشرق الأوسط، **السياسة الدولية**، العدد ٨٠ .
- عبد المجيد، عصمت (١٩٨٧م). المؤتمر الدولي للسلام في الشرق الأوسط ٢٨ فبراير ١٩٨٧، **السياسة الدولية**،١٩٨٧م، العدد ٨٨.
- بني ملحم، غازي (٢٠٠٢). الأردن والسلام في الشرق الأوسط، خيارات الأمن والسلام، **مجلة دراسات العلوم الإنسانية والاجتماعية**، المجلد ٢٩، العدد ٣.
- السعودي، هالة (١٩٩٢). سياسة الأردن تجاه القضية الفلسطينية من اتفاقية كامب ديفيد ١٩٧٨ حتى مؤتمر السلام تشرين الأول ١٩٩١، **مجلة الفكر العربي**، العدد ٤٠.
- السعودي، هالة (١٩٩٢م) المساعدات العسكرية والسياسة.الخارجية الأمريكية، ٤٨-١٩٨٤م، **مجلة السياسة الدولية**، ع ٨٨.
- حماد، خليل (١٩٨٦). المساعدات الأمريكية لإسرائيل والعرب، **مجلة المستقبل العربي**، العدد ٨٩ .
- دويدار، حنان (١٩٩٧). الولايات المتحدة والمؤسسات المالية الدولية، **السياسة الدولي**ة، العدد ١٢٧.
- غيلان، بدر (١٩٨٧). الأبعاد السياسية للمساعدات الخارجية، **مجلة النفط والتنمية**، العدد١.
- عبد الله، ثناء فؤاد (١٩٩٦). الأردن ومؤتمرات القمم العربية، **المستقبل العربي**، العدد ٢١٢، بيروت.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

**الرسائل الجامعية :**


- الأشقر، محمد احمد (١٩٩٤). **اثر المساعدات الأمريكية في السياسة الخارجية الأردنية ١٩٧٥-١٩٩١**،رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الدراسات العليا، الجامعة الأردنية.
- البشتاوي، عماد رفعت (١٩٩٥). **العلاقات الأردنية الأمريكية ١٩٤٦ -١٩٦٧م**، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة اليرموك، اربد.
- التل، نبيل (٢٠٠٣). **العلاقات السياسية الأردنية- الأمريكية ١٩٩٠-٢٠٠٠**، قسم الدراسات العليا، المعهد الدبلوماسي الأردني .
- الرعود، عبد اللطيف (١٩٩٩). **الآثار السلبية لحرب الخليج الثانية على المملكة الأردنية الهاشمية**، رسالة دكتوراه غير منشورة،جامعة أم درمان، السودان .
- الزبون، محمد سليم (١٩٩٩). **التمثيل الدبلوماسي الأردني ١٩٥٣-١٩٩٨م، دراسة في أداة من أدوات السياسة الخارجية** . رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الدراسات العليا، الجامعة الأردنية،عمان.
- الشبلي، علي محمد (٢٠١٠). **كفاءة استخدام الدين الخارجي في تحقيق أهداف التنمية الاقتصادية دراسة حالة الأردن (١٩٩٠-٢٠٠٨م)**، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة عين شمس، قسم الاقتصاد .
- المغايرة، اكثم (١٩٩٣). **الاستثمار والنمو الاقتصادي في الأردن خلال الفترة (١٩٧٠-١٩٩٠م)**، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة اليرموك،كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية ، اربد.
- المقبل ، صلاح (٢٠٠٦م) ، **العلاقات الاردنية السعودية ١٩٩٩-٢٠٠٥**، رسالة ماجستير غير منشورة ، جامعة مؤتة ، الكرك .
- اللوزي فاتن(٢٠٠٨م), **السياسة الخارجية الاردنية تجاه ازمة الخليج الثالثة ٢٠٠٣-٢٠٠٨** , رسالة ماجستير غير منشورة , كلية الدراسات العليا , الجامعة الاردنية ، عمان .


المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

- مهيدات، غازي سامي (٢٠٠٦). **اثر المساعدات الأمريكية على صناعة القرار السياسي في الشرق الأوسط دراسة حالة (الأردن،مصر، المغرب)**،رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة اليرموك، اربد.

**الصحف**

- صحيفة الأردن،العدد:٢٤٩٥، ١٠،آذار ١٩٥٣.
- صحيفة الدستور، ع ١٩٢٣، ١ كانون اول ١٩٧٣.
- صحيفة الدستور، ع ٢٢٥٨، ٧ تشرين ثاني١٩٧٣
- صحيفة الدستور ٧ كانون ثاني ١٩٩٤م .
- صحيفة الدفاع، العدد:٢٦٩١, ٢٦ تشرين الأول، ١٩٥٦.
- صحيفة الدفاع، العدد:٦٥٣٨، ٧ آب ١٩٥٢.
- صحيفة الدفاع، العدد:٦٥٣٨، ٧ آب ١٩٥٧.
- صحيفة الرأي الأردنية، ٣ تشرين الأول ٢٠١٠م.
- صحيفة الرأي الأردنية، الاثنين، ١٧ تشرين الثاني ٢٠١٠.
- صحيفة الرأي الأردنية، الاثنين، ١أذار ٢٠١٠.
- صحيفة الرأي الأردنية، ع ١٢٦٤٣، ٣ أيار ٢٠٠٥م.
- جريدة السبيل الإسلامية الأسبوعية، عمان، ع ٥٧٨، ٢٣ تشرين ثاني ٢٠٠٤م.

**المراجع الأجنبية:**

- Kaplan, Stephen(1975): **"United States Aid and Regime Maintance in Jordan 1957-1973**, public policy.

**مواقع الانترنت:**

- وزارة التخطيط نقلا عن موقعها الالكتروني. ٣٠-٠١-٢٠٠٧ **www.mop.gov:**.
- نقلا عن موقع الإسلام طريق الخلاص الالكتروني،مقالة بعنوان التجربة الأردنية تجاه عملية الإصلاح- **ما بين النظرية والتطبيق**،٢٥ آب ٢٠١٠ **www.investigste-islam.com**
- داوود الماني، ٢٩ أيلول ٢٠١٠م، نقلا عن الموقع الالكتروني business.com **www.Arabian**.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

- مركز خدمات الكونغرس، مكتبة الكونغرس ib93085 نقلا عن موقعها: **www.au.af.mil**

**الموقع الالكتروني للكونغرس الأمريكي:**

- **www.crs.om: Congress research service، 15 June 2009، p23**

- المجالي، رضوان محمود (٢٠٠٩) التجربة الأردنية تجاه عملية الإصلاح- ما بين النظرية والتطبيق، مجلة علوم إنسانية، العدد ٤٣:من موقعها على الانترنت: **WWW.ULUM.NL**.

- اتفاقية التجارة الحرة مع الولايات المتحدة الحرة نقلا عن الموقع الالكتروني: **www.mit.gov.jo**

- صحيفة الغد الأردني، مقال بعنوان، العلاقات الاقتصادية الأردنية العراقية: عقود من التعاون والتنسيق المشترك، ١٤ آب ٢٠١٠، نقلا عن موقعها: **www.alghad.com**.

- جريدة الشرق الأوسط الأربعاء ١٢ شباط ٢٠٠٥ العدد ٩٥٤٢ عن موقعها:**www.aawast.com**.

المنارة للاستشارات

www.manaraa.com

# BRITISH AMERICAN ARAB AID CRITERIA TO

# JORDAN From 1952 – 2009Comparative Study

**By**
**Amer Ahmad Al- Omran**

**Supervisor**
**Dr. Saad Abu Dayeh, Prof.**

## ABSTRACT

This Study examined the aid criteria and conditions which is provided to Jordan from Britain, the assumption that all aid whether western or Arab carries conditions with which the internal and external policy of the country is determined. Furthermore, the study postulates that Jordan attempted to avoid western aid or minimize it, while focusing on the Arab aid however, circumstances helped not Jordan, thus it was forced to adhere to the British and American aid.

In general what ever the source of aid is, carries pre – conditions that constitute a type of control over the Jordanian decision maker. This is the assumption of present study.

In regard to the British aid, Jordan remained dependent on it for a long time, consequently, the Jordanian decision maker was functioning in accordance with the British vision and will. In fact Britain was avaricious to have control over various emerging state's apparatuses such as budget, expenditure and the army.

The British pressures on Jordan were manifested in forcing Jordan to enter in a military alliance namely- Baghdad alliance – while threatening Jordan to put a stop to the British economic and military aid to Jordan, however, Jordan was subjected to regional pressures from Syria and Egypt. Consequently, the Jordanian decision maker decided not to join Baghdad alliance, while following neutrality policy, as a result Jordan lost a substantial British economic aid along with attractive military offers.

In regard to the American aid, the American interest in the region started after the British role was diminishing, and the desire of the American to have the region be a pro – westerner and to curb the communism expansion to the region, furthermore, due to the

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

unique geostrategic location of Jordan, the American paid special interest to have Jordan be on their side.

The American aid whether economic or military to Jordan was contingent with, the protection of the American and its allies security in the region, maintain peace, convert to democracy and be part in the solution of regional conflicts.

The constant Jordanian need for the American aid – especially after the in availability of Arab aid as an alternative – constitutes a controlling tool over Jordanian behavior whether internally or externally. This type of situation has forced Jordan to abide by such per conditions very often, when it comes to the Arab aid to Jordan, Jordan is one of the major elements of the Arab- regional system, whereas Jordan has been one of Arab heart states in the regional system for a long time, thus, Jordan has been influential in its relations with Arab country .

The Jordanian . Arab relation ship went through a series of events that constituted a controlling instrument over Jordan's behavior and in most cases these events threatened Jordan's stability and security as it happened in the $1950_s$ consequently, Jordan forced to line with the with the west while keeping itself away from Arabs.

For a long time Arab aid was primary factor in the kingdom's budgets and a resource to implement various project. The significance of Arab aid to Jordan is that. it was unconditional and the easy manner to obtain such aid. However. Arab aid was unstable and fluctuates very often due to the Arab states not being committed to meet their financial obligation to Jordan.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com